جامعة الدكتور مولاي الطاهر . سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الجامعة في التنمية السياسيـــة

دراسة في المداخل النظرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص : سياسات عامة وتنمية

إعـــداد الطالبة : **تحت إشراف :**

بروان تونس د. جمال زيدان

لجنة المناقـــــــشة :

- **الأستاذ: شبلي محمد ..... رئيسا**
- **الدكتور: جمال زيدان ..... مشرفاومقررا**
- **االدكتور: ولد الصديق ميلود..... عضوامناقشا**

الموسم الجامعي : 1436هـ / 1437هـ

2015 م / 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال عبد الرحيم بن علي البيـــساني في رده على عماد الأصفهاني :

﴿ إني رأيت انه ما كـــتب انسان كتابا في يومـــه إلا قـــال في غـده

لو غيـرت هذالـكان أحســن....ولـو زيـــد ذاك لكان يستحـــسن...

ولو قدم هذا لـكان أفضـــل.....ولـو تـركت ذاك لكان أجـــمل،،..

وهـــذا مـــن أعظـم العبـروهـــــو دليـــل عـــلى اســـتـــيلاء

النقـــص عـــلى جمـــلة البـــشر ﴾

دعاء

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت

وليها ومولاها، اللهم إني

أعوذ بك من علم لا ينفع

وقلب لا يخشع ونفس لا تشبع ودعوة لا يستجاب لها

اللهم إني أعوذ بك من شر ما علمت وشر

ما لم أعلم اللهم إني أعوذ بك من زوال

نعمتك وتحول عافيتك، وفاجعة نقمتك وجميع سخطك.

الإهداء

إلى والـدايَ.....

إلى إخوتـي.....

وإلى أهـلي وأقاربـي.....

إلى صـديقاتـي.....

إلى كل زملاء الدراسة دون استثناء.

تونـس

تشكرات

الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولولا فضل الله ما كنا نصل إليه

بداية أتوجه بعبارات الشكر والتقدير أستاذي الفاضل الأستاذ "جمال زيدان"

لإشرافه على هذا العمل وما قدمه لي من نصائح وتوجيهات لإتمامه

كما أتقدم بأخلاص معاني الشكر والتقدير الكل من الأستاذة " أستاذ بروسي رضوان"

أستاذ "بن دادة لخضر و الأستاذ "طاشمة بومدين" والأستاذ " علي بن طاهر"

بجامعة تلمسان

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر لأبنت عمي وزوجها بجامعة غرداية

مقـــدمة

تعتبر التنمية السياسية الطريق الصحيح للديمقراطية التي ارتبطت ببناء الدولة وتعزيز قدرات النظام السياسي ويتطور الثقافة السياسية لأجل التحرر من هيمنة السلطة وتسلط النخبة الحاكمة وانحرافها عن وظائفها فعملية التنمية السياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية كل هذا يؤدي إلى تنمية وتطوير المجتمع ولتطور هذا الأخير هناك أليات عدة لعل أهمها المنظومة التربوية وفي مقدمتها الجامعة هاته المؤسسة التي حظيت باهتمام بالغ فأفرادها يتمتعون بمكانة متميزة ومرموقة لقداسة دراسة الرسالة التي تؤديها والأعداد الكبيرة المقبلة عليها بالإضافة إلى الميزانية التي خصصت لهذا القطاع فالجامعة تقوم على خدمة المواطن والدولة فهي تشرف على تنمية تطوير القدرات العقلية للفرد ما يجعله قادر على قيادة التنمية أو على الأقل المساهمة فيها حيث يتم تنشئته اجتماعيا وثقافيا وسياسيا لكي يصبح مواليا للدولة الذي ينمو وتتطور بتطور أفرادها.

لقد تناول الموضوع عدةباحثين ومفكرين تم الاستناد على دراستهم منهم: عبد الحليم الزيات التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الجزء الأول فتطرق إلى التنمية السياسية باعتبارها قضية علمية وعملية وتعرض لمشاكل التعريف بالتنمية السياسية وأهم مداخل التنمية السياسية للوصول إلى المدخل الملائم.

أما الجزء الثاني المعنون التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماعي السياسي دراسة التنمية والأهداف فاحتوى على البنى الفكرية والمؤسسة للتنمية السياسية **و** ركز دراسته على المشاركة السياسية باعتبارها عملية رئيسية في التنمية السياسية وتعرض إلى مسألة التكامل السياسي باعتبارها غاية التنمية السياسية.

الكتاب الثالثلغازي فيصل حسين بعنوان **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث** إذ حاول إعطاء فكرة عن أهمية وطبيعة ظهور الدولة القانونية في إطار المجتمع العالمي فقسم دراسته إلى ثلاثة فصول إذ تطرق إلى المضمون الاجتماعي للتنمية السياسية، ثم الكشف عن مقوماتها وتحدث عن أدوات التنمية السياسية.

أما **الكتاب الرابع لسليمان الرياشي وآخرون**تحت مسمى **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** فتناول عدة قضايا في الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فتطرقإلى الأوضاع السياسية كالسياسية الخارجية وطبيعة الحكم في الجزائر و تحدث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ أشار إلى المجتمع المدني وواقع التنمية دراسة سيسيولوجية بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية ثم ختمها بالأوضاع الثقافية إذ أشار إلى إشكالية الثقافة في الجزائر مسألة التعريب والتناقضات الاجتماعية ومسألة الانتخابات والديمقراطية.

وبالنسبة للمذكرات فتم الاستعانة بمذكرة بعنوان دور الجامعة في التنشئة السياسية لكريمة حوامد إذ قسمت دراستها لأربعة فصول فتناولت التنشئة السياسية والجامعة و ملامح التنشئة السياسية في المجتمع الجزائري، وأخيرا دراسة ميدانية لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية بجامعة باتنة وخلصت الطالبة إلى أن دور الجامعة في عملية التنشئة السياسية تؤثر فيه الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية وأظهرت الدراسة الميدانية أن هناك علاقة من الثقافة السياسية والمقررات الدراسة.

تكمن **أهمية الدراسة** في كون التنمية السياسية عملية اجتماعية تتأثر بالأبعاد الأخرى في الثقافية والاقتصادية وتؤثر فيها، أي أنها عملية تفاعلية والكشف عن واقع التنمية السياسية بالجزائر من خلال الأزمات والإصلاحات بالإضافة إلى دراسة المجتمع الجزائري والاقتصاد الجزائري وواقع النخبة، والسعي لإبراز دور الجامعة في تحقيق التنمية السياسية من خلال دورها في التنشئة السياسية وتكوين النخب وترقية الثقافة السياسية ودورها في الديمقراطية وتعزيز الشعور بالانتماء للوطن، كما أن التنمية السياسية هي غاية كل دولة تعاني التخلف وتطمح لتطوير نفسها في الشأن السياسي فتلجأ للإصلاحات السياسية وعوامل التحول الديمقراطي.

إن اختيار الموضوع لم يكن وليد الصدفة بل لاعتبارات منها ما هي **موضوعية** تمثلت في الرغبة في الوقوف على مدى مساهمة الجامعة في التنمية السياسية خاصة أن الجامعة تتأثر بالبيئة المحيطة بها هذه الأخيرة التي شهدت تحولات تبعا للمستجدات الدولية.

أما الاعتبارات**الذاتية** فتتمثل في الرغبةفي دعم علمي للتخصص في التنمية السياسية وضم هذا النوع من الدراسات نادر ومحاولة إثراء لهذا النوع من الدراسات كونه طالبه ومكوث بهذا الحرم دام لستة سنوات فأردت أن أقيم نفسي بنفسي ما مدن درجة الثقافة السياسية التي تلقيتها، وما مدى الوعي السياسي لدي؟

لقد واجهت هذه الدراسة **صعوبات** منها:

_ قلة الكتب المتخصصة المعنية بدور الجامعة في التنمية السياسية بالإضافة إلى ضيق الوقت كل هذا شكل تحدى أمام التعمق في دراسة الموضوع.

إن دور الجامعة في التنمية السياسية أفرزالعديد من الأسئلة الجوهرية فكانت **الإشكالية** ما هو طبيعة الدور الذي تلعبه الجامعة على صعيد التنمية السياسية؟ أو بعبارة أخرى **إلى أي مدى يمكن اعتبار الجامعة فاعلا محوريا للتنمية السياسية في الجزائر؟**

أما**التساؤلات الفرعية**فتمثلت فيما يلي: ما المقصود بالتنمية السياسية؟ وما هي محدداتها النظرية؟، فيما تتمثل أهداف التنمية السياسية؟ ما طبيعة الدور الذي تلعبه الجامعة في المجتمع؟ وما حدوده؟

وهل يمكن أن تكون الجامعة فاعلا مدعما لإرساء التنمية السياسية؟ وما هو مركز الجامعة في منظومة البنى الاجتماعية والسياسية بالجزائر؟

موضوع الدراسة يتمحور حول الجامعة ودورها في التنمية السياسية وهذا يتمثل الإطار المكاني الجزائر أما الإطار الزماني فيتحدد من الاستقلال إلى يومنا هذا.

انطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه يمكننا الإجابة عنها من خلال مجموعة من الفرضيات:

_**الفرضية الأولى:**للتنمية السياسية محددات كالإيديولوجية، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية التداول السلمي على السلطة، ديمقراطية نظام الحكم، النخبة السياسية.

_**الفرضية الثانية:**تمثل الجامعة أحد الأطراف التي تلعب دورا في تحقيق التنمية السياسية وتنمية المجتمع.

_ **الفرضية الثالثة:**كان للتغيرات والإصلاحات التي شهدتها الجزائر تأثيرا واضحا على تطور سياسية التعليم العالي عموما ودور الجامعة على وجه الخصوص.

_ **الفرضية الرابعة:**تلعب الجامعة دور مهما في بلورة الوعي السياسي والثقافة السياسية وتعزيز روح المواطنة في المجتمع.

من البديهي أن تحدد الظاهرة المدروسة مجموعة من **المناهج والإقترابات** العلمية المناسبة لمعالجتها حيث تم الاعتماد على المناهج التالية:ومنها**المنهج التاريخـي** وهو مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وتم استخدام هذا المنهج تتبع تطور التنمية السياسية والجامعة والدولة الجزائرية، و**المنهج الوصفـي** و هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها وتم العمل بهذا المنهج من خلال تحديد خصائص وأبعاد كل من الجامعة والتنمية السياسية وإبراز دور الجامعة في تحقيق التنمية السياسية، و**منهج دراسـة حـالة** هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء فردا أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة.

أو نطاق اجتماعيا يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو المؤسسة جميع المراحل التي مرت بها وتم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة الجامعة الجزائرية خلال الفصل الثاني.

وبالنسبة للإقترابات تم استخدام:**الاقتراب المؤسسي** بهدف استقراء بنود الدساتير ودراسة المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذا المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى **الاقتراب السلوكي**الذي يساعد على معرفة كيف يتصرف الإفراد ضمن المؤسسات السياسية وكيف يساهم السلوك الغير الرسمي في عملية التنمية السياسية.

وللبحث في الموضوع تم الاعتماد على ثلاثة فصول مقسمة حسب البناءات الفكرية والمنهجية حيث بدأت الدراسة بفصل **أول** عنوانه التأصيل الإيبستمولوجي للتنمية السياسية والذي تناول الإطار النظري لمدلول التنمية السياسية وأهدافها وأبعادها والأزمات التي نعانيها، بالإضافة إلى الكشف عن الفواعل المؤثرة في التنمية السياسية.

أما**الفصل الثاني** المعنون بالتنمية السياسية في الجزائر تم الإشارة إلى مواصفات بيئة التنمية السياسية في الجزائر والتطرق إلى مظاهر التحديث السياسي في الجزائر 1990 _2016 وسعت الدراسة للكشف على أزمات التنمية السياسية في الجزائر.

وختاما **الفصل الثالث** الذي هو لب موضوع المسمى الجامعة كفاعل في التنمية السياسية بالجزائر فتناول الجامعة كمدخل نظري و تم التركيز على الجامعة الجزائرية في حين ركزنا على مجالات تدخل الجامعة في التنمية السياسية.

"وفي الأخير نرجو من الله التوفيق والسداد وأن يجعل عملنا هذا عملا نافعا يستفاد منه."

الفصل الأول:

التأصيل الابستمولوجي للتنمية السياسية

تمهيد :

لقد ظهرت التنمية السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقد انتقلت في ستينات من القرن العشرين من الدراسات في علم الاقتصاد إلى علم السياسية، فهي عملية معقدة متشابكة حديثة نسبيا تتداخل مع عدة تخصصات اجتماعية تهدف إلى التنمية في المجال السياسي بالتركيز على قضية التخلف في المجتمعات المتخلفة وأهم التحديات التي تواجهها.

وفي هذا الفصل تم التطرق إلى مفاهيم التنمية السياسية وارتباطها ببعض المفاهيم المشابهة كالتحديث السياسي، الإصلاح، التغيير. وعلاقاتها ببعض المصطلحات كالتنمية الاقتصادية، الديمقراطية العنف السياسي، المشاركة السياسية، وكذا أهدافها وأبعادها وأزماتها كأزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التغلغل، والشرعية، والتوزيع، وأهم الفواعل المؤثرة فيها كالمؤسسات الحكومية المتمثل في: المؤسسة التشريعية، التنفيذية، الأجهزة الإدارية والمحاكم.

المبحث الأول: الإطار النظري لمدلول التنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية مفهوم حديث وغامض فلا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريف التنمية السياسية،فقد تعددت التصورات وتنوعت كل حسب الزاوية التي ينظر من خلالها إلى التنمية السياسية ونتج عن هذا مفاهيم تتميز بتحيزها الإيديولوجي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية وعلاقاتها ببعض المصطلحات

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية السياسية نعرج على مفهوم التنمية والسياسية.

1_ مفهوم التنمية السياسية:

1-1-مفهوم التنمية:

فالتنمية بمفهومها العلمي تتحقق بفعل التبادلات الجذرية التي تحصل في المؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة لذلك تفرز علاقات إنتاجية جديدة على أنقاض العلاقات الإنتاجية القديمة.

إنها مشروع شامل ومتكاملللذلك هي تتطلب تغييرات سياسية وثقافية واقتصادية....إلخ.[1]

1-2-مفهوم السياسة:

إن أصل كلمة السياسة عند العرب هو من السوس بمعنى الرئاسة فقول العرب ساس القوم سياسة بمعنى قام به وسوسه القوم أي جعلوه يسوسهويقال سوس فلان أمرا بين فلان والسياسة يعني القيام على شيء بما يصلحه.وفي قاموس المحيط سست الرعية سياسة أي أمرتها ونهيتها.

و في القواميس الفرنسية والإنجليزية تعني فن حكم الدولة وتعنى الشؤون المتعلقة بالدولة وتعنى أيضا كيفية القيادة والإرادة.

[1] إبراهيم مشروب، **التخلف والتنمية**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص153.

أولا: السياسة كعلم

السياسة كظاهرة اجتماعية لها قوانينها العلمية إن لم ترقى كالظواهر العلوم الطبيعية أما الذين ينكرون علمية السياسة مستعدون إلى القول بأن الظواهر السياسية تتوقف قبل كل شيء على إرادات البشر ولما كانت هذه الإرادات حرة فإنه من الصعب تقيدها وفي حقيقة الأمر أن السياسة علم يمكن إخضاع الظواهر السياسية إلى أساليب البحث العلمي ومناهجه كالاستقراء والتجربة والتحليل وعليه يمكن التنبؤ بما سيكون كنتائج الانتخابات وقيام الانقلابات العسكرية .

ثانيا: السياسة كفن

والقصد بها ممارسة السلطة وما تتطلبه من كفاءة وبراعة فهي بذلك فن الاستخدام وكيفية الممارسة ودرجة النجاح والإخفاق وعليه فإن السياسة هي كل ما يتعلق بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية.

ويمكن القول بأن السياسة كفن هي مجموعة المهارات التي تكتسب من خلال الخبرة وخصائص وخصائص أخرى كالقدرة على الخيال وبعد النظر والإلهام وذلك بإختيار أنسب الوسائل.[1]

1_3التنمية السياسية عند الغربيين: هناك عدة تعريفات منها:

أولا : تعريف جابريل ألموند:

الذي عرف التنمية السياسية على أنها التمايز والتي تخص المتزايد للأبنية السياسية والعلمية المتزايدة للثقافة السياسية وعملية التمايز مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي والعلمانية تشير إلى الرشادة وطرح الأساليب التقليدية بالإضافة لإتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار.[2]

ثانيا : تعريف لوسيان باى :

وقد قدم تعريف التنمية السياسية على أنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، فهي مقدمة التنمية الاقتصادية نمط سياسات المجتمعات الصناعية وهي تحديث

[1] قحطان ، **مرجع سابق**، ص29_30.

[2] عبد الجليل بلهوشات، **التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2014_ 2015)، ص 18.

سياسي وتنظيم الدولة القومية وتنمية إدارية وقانونية وتعبئة ومشاركة جماهيرية وهي بناء للديمقراطية وهي استقرار.[1]

ثالثا : تعريف صاموئيل هنتكتون:

ويقصد هنتكتون بالتنمية السياسية تلك العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة، والتباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة السياسية.[2]

رابعا : تعريف روبرت باكنهام : عرفها حسب خمس مدلولات:

أ_ مدلـول قانوني:

يهتم بالبناء الدستوري للدولة بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

ب_ مدلول اقتصادي:

يعني تحقيق نمو اقتصادي بتوافق وتطلعات الشعب الاقتصادية.

ج_ مدلـول إداري:

ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية.

د_ مدلول اجتماعي:

يعالج التنمية السياسية كجزء من النظام الجتماعى فيقوم بتسهيل عملية المشاركة وتجنب الاختلافات الدينية والطائفية والعرقية

و_مدلول الثقافة السياسية

:يعتبر التنمية السياسيةهى دالة الثقافة السياسية الحديثة التى تسعى الى ترسيخ الديمقراطية

1_4التنـمية السياسية من وجهة علماء الإسلام والعرب:

اما باحثين العرب فقد عرفوا التنمية السياسية كالتالي:

[1] عبد الرحمان برقوق، "التنمية السياسية"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، (ب ع)، (ب ت)، ص03.

[2] فتحي كمال، **التنمية السياسية في التنمية السياسية المحلية دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**، (مذكرة الماجستيرقسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران، 2011_2012)، ص 49.

أولا : أبو حامد الغزالي

تحدث عن التنمية السياسية من خلال العلاقة بين العلماء والتقدم والإستقرار ويقصد بالعلماء النخبة التي تتحمل مسؤولية إيقاف الفساد والعمل على تقدم وتنمية المجتمع.

ثانيا : أبو الحسن الماوردي:

يقوم مفهومه للتنمية السياسية على ستة ركائز الإصلاح المجتمع في قوله: " اعلم أن ما تصلح الدنيا حتىتصير أحوالنا منظمة وأمورها ملثمة ستة أشياء هي قواعدها وإن تفرعت وهي دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل، وأمن عام وخصب وأمل فسيح".

ثالثا : مالك بن نبـــي:

وفي تحليله للتنمية السياسية من خلال النظر في مشكلات التخلف المزمنة باحثا عن السنن والقوانين الكفيلة بتحول الشعوب من حالة العجز إلى القدرة والفعالية ومن مشكلة الاستعمار إلى مرض القابلية للاستعمار ومن حالة تكديس الأشياء إلى حالة البناء ومن المطالبة بالحقوق إلى القيام بالواجب أولا والانتقال من عالم الاشياء والأشخاص إلى عالم الأفكار التي تبدأ بحل مشكلة التخلفليصل الأفراد إلى قناعة بأن مفاتيح حل المشكلات في الذات لا عند لآخر.[1]

ويعرفها **أحمد وهبان** بأنها "برنامج عمل يستهدف تخليص المجتمع من ربقة التخلق السياسي بكافة سماته المتمثلة في غيبة فكرة المواطنة وافتقار المجتمع إلى التكامل والاستقرار السياسي".[2]

ويعرف **عبد الحليم الزيات**التنمية السياسية هي عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عمومي يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسا لفعاليات التعبئة الاجتماعية.[3]

ويقول عنها **عبد الوهاب الكبالي** أن التنمية السياسية تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاجالتصنيعي.[4]

---

[1] بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية، دراسة حالة الجزائر 1989_2012**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012_2013)، ص 57_58.

[2] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. الاسكندرية:(ب ت)ص 203.

[3] عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية ج1. الاسكندرية** : دار المعرفة، الجامعية 2002، ص 143_144.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية المؤسسة العربية**، الدراسات والنشر، (ب ت)، ص 895.

ويرى **أحمد السعدون** " أن التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة والتي يقصد بها على وجه الخصوص تلك العملية التي يحدث بمقتضاتها تغيير في القيم والإتجاهات السياسية والنظم والبناءات وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي.[1]

1_ أنها مفهوم حركي أي ديناميكي فهي لا تعرف نقطة تنتهي عندها.

2_ أنها مفهوم يتسم بالنسبية.

3_ أنه مفهوم حيادي من جهة دلالاته الأخلاقية وذلك بنقد التحيز القيم وبالتالي رفض القول بأن عملية التنمية حتمية.

4_ أنها مفهوم عالمي أي بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات.

5_ كما أنه مفهوم يجمل في مضمونه قيم التطور والعصرية التي تتماشى والمعطيات التكوينية للمجتمع.

ومنه خلال هذا سنستنتج أن التنمية السياسية عملية تغيير إقتصاديوإجتماعي عبر المشاركة السياسية والثقافة السياسة بهدف تحقيق العدل والإستقرار والرشادة.

ومما سبق تبدو أن التنمية السياسية:[2] هي عملية أو تطور وليست مرحلة أو درجة.

1-5-التنمية السياسية والتحديث السياسي:

ويقصد بهذا الأخير إدخال تغيرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة فهو يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى أنماط تكنولوجي ولا يراد من التحديث السياسي نقل النظم السياسية الغربية فقطبل حتى النظم الاجتماعية والنظم الثقافية ويقوم على جعل الدول الغربية مثالا تتبع خطاه الدول المختلفة عن طريق النقل والمحاكاة كما يمكن الاشارة إلى وجود علاقة بين التحديث والتغريب.

نتج عن قيام التحديث على التحيز والذاتية فهو مشحون إيديولوجيا في حين أن التنمية السياسية هي عملية ذاتية ارداية تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال الإمكانيات الذاتية للمجتمع. [3]

---

[1] حميد السعدون، **التنمية السياسية والتحديث**. بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع،(ب ت)، ص 51.

[2] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 25_ 26.

[3] بن كادي،**مرجع سابق**، ص 41_42.

1-6- التنمية السياسة والإصلاح:[1]

وقد عرف حسن أبشر الطيب بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي وثقافي واجتماعي وإداري هادف لإحداث تغيرات أسياسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيق التنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية.

أماالإصلاح السياسي فقد ارتبط بالتعددية والديمقراطية ونقصد به استناد لوثيقة الإسكندرية: بأنه الخطوات المباشرة والغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما نحو الديمقراطية.

1-7- التغيير:

هو الانتقال من حالة لأخرى انتقالا لا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير أويؤثر على العملية والبنية معا أما التغير السياسي من حيث الشكل ونقصد بها الكيفية التي ستتم بها عملية التغيير ومن حيث المحتوى أي المعنى الاجتماعي والسياسي المتحقق عبر التغيير وهو ما يحدده الشكل والمدى التي ستتأثر به الانساق الفرعية القائمة في المجتمع.[2]

2_ علاقة التنمية السياسية ببعض المصطلحات:

2-1-التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية:التنمية الاقتصادية تدرج طويل تعبير عن شكل التطور المادي للمجتمعات البشرية عبر العصور وقد تجلى ذلك من خلال مظهرين:

_ متعلق بالمتغيرات الاقتصاديةوالاجتماعية المرتبطة بالتحولات البنيوية والهيكلية.[3]

_ يتمثل في المؤسسات الاجتماعية والأفكار والتصورات والمفاهيم.[4]

---

[1] بياضي محي الدين،**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، (مذكرة تخرج لنيل الماجستير،قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011_2012) ص 41.

[2] هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989_1999**، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005 – 2006)، ص46.

[3] مختاري بن هنية،**إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية**،(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007_2008)، ص04.

[4] رمضان عبد السلام حيدر، "الجوانب المعرفية لدراسة التنمية السياسية"، **مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية**، العدد3، 2014، ص 17_18.

وهي مجموع الإجراءات والسياسات والتدابير تعتمدها الدولة بقصد زيادة الدخل الفردي وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الإكتفاء خلال فترة زمنية محددة وهي تعني الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم،وتعد العوامل الاقتصادية أحد العوامل المهمة في تحقيق الديمقراطية وحدوث التحول السياسي فينبغي أن يكون هناك مستوى من النموالاقتصادي لتحقيق دور الدولة في تحقيق التنمية فهيمن يوكل لها تمويل مشاريع التنمية إضافة إلى إمكاناتها في تحقيق التراكم الرأسمالي وتوفير الأسواق.

كما أن شرعية وفعالية النظام السياسي تعتبر من أهم متطلبات التنمية بالإضافة إلى متطلبات اجتماعيةواقتصادية كبناء القاعدة الاجتماعية التي تعتمد على تطوير الصناعة والزراعة.

_ تحقيق تراكم رأسمالي ويتم تحقيقه عن طريق الادخار لمصادرة الأموال الأجنبية كالتأميم والضرائب.

_ تحسين مستوى الحياة ويتم ذلك من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم وهنا نلاحظ تداخل بين مقومات التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية وأن كل واحدة تكمل الأخرى.

2-2- علاقة التنمية السياسية بالديمقراطية:

يعتبر هذا المفهوم من أهم المفاهيم اقترانا بالتنمية السياسية وعليه فإن هدف الديمقراطية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وفتح القنوات الشرعية أمام الأفراد لتأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي وظهور المزيد من الولاءات والانتماءات السياسية وبهذا تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية للتنمية السياسية ومنهاج تفكير وأسلوب حياة ونظرة متكاملة للعلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق والحريات، ثم إن تطبيق الديمقراطية في مجتمع متخلف يمثل عبء على جهود التنمية ويؤدي إلى الانقسام داخل الدولة. فالديمقراطية زيادة على أنها غاية التنمية السياسية فهي أيضا وسيلتها، يقول روبرت دال إن المجتمعات التي تمر بالتنمية السياسية هي مجتمعات تتجسد فيها مظاهر النظم الديمقراطية والتي تتميز بخاصيتين:

_ اتساع دائرة المشاركة السياسية.

_ التداول السلمي على السلطة.[1]

2-3-علاقة التنمية السياسية بالعنف السياسي:

إدراج الظواهر الكيفية لقياس درجة الاستقرار السياسي يطرح مشاكل لايمكن المرور دون تجاوزها ولتجاوزها ينبغي إدراج أربعة مؤشرات:

- الارتباط بالفرد الحكومي.

[1] بن كادي ،**مرجع سابق**، ص 45_46.

- درجة العنف ومدى تطابقه مع الأفراد الذي قتلوا أثناء العنف السياسي.
- الصراعات المدنية وذلك للحوادث السياسية العنيفة سواء بالمؤامرات أو حرب العصابات.
- معيار الديمقراطية وذلك بإحصاء الدول التي لم تعرف طوال ثلاثين عام حركة شيوعية أو فاشية.[1]

2-4- علاقة التنمية السياسية بالمشاركة السياسية:

هناك ارتباط وثيقا بين التنمية السياسية والمشاركة السياسية فالتنمية تمنح فرصا لتوسيع مجالات المشاركة وتزيد نسبة المشاركة السياسية في النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في مؤسساته، فالدولة التي تدار مؤسساتها على أساس سلطوي لا تسمح ولا تشجع على المشاركة السياسية للأفراد، فالمواطنين هم هدف التنمية وهم أدوات تنفيذ برامجها ولا يمكن للحكومة طرح الأفكار التنموية ومحاولة تنفيذها في غياب الأفراد.[2]

وتسعى التنمية السياسية إلى تفعيل المشاركة السياسية على صعيد الفرد والمجتمع من خلال المنافسة عبر قنوات المؤسسات السياسية حيث أن المشاركة السياسية هي إحدى أليات الرئيسية للتنمية وممارستها لتفعيل دور المواطن في تحقيق ال

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمفهوم ومداخل التنمية السياسية

لقد مرت التنمية السياسية بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى مرحلة النضج.

1_ التطورالتاريخي:

لقد ظهرت إرهاصات التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية أي أوائل الخمسينيات وظهور الثورة السلوكية الذي أدت إلى تطور مناهج البحث في علم السياسة، وبالتالي بناء نظريات عامة تقوم على التحليل والتعميم والتنبؤ والعمل بالمقاييس الكمية والكيفية ودراسة المناطق، ومقارنة النظم السياسية والمؤسسات وقد حاول الباحثين ربط علم السياسة بعلم الاجتماع، [3]والاهتمام بعنصر البيئة ودراسة قضايا جديدة إلى النظم الحزبية السلوك السياسي والتحالفات الحزبية والسياسة الحزبية والتي عرفت بالمرحلة ما بعد السلوكية[4] وفي الفترة ما بين 1954_1964 تميزت نشاطات لجنة السياسة المقارنة المدرسة الأنجلو سكسونية برئاسة **جابريل**

[1] بادي بير تراند، **التنمية السياسية** .(ترجمة محمد نوري المهدوي). لبنان:تالة للطباعة والنشر، 2001، ص 29.

[2] السيد عليوة، منى محمود، **المشاركة السياسية** . دمشق : مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008 ، ص 56.

[3] بليل،**مرجع سابق**، ص 51.

[4] نصرمحمدعارف،**الإتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة** . الأردن : المركز العالمي للدراسات السياسية، 2006، ص 13.

ألموندهولت تيرنرباتينهام[1] وقد تأثرت دراسات التنمية السياسية بالإيديولوجية الليبرالية الأمريكية والتنموية من أجل إقامتها في إفريقيا وأسيا وإحداث ديمقراطية ليبرالية والتي تعتبر جزء من نظرية التحديث التي تقوم على التمييز بين الحداثة والتقليد ثم في الستينيات ثم الإقرار بتصنيف المجتمعات على أساس متغيرات نمطية،[2] أما الفترة بين 1965_1971 قام صمويل هنتكتون بنقد التصور الخطي لماكس فيبر والتركيز على النظام بدل التركيز على الديمقراطية ورأى أن التنمية السياسية تمثل عملية نمو في كفاءة المؤسسات.[3]

خلال المرحلة الثانية تم نشر مجلد "أزمة التنمية السياسية وتبعاتها الذي يمثل حدا فاصلا بين المرحلة وما بعد السلوكية والربط بينهما والتركيز على قدرة الحكومة والتأقلم مع مشكلة الشرعية والهوية والمشاركة والتغلغل والتوزيع. وقد تعرضت التنمية السياسية إلى انتقادات منها طابعها الإيديولوجي وميلها للذات الأوروبية والتحليل اللاتاريخي وتغييب علم الاقتصاد، وقد ظهرت دراسات الماركسين الجديدة برئاسة فرنك وسمير أمين والرشتانن نير والتي تسمى أيضا بنظرية التبعية وقام فرانك بإفتراض أن للتخلف تبعات النظام الرأسمالي في إطار استغلال العالم الثالث من دول العالم المتقدم ما دفع الباحثين أرجبري، إيمانويل، سمير أمين البحث في العلاقة بين العالم الثالث والدول الرأسمالية بتقديم مفهوم التبادل غير المتساوي، وقد تعرضت مدرسة التبعية للإنتقاد من طرف روبراتباكنهام واعتبرها مجرد فرضية تختبر حسب البيانات الموجودة حول التبادلات السياسية والاقتصادية وعدلت نظرية التبعية[4] فيما بعد من طرف أبحاث كل من ايمانويل ورشتاينأرجيري وسمير أمين ثم تطوير المدخل التحديثي بالرد على إنتقادات نظرية التبعية فقد قام الاتجاه الغير ماركس 1971 بأخذ معيار الحفاظ على النظام العام كمعيار لمفهوم التنمية السياسية ثم قدرة السلطة على وضع وتنفيذ السياسة العامة، وبهذا إنفصلت التنمية السياسية عن دراسة التحديث وارتبطت بعمليات التغير السياسي هذا الأخير الذي تم تطوير نماذجه من طرف ألموند بإدماج عوامل البيئة والقيادة والمهارة والتحالفات.

---

[1] ريتشارد هيجوت، **نظريةالتنمية السياسية.**(ترجمة د حمدي عبد الرحمان). الأردن: المركز العالمي للدراسات السياسية، 2006، ص 43.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، . الكويت: (ب د)، 1987، ص 27.

[3] هيجوث، **مرجع سابق**، ص 48.

[4] هيجوت،**مرجع سابق** ص 49_50_.

وقد تطورت دراسات التنمية السياسية من خلال إنجازات هذه التيارات وظهور مقاربات لدراسة المفهوم وظهور ما يسمى الحق في التنمية وتم إقراراه سنة 1981 من طرف الجمعية العامة " إذ لكل فرد الحق في التنمية بإعتباره المساهم فيها بكل أنواعها".[1]

2_مداخل التنمية السياسية:

ويقصد بها مختلف المقاربات التي تناولت التنمية السياسية فالاقتراب هو مجموعة المعايير التي تنتقي من خلالها الأسئلة والبياناتالملائمة[2] ولقد تعددت هذه المداخل تبعا لتنوع مظاهرها واختلاف اهتمامات الباحثين ومنها:

2_1 المـــدخل القـانـونـي:

لقد انتشر المدخل القانوني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرينات في الدول الأوربية خاصة فرنسا ويقوم هذا المدخل على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية المتمثلة في القانون العام والدستور الوثائق[3]، فالقانون هو الذي ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات وهو الذي يحدد سلطة الدولة ومؤسساتها وحدود مسؤولياتها [4]وعليه فإن تحليل التنمية السياسة وفق هذه المقاربة يرتبط بمدى تطبيق القوانين على كافة الفئات، وما يمكن قوله أن النظام له بيئة داخلية وأخرى خارجية تقوم على مستواهما الكثير من التفاعلات والمستجدات وما على النخبة إلا التكيف معها وهذا يخالف الجمود الذي يفرضه التقيد بالقانون بالإضافة إلى أن القانون يصدره أصحاب القوة وفي هذه الحالة يكون متغير وخاضعا لمصالحهم،[5] كما أنه من غير الممكن أن يكون المدخل الوحيد والأساسي المحقق للتنمية السياسية[6] ولقد أصبح من المداخل الكلاسيكية التقليدية التي لم يعد يهتم بها الباحثين فأصبح من القليل الاعتماد عليه في الدراسات الحديثة.[7]

---

[1] هشام،**مرجع سابق**، ص50.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** .الجزائر:(ب د)ص 14.

[3] بلهوشات، **مرجع سابق**، ص 36.

[4] الزيات، **مرجع سابق**، ص 156.

[5] عائشة عباش، **إشكاليةالتنمية السياسية ودول الديمقراطية في دول المغرب العربي تونس**، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007_ 2008)، ص 26.

[6] هشام،**مرجع سابق**، ص 62.

[7] بليل،**مرجع سابق**، ص 74.

2_2 مدخل البنائي الوظيفي:

يعتبر هذا المدخل من بين أكثر المداخل استخداما لدراسة التنمية السياسية تقوم تحليلاته على فرضية أن النظام السياسي جزء هام من النسق الاجتماعي الكلي[1] يقوم هذا المدخلعلى نظرته الاجماليةالشمولية بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد والعناصر وإنما كعناصر كاملة ومن رواد هذا المدخل بارسونيتلكوت، نيفي ماريون، دافيد أستون، غابريال ألموندفاستخدموا عدد من المفاهيم كالمدخلات المخرجات، التحويل، التغذية العكسية، العلبة السوداء[2] ورأى أصحاب هذا المجال تغير في أحد الأجزاء يؤدي إلى التغير في باقي الأجزاء في إطار النسق[3] ويستلزم هذا وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة بالإضافة إلى زيادة قدرة وكفاءة وفعالية أداء النظام السياسي.[4]

وما يؤخذ على هذا المدخل أن مهمته المحافظة على الوضع القائم وتسخير أفكاره لخدمة البرغماتية الأمريكية واعتبار النموذج الامريكي هو الأنسب لعملية التنمية في مجتمعات العالم النامي.[5]

2_3مدخل علاقة الدولــة بالمجتمع:

يحظى هذا المدخل الذي لا يزال في أطواره الأولى باهتمام علماء السياسة في الوقت الحاضر فهو لا يتطرق بالتحليل إلى صيغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في بلدان المتقدمة فقط وإنما أيضا يعالج المجتمعات الحديثة، لكن خاصيته في نقده للمداخل النظرية ذات المنطلقات الإيديولوجية. يركز مؤسسو هذا المقترب على مدخلات النظام السياسي دون مخرجاته بالإضافة أنه يقوم هذا الاقتراب على الاهتمام بالدولة بنقده لمعظم الدراسات السياسية التي أغفلت هذه الأداة المفهومية والتي اعتبرت الدولة مجرد جهاز تسجيل للسياسة تصنعها الجماعات التي تقوم على التنافس في المجتمع، وهذه الدولة هي المرآة العاكسة لما يحدث داخل المجتمع، كما أنه جدال الدراسات التي طورتها مدرسة التبعية كونها ترى في جهاز الدولة أداة موالية للدول الكبرى والنظام العالمي والمدرسة السلوكية (نموذج المركز والهامش) قد قامبنقد بقية المداخل لأنها قامت على افتراض أن الدولة هي من تقود المجتمع من وضع لأخر في حين أهملت القوى التي تعيق عملية الانتقال هذه.

---

[1] هشام،**مرجع سابق**، ص 62.

[2] عباش، **مرجع سابق**، ص 27.

[3] بلهوشات، **مرجع سابق**، ص 77.

[4] الزيات، **مرجع سابق**، ص 230.

[5] بياضى، **مرجع سابق**، ص 70.

وبعد الانتقادات التي وجهها ميجدال قام هذا الأخير إلى صياغة مدخل يستوعب العلاقة بين الدولة والمجتمع وكيفية التفاعل بينهما.[1]

2_4 مدخل الجماعة:

لقد حول هذا المدخل اهتمام الباحثين بعمليات والنشاطات والتفاعلات السياسية بعدما كان منصبا الاهتمام على الهياكل والمؤسسات، فقد جاء استخدام هذا المدخل من طرف دفييد ترومان عام 1901 فقد قدم تعريف للجماعة على أنها مجموعة أفراد تجمعهم مصالح وأهداف مشتركة، و ركز دراساته على الجماعات دون الأفراد لأن لها تأثير وفعالية أكثر في العملية السياسية، ويرى أنصار هذه الجماعة أن الحياة السياسة هي نتاج تفاعل الجماعات فالأفراد أصحاب الخيارات المتشابهة ينحازون إلى جماعة واحدة لطرح انشغالاتهم أمام الحكومة[2].

2_5 مدخل النخبــة:

جاء هذا المدخل كرد على المدخل الماركسي ويرى أصحاب هذا المدخل على أن نشاطات السياسية تعبر عن تفضيلات النخبة على حساب مصالح الجماهير فالنخبة تضغط على الجماهير وليس العكس وبالرغم من اختلاف الفواعل السياسية الرسمية تواصل تأثيرها، وتعمل الأطراف الحكومية على منح وإضفاء الطابع الرسمي والشرعي على المؤسسات الحكومية بما يخدم تطلعات هذه النخبة فهذه الأقلية المنتقدة المهيمنة على المجتمع وسلطات الدولة لما تحوزه من موارد مالية وتنظيمية وفكرية بما يسمح بالتدخل الكبير في العمليات السياسية.[3]

2_6 المدخل الجـدلـي المادي:

تقوم تحليلات المدخل الجدلي المادي للتنمية السياسية من اعتبار البروليتارية هي الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير تتطور للتحول إلى الديمقراطية الاشتراكية وفي خضم هذه الديمقراطية يتمتع العمال بجميع وسائل الإنتاج.

وبذلك يحكمون البلاد ويديرون جميع شؤونها وهذا جوهر التنمية السياسية، ومن مزياه تحويل البحث من التركيز على الدساتير والمؤسسات إلى التركيز على تفاعل التكوينات الاجتماعية، ومن عيوبه أنه يقوم على

---

[1] أسامة معقاقي، **النخبةالحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987_2010)**، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011)، ص13.

[2] **مرجع نفسه**، ص 14.

[3] معقاقي، **مرجع سابق** ص 14.

مسلمة مفادها أن النظام السياسي هو من يعكس برغماتية الطبقة العاملة[1] وما يعاب على هذاالمدخل هو تركيز على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي وتجاهل بقية الأبعاد كما أنه ركز على فئة العمال وأهمل بقية الفئات ودورها في المشاركة السياس

المطلب الثالث: أليات التنمية السياسية

هناك مجموعة من الآليات التي لا بدمن توفرها لنجاح عملية التنمية السياسية في دولة ما أهمها:

1_ التنشئة السياسية:

ويمكن تعريفها على أنها مجموع العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ومعارفه ومشاعره وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي وللتنشئة السياسية مصادر منها.[2]

1_1 الأســـرة:

تلعب الأسرة دورا محوريا في إمداد الأطفال بالوعي السياسي وكذا الروابط الاجتماعية وتساهم في تطوير شخصية الأفراد أثناء مراحل تطورهم ويتمثل دور الأسرة فيما يلي:

التنشئة على الولاء، اكتساب مشاعر تجاه السلطات السياسية، نقل الانتماءات الحزبية من الوالدين.[3]

1_2 جماعة الرفاق وزملاء العمل:

هو عبارة عن بناء اجتماعيا متكون من مجموعة أفراد تجمعهم روابط كتقارب السن، قرب محل الإقامة تماثل الوضع الاجتماعي وقد إتفق معظم الباحثين على دور هذه الجماعات في عملية التنشئة السياسية.

1_3 مؤسسات التربيـة والتـعليـم:

تعتبر المدرسة المركز الرئيسي في المجتمعات بحيث لا تكاد نجد نظام سياسي لا يقر بأهمية هذه المؤسسة وذلك للاعتبارات طول الفترة التي يقضيها الفرد بالمؤسسة التربوية وطبيعة المنهج الدراسي.[4]

---

[1] بومدين طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006_2007)، ص 33_ 34.

[2] ريتشلرديداوسين، **التنشئة السياسية**،(ترجمة مصطفى عبد الله، أبو القاسم بنغازي): (ب م)، دار الكتب الوطنية للنشر 1998، ص 55.

[3] ختام العناتي، **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص 316.

[4] بلهوشات، **مرجع سابق**، ص22.

1_4المؤسسات الدينية:

وتشمل المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة، وقد ترتبط بالأحزاب أو جمعيات خيرية أو جمعيات للوعظ والإرشاد، وقد تكون مجرد دور عبادة وتتبع أهمية هذه المؤسسات من سياستها القائمة على غرس القيم والمعتقدات الدينية التي تحكم سلوكيات الأفراد، كما شهدت السنوات الأخيرة ضعف الحملات العلمانية التي تدعو إلى الفصل بين الدين والسياسة، وفي الفترة الأخيرة اهتمت المساجد بالتنشئة السياسة للشباب وذلك من خلال اقتراح الكثير من القضايا السياسية والفكرية التي تمس مختلف شؤون الحياة.[1]

وتمارس المؤسسات الدينية دورا في عملية التنشئة السياسية بواسطة المنشورات والندوات بالإضافة إلى الحصص التلفزيونية والإذاعية.[2]

1_5 وسائـل الإعـلام الجماهيرية:

لا يقل دور وسائل الإعلام أهمية عن دور الأسرة والمدرسة والمساجد، فالجرائد والمذياع والتلفاز تدعم الاتجاهات السياسية والقيم، فمهمتها نقل المعلومات والأخبار من الدولة إلى المواطن والعكس وتتطور وسائل الإعلام بفضل النهضة التكنولوجية أصبح نقل أخبار العالم ميسرا وتركز الدول على وسائل الإعلام كأساسيات للتنشئة السياسية، وذلك من أجل تعميق شعور انتماء الأفراد وضمان ولائهم للدولة كما أنها تقوم بتعليم الجماهير، مهارات جديدة بالإضافة إلى غرس الرغبة في التغيير بتعليم الشعوب سبل جديدة للتفكير.[3]

2_ الأحزاب السياسية:

يقول أسامة الغزالي حرب على أي الأحوال فإن الحزب السياسي كتنظيم سياسي طوعي كان بمثابة ابتداع جديد في منطقة لم تعرف من قبل سوى التجمعات القائمة على القرابة أو العقيدة الدينية أو المصالح الاقتصادية أو العلاقات الشخصية، وتأسست الأحزاب السياسية إما عن طريق نخبة مثقفة أو مجموعة أشخاص لديهم حس الوعي ويئسوا من الثورات فاتجهوا لمخاطبة العقول وإحياء الضمائر.[4]

---

[1] نيفين محمد أبو هويبد، **دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 2009 – 2010)، ص 55_56.

[2] مولود زايد الطيب، **التنشئة السياسية دورها في التنمية المجتمع**. الأردن: العربية للنشر والتوزيع، 2001، ص 88_89.

[3] قزداري حياة، **الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسية الحماية الإعلامية في الجزائر**. الجزائر:طاكسيج كوم للنشر 2008، ص 46.

[4] معبود مريم، **المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية**، (مذكرة ماجستير قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2013_ 2014)، ص 112-113.

يمكن للحزب أن يمثل قناة تواصل بين الحكومة والمواطنين ويوفر المعلومات ويقترح برامج، وتكمن فعاليتها من خلال منافستها للحصول على السلطة.ويشير الصراع بين الأحزاب الدينية أو الطائفية تساؤلات حول الولاء والهوية التي تم الإجابة عنها وحلها في الدول المتقدمة.

وخلال عملية التنشئة السياسية تمارس الأحزاب تأثيرها على قضايا التي تتميز بمداها البعيد كقضايا المشاركة والشرعية كما أن الحزب هو من يقدم برامج التدرب السياسي ويعلم التاريخ القومي وينشر برامج التنمية الاقتصادية ويحدد برامجها المستقبلية،[1] كما أنه يوحد بين الأفراد لأن نشاطه يمس كافة الإقليم هذا من الناحية الأفقية ومن الناحية العمودية يقوي الصلة بين الحكومة والمواطنين ويطور الوعي السياسي ويخلق التضامن بين الأفراد.[2]

3_ الاتصال السياسي:

يعرفه وبستر العملية التي يتم فيها تبادل المعاني بين الأفراد من خلال نسق متعارف عليه من الرموز كاللغة والإشارات أو الإيماءات كما قد عرفه مريء أي سلوك يبدأ من الفرد الذي يرسل المعلومات إلى غيره من الأفراد ويترتب عليه استجابتهم للأسلوب أو السلوك الذي يريده.[3]

يعتبر الاتصال السياسي من أهم آليات التنمية السياسية فهو يؤدي دور لا يستهان به في عملية التنمية السياسية من خلال حرية الرأي والتعبير ويساهم الاتصال السياسي في دعم النظام السياسي وزيادة فعاليته كما يتيح فرص تقديم المعلومات ونقل انشغالات الجماهير إلى النخبة الحاكمة وبالتالي خلق مجتمع ديمقراطي يساهم في اتصال الجماهير ببعضها البعض وبالتالي تكوين مواقف متقاربة من شأنها توحيد السلوك اتجاه النظام السياسي.[4]

---

[1] حرب، **مرجع سابق**، ص 167.

[2] رعد حافظ سالم، **التنشئة الاجتماعية السياسية العربية**. الأردن: زمزم للنشر والتوزيع، 2012، ص 128_129.

[3] عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية**ج3. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 24_25.

[4] بلهوشات، **مرجع سابق**، ص 24.

المبحث الثاني: أهداف ومعوقات والأزمات التنمية السياسية

من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى أهداف و غايات التنمية السياسية وأزماتها وكذا المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق التنمية السياسية

.

المطلب الأول: أهداف التنمية السياسية

للتنمية السياسية عدة أهداف تتمثل فيما يلي:[1]

_ تحقيق المواطنة وغرسها في الأفراد وبناء الدولة القومية التي تختفي في ظلها أزمة الهوية..

_ تحقيق التكامل السياسي بين أعضاء المجتمع وتخليصها من أسباب الانقسام.

_ تمكين الحكومة من التغلغل في كافة إقليمها.

_ زيادة فعالية الحكومة من خلال التوزيع العادل للخدمات والمنافع بين كافة المواطنين.

_ زيادة مساهمتها الجماهير في صناعة القرارات من خلال المؤسسات القانونية والدستورية.

_ نمو قدرات الجماهير وزيادة ادراكها وحسن تعاملها لمشكلاتها الحقيقية.

_ الالتحاق بالركب الحضاري للدول المتقدمة وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

_ بناء الدولة القومية وتدعيم قدرات النظام السياسي وتحقيق المشاركة السياسية.

_ تهدف إلى بناء استراتيجية طويلة الأمد ومساهمة الفواعل الرسمية والغير الرسمية.

_ تهدف إلى تغيير المجتمع نحو مجتمع عصري ومنفتح ومتسامح.

ويكون ذلك بناء على تعديل القوانين القائمة على العمل والحق وسيادة مبدأ القانون يعلو على الجميع.

---

[1] ليلي عمارة، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية.**(مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، 2012_2013)، ص 52.

[2] غازي محمود ذيب الزعبي،**البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن** . 1989_2003. بيروت: عالم الكتب الحديث، 2010، ص 64.

_ تنسيق دور السلطات الثلاث والمجتمع المدني والعمل على ضمان حقوق المرأة ومشاركة الشباب في العمل السياسي.[1]

الحد من الأزمات التي يواجهها الدولة وهنا تتقاطع مصلحة السلطة السياسية مع مصلحة المواطن من أجل تحقيق الاستقرار السياسي.[2]

المطلب الثانـــي: أزمـات التنمية السياسية

هناك عدة أزمات للتنمية السياسية وقد تتداخل وتتشابك فيما بينها.

إن عملية التنمية السياسية لا تحدث بالتدرج وإنما دفعة واحدة ولكن بأثار مختلفة، تستلزم معالجه لهذه الأزمات لكي يتوصل النظام إلى مرحلة الديمقراطية حسب تعبير لوسيان بايأزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التوزيع.[3]

1_أزمة الهـوية:

يقصد بها أن يكون الولاء السياسي لجماعة الفرد العرقية أو الأولية دون الولاء للدولة القومية وهذا لغياب فكرة المواطنين وذلك لأسباب التالية:

1_1_ التباين العــرقي:

بسبب اتساع الرقعة الجغرافية وتنوع اللغات.

1_2_التخلف الحضــاري والاقتصادي:

وذلك ناتج عن تخلي بعض من الطبقة المثقفة عن قيمهم والتمسك بقيم الغرب أما التخلف الاقتصادي فهو ناتج عن فقدان المواطنين الثقة في النظام السياسي وذلك لعجزه عن الاستجابة لطلباتهم.

---

[1] عمارة ، **مرجع سابق**، ص 53.

[2] فاطيمة شيخ، **دور آليات التنمية السياسية في ترشيد السياسات العامة دراسة حالة الجزائر 1989_2012** .(مذكرة لنيل الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014_2015)، ص 27.

[3] نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**. الأردن:جهنية للنشر والتوزيع، 2007، ص 118.

1_3_ التفاوت الطبقي:

هذا لانقسامهم المجتمع إلى طبقتين: القلة المالكة والأغلبية الناقمة على النظام السياسي[1] ،ويمكن تجاوز أو حل مشكلة الهوية بخلق عدالة في توزيع الموارد والثروات واحترام هوية الآخر وبالتالي تجاوز الحروب

الأهلية.[2]

2_ أزمة الشرعية:

عرفها هنتكتون مسار تكسب فيه المؤسسات والمعاملات القانونية استقرار وقيمة ، وتعنى هذه الأزمة بأن تقوم السلطة على أساس شرعي ومدى تقبل الأفراد لإجراءاتها ومدى ولاء المواطن لهذه الحكومة باعتبارها ممثل السلطة الرئاسية. ولقد شاعت مصطلحاتكالشرعية الثورية، التاريخية وتحت مظلتها استولى معظم قادة دول العالم الثالث على الحكم، في حين يلح معارضيهم أن تكون شرعية سلطتهم دستورية قانونية، وتتضح أكثر هذه المشكلة عند حل مؤسسات قديمةواستبدالها بأخرى جديدة ولكن مع تصادفها مع الشخصية الكارزمية فإنها تحل ولكن بصفة مؤقتة.[3]

3_ أزمة المشاركة:

وتعنى عدم تمكين الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لدولهم مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية واختيار النخبة الحاكمة، وتحدث هذه الأزمة نتيجة عدم توفر تشريعات ومؤسسات تمكنها استيعاب الأفراد الذين لديهم الرغبة في المشاركة[4] إذن فالمشاركة هي عملية تطوعية أو رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكا منظما ومشروعا متواصلا يعكس إدراك مستنير لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسية[5].بمعنى أن المشاركة السياسية هي عمل منظم سياسي يعكس إدراك المواطنين نحو قضية عامة معينة.

---

[1] محمد بن ماحي ،**واقع التنمية السياسية والحكم الراشد في الوطن العربي** . الجزائر نموذج (مذكرةماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة،2014_2015)، ص 23_24.

[2] تامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. الأردن: دار مخذلاوي للنشر، 2012، ص181.

[3] سعدون، **مرجع سابق**، ص 60.

[4]كاظم على مهدي، **التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003**، دراسات دولية، ص 135.

[5] وهبان، **مرجع سابق**، ص 52.

وقيام الصفوة الحاكمة بسد كل السبل أمام الراغبين في المشاركة السياسية وتضيق الخناق عليهم.[1]

4_ أزمـةالاندماج:

ونعني به على النظام السياسي أن ينظر إلى كافة المطالب في وقت واحد وهي أعمق صور الوحدة وتكون هذه الأزمة من خلال إلغاء المنافسة بين الأفراد، وترتبط بإمكانية خلق الأجهزة الإدارية والسياسيةوضرورة التنسيق بين الأدوار التي تقوم بها دون أن يحدث تكرار أو تعارض وكلما زاد الاندماج تضاعفت قدرات النظام السياسي على تحقيق وظائفه ويتوقف هذا على مدى تطور الدولة.[2]

5_ أزمة التوزيـع:

تتلخص هذه الأزمة في كيفية توزيع الحكومة للمنافع والثروة والدخل القومي والخدمات بشكل عادل للأفراد ومن هي الفئة المستفيدة من هذه العملية؟.وماذا عليها أن تفعل من أجل أن تقدم أكبر قدر ممكن من الخدمات لكل أفراد المجتمع؟ وعند وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية يترتب عنه حرمان اقتصادي فيؤدي ذلك إلى العنف، وهذا ما شهدته الدول النامية من مظاهر عنف نتيجة الحرمان الاقتصادي.[3]

6_ أزمـة التغلغل:

وتعنى به التواجد الفعال للحكومة لإدارة الدولة على كامل الإقليم بمعنى أن تكون القوانين وسياسات الحكومة سارية المفعول على كافة الفئات المجتمعية وعند ملاحظة واقع العالم الثالث تعاني أزمة التغلغل إذ لا يكون بمقدور الدولة بسط نفوذها على جميع المناطق وقد يعودذلك إلى المساحة الواسعة للدولة كما قد يكون مرد الأزمة إلى أسباب عرقية[4] لذا على سكان هذه المناطق تقبل المعلومات وإجراءات الحكومة والانصياع لها[5]، وقد تعنى الانفصال بين الريف وأهل المدينة وبالرغم من تقبلهم لحقيقة انتمائهم القومي كثيرا ما يبذلون جهود أهل الريف لتغير حياتهم وتعاملهم مع السلطة ممزوج بالريبة واللامبالاة وهذا إما لتفشي الجهل بينهم ونقص أساليب التنشئة وجراء استغلالهم من طرف كبار الفلاحين.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص 56.

[2] نداء صادق، **مرجع سابق**، ص 118.

[3] زكرياء بختى، **دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة**، 2002_2007، (رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر،2008_2009)، ص25.

[4] وهبان، **مرجع سابق**، ص 85_86.

[5] شبلي محمد،**الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب الفترة ما بين 1989_2012**، (رسالة ماجستيرقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سعيدة، 2012_2013)، ص 52.

إن هذه الأزمة تتداخل مع أزمة الشرعية في كون قدرة الحكومة لاتتناسب مع ما تتمتع به من وصف المحكومين كما أنه تتداخل مع أزمة الهوية إذ نقص قدرة الحكومة على التغلغل يكون في مناطق وجود الجماعات العرقية الغير قابلة للاندماج نظرا لقناعتها بأن هذا المجتمع لا يعبر عن هويتها.[1]

المطلب الثالث: معيقات التنمية السياسية:

كثيرا ما يواجه تحقيق التنمية السياسية معوقات متداخلة ومترابطة تؤثر في بعضها البعض داخل الدولة الواحدة ومنها ما يلي:

_ تخلف الدول النامية في المجال السياسي إذ شملالأحزاب والنظم الانتخابية ومبادئ الحكم وتداول الصحف والاستقرار.

_ تبعية وموالاة الدول النامية للدول المتقدمة و ضمان موالاتها.

_ سعي الدول المتقدمة لإحداث عدم استقرار سياسي وذلك باستخدام المساعدات المادية والمعاهدات الاقتصادية للحصول على قواعد العسكرية.

_ إبرام المعاهدات الاقتصادية ذريعة للحصول على القواعد العسكرية وتسهيلات ودعم إتجاه قضايا سياسية معينة.

_ تأثير الاستعمار السلبي بأشكاله بإستنزاف طاقات وثروات العالم الثالث.

_ انتشار الحروب الأهلية وعدم الاستقرار من أهم العوامل التي تعيق الإستقرار.[2]

_ عدم وجود الإرادة السياسية وهي جهود أشخاص السلطة السياسية للوصول إلى أهداف معينة كالحد من الفقر، البطالة والتفاوت الطبقي.

_ غياب دور المعارضة السياسية المتمثل في المشاركة السياسية ونشر الثقافة والوعي السياسي.

_ غياب دور عناصر اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع وهو ضمن الفواعل الغير الرسمية.

_ ضعف مستوى المؤسسة في البناء السياسي وبروز الشخصانية وتعيالانفراد بالقرار السياسي رغم توفر مؤسسات برلمانية.

–رفض النخبة الحاكمة لتعددية السياسية ما أدى إلى توسيع الفجوة بين النخبة الحاكمة والمواطنين.

---

[1] الزيات، **مرجع سابق**، ص 82.

[2] محمود ذيب، **مرجع سابق**، ص 67.

_ ضعف دور المرأة السياسي وحرمانها من التصويت والترشيح المجالس المنتخبة واستبعادها عن تولي المناصب الحكومية والدبلوماسية.[1]

المبحث الثالث: الفواعل المؤثرة في التنمية السياسية

خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المؤسسات الحكومية المتمثلة في البرلمان (الهيئة التشريعية، والهيئة التنفيذية والجهاز الإداري والمحاكم) مع الإشارة للمؤسسة العسكرية ثم الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ثم أخيرا النخبة، بإبراز نموذجين النخبة المثقفة والنخبة السياسية.

المطلب الأول: المؤسسات الحكومية

وتضم الفواعل الرسمية أو المؤسسات الرسمية

يشير ألرفرد مارشال أن الإدارة الحكومية بحكم أنها تجسيد متكامل لدولة المؤسسات هي أعظم الممتلكات الإنسانية وأنها جديرة بكل الجهود التي تبذل لتمكينها من أداء عملها بصورة أمثل[2] ومنه يمكن القول أن الدولة إذا أرادت التطور والتقدم واللحاق بركب الدول الديمقراطية ينبغي أن تكون دولة مؤسسات وأن تكون كل مؤسسة مستقلة عن الأخرى وأن تتعاون فيما بينها ولا مجال لهيمنة مؤسسة على مؤسسة أو على بقية المؤسسات.

1- الهيئة التشريعية:

تعتبر أولى مؤسسات النظام السياسي

[1] علي بن سليمان بن سعيد الدركمي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، 1981_2012،** (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011_2012)، ص 42.

[2] حسن أبشر الطيب، **الدولة المعاصرة ودولة المؤسسات،** (ب م)،(ب د)،(ب ت)ص10.

1-1-البرلمان:

هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية ويكون مختص بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطة.[1]

إن المتتبع للتطور التاريخي للبرلمان يلاحظ وجود العديد من العوامل التي أدت إلى ظهوره وهذا حسب طبيعة الأنظمة السياسية وأهم عامل حاجة الشعب إلى المشاركة السياسية[2] وهذه الهيئة هي مؤسسة من مؤسسات الدولة تأخذ عدة أسماء كالغرفة الشيوخ الدايت بإعتبارها الهيئة الوحيدة التي تستطيع أن تتكلم بإسم الشعب لأن أعضائها تم انتخابهم عن طريق التصويت الشعبي وهذا يجعلها مؤسسة مسؤولة أمام الفرد سياسيا بالخصوص في النظم الديمقراطية من جهة ومانحةللشرعية من جهة أخرى وللبرلمان عدة وظائف منها:

_ التنشئة الشرعية.

_ إبراز شرعية النظام السياسي.

_ صمام وقائي متنفس للضغوطات التي تكون داخل النظام.

_ تدريب الممثلين السياسين وتجنيدهم.

_ وضع القوانين.

_ وظيفة المخرج عند الوصول إلى طريق مسدود.

_ التعبير عن المصالح وحل المشاكل.

تعمل هذه الهيئة على تنظيم شؤونها في إطار الصلاحيات التي خولها بها الدستور من خلال وضع نظام داخلي وهيكل تنظيمي توزع من خلاله الاختصاصات والصلاحيات بين مختلف المستويات وتحديد المسؤوليات وطبيعة العلاقة بين الأجهزة الفرعية، ففي الأنظمة الرئاسية تكون تأثير في العلمية التشريعية وهذا ما يجعلها موازية للإدارات التنفيذية، أما النظم البرلمانية فتتوفر هذه الهيئة على لجان متخصصة تعادل الوزارات لكنها أقل تأثير على العملية التشريعية.[3]

2الهيئة التنفيذية

---

[1] علاوة الجندي، **دور البرلمان في رسم السياسية العامة في الجزائر**، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012_2013)، ص14.

[2] غزيل مهداوي، **تقييم أداء المؤسسة التشريعية في الجزائر**، 1997_ 2014، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة ، 2015_2014)، ص23.

[3] ضمبري ، **مرجع سابق**، ص19.

يطلق وصف الحكومة على الوزارة ذات النظام البرلماني استنادا إلى أن الوزارة هي الأداة الفعالة بالنسبة للسلطة التنفيذية[1] ويعتبر رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في النظام الرئاسي أما الهيئة التنفيذية في النظام البرلماني فتتميز بالازدواجية أي أنها تمارس من طرف رئيس الدولة ورئيس الحكومة وينبغي تنبيه إلى أن مهمة الهيئة التنفيذية أن تتولى تنفيذ القوانين والإشراف على الإدارة وليس مهمتها وضع سياسة الدولة، ولها أدوار نذكر منها:

2_1_ دور الهيئة التنفيذية في الشؤون الخارجية:

تقوم على رسم السياسية الخارجية وعقد الاتفاقيات الدولية وإدارة العلاقات مع الدول.

2_2_ دور الهيئة التنفيذية في الشؤون العسكرية:

رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة إلا أنها تحصل على موافقة الهيئة التشريعية بما تخص تنظيم القوات المسلحة وتبقى هذه الهيئة الوحيدة المسيطرة على الأمن والدفاع إلى جانب هذا فإن لها أدوار عدة كدعوة الهيئة التشريعية للانعقاد صلاحية إصدار اللوائح ووضع التشريعات الإضافية والقوانين الإدارية والأوامر التنفيذية وتوجيه الرأي العام.

وفي الدول النامية حصر السلطة في يد الحاكم والطريقة شخصانية السلطة تعني أن ليس لدى القطاعات المؤسساتية الأخرى قدر من الاستقلالية وليس لها دور قوي[2] في العملية السياسية فالمركز الحيوي للدولة هو للرئاسة وتتخذ معظم القرارات المهمة وبذلك فهي تحتاج إلى تقنيين ومساعدين وهي غير مقيدة بشكليات قانونية ودستورية

[1] محمد نصر مهنا، **الإدارة العامة الحديثة**. القاهرة':المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص65.

[2] ضمبري ، **مرجع سابق**، ص 21.

3-الأجـــهزة الإدارية:

تتمثل في الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة فالأجهزة الإدارية هي من يستحوذ على المعلومات المعبرة عن ردود فعل الجماهير، ويأخذ الجهاز الإداري شكلا هرميا من كبار الموظفين إلى صغار العاملين تربطهم إجراءات تنظيمية وعلاقات عمل بواسطة مجموعة من التشريعات والقوانين والأوامر توضح طريقة العمل وطبيعة العلاقات[1]فدور الجهاز الإداري يتمثل في أنه يمثل قناة اتصال بين الحكومة والمواطنين وتقديم الخدمات الاستشارية، وتفويضها بعض الصلاحيات من أجل تقديم الحلول وإعداد اللوائح التنفيذية المتعلقة بسياسة عامة ما.[2]

4-المحـاكـــم:

هي مجموعة الأجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية وهي من تقوم بتفسير القانون وتطبيقها إلى الوقائع المعينة، وعلى الرغم من كون القضاة ليسوا سياسيين إلا أنهم يساهمون مع المشرعين والتنفيذيين ومع رؤساء الدوائر الإدارية في ممارسة العملية السياسية، كما تعتبر السلطة القضائية من الناحية السياسية لا سيما البرلمانية منها فرعا من السلطة التنفيذية.[3]

5-المؤسسة العسكرية:

تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية المؤسسة العسكرية على أنه قدرة الدولة على حماية أقاليمها الداخلية من التهديدات الخارجية، بمعنى صيانة حدود الدولة وسيادتها من أي اعتداء خارجي، وفي العالم الثالث برزت ظاهرة تسيس الجيش من خلال ازدواجية وظيفته التي تتمثل في الدفاع عن الأمن الداخلي والمشاركة في إدارة الدولة بمساهمة القيادة العسكرية في القرارات السياسية لأن الجيش يمتلك القوة وبإمكانه التغيير،وتدخل الجيش لسد الفراغ أو حل الأزمة لا يعد عملا مقبولا دستوريا أو عملا مشروعا، وحول طبيعة نشاط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والتنمية، وقد اختلفت أراء العلماء حول هذه المسألة إلى ثلاث اتجاهات.[4]

_ الاتـــجـاه الأول:

---

[1] أبشر الطيب، **مرجع سابق**، ص188.

[2] حنان سماحي، **الفواعل الرسمية وأليات تقييم السياسة العامة في الجزائر**، (مذكرة الماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة 2014_2015)، ص64.

[3]فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص217.

[4]محمد غربى"من أجل مفهوم جديد النظرية الدفاع والأمن حالة البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع1، 2009، ص89.

ينظر إلى المؤسسة العسكرية مؤسسة غير سياسية تقوم بالتدخل تحدث فوضى اجتماعية ويكون دورها سلبي في التنمية الاقتصادية والتحديث السياسي لأنها لم يتدرب على الإدارة المدنية.

_ الاتجـاه الثاني:

المؤسسة العسكرية تمثل قوة عادية محافظة تتسم مواقفها بمعاداتها التغير الثوري في المجتمعات لتحالفها مع الطبقة الوسطى والرأسمالية.

_ الاتجـاه الثالث:

يرى أن الجيش مؤسسة مدربة يمكنها تحقيق التنمية بقوة السلاح والقوة التنظيمية.[1]

كما أن النظم كافة تشهد تدخل الجيش في السياسة وأن فكرة حياد الجيش هي مجرد مفهوم دستوري ليس لها أساس من الواقع وعلى الرغم من أن القيادات لا تحل محل رؤساء الحكومات فإنها تضغط عليهم من أجل مراعاة مصالحها وقد يصل هذا إلى توريط الدولة في النزاع الخارجي ويتخذ تدخل الجيش في السياسة شكلين.

الأولالانقلابات العسكرية ويتمثل الثاني في تقديم الجيش أفضل عناصر النخبة خلال عملية التجنيد السياسي، وكذلك يتم التدخل من خلال أية محاولة لتهديد النظام بالإضافة إلى تأشيرة في السياسة الخارجية بتنفيذ طموحات خارجية للنظام كالتدخلات في دول المجاورة.

إلا أنه ما يمكن ملاحظته أن الانقلابات العسكرية شهدت تناقصا بسبب مجموعة من العوامل كضعف مصداقية الجيوش وزيادة حجمها بما جعل الصعوبة بمكان الاتصال بين وحداتها إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالجيش نفسه كاستخدام وسائل الترهيب والترغيب وتغيير مواقع القيادات وإحالتها على المعاش المبكر لمنعها من التحالفات والولاءات فضلا عن تكوين الجيوش الموازية.[2]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني

تعتبر الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ضمن الفواعل الغير الرسمية المؤثرة في التنمية السياسية.

1_ الأحزاب السياسية:

وتكون الأحزاب إما موالية للسلطة أو معارضة لها.

---

[1] غازي فيصل حسين، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص155_165.

[2] علي الدين هلال،**النظم السياسية العربية**.لبنان : مركز الدراسات الوحدةالعربية،2010، ص67_68.

الحزب: مجموعة من الأفراد يحتويهم تنظيم معين وتجمعهم مبادئ ومصالح معينة يهدفون للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

وعرفه **روبرت ماكيفير** عبارة عن هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ و تدعيمها أو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور مؤثر وفعال في النشاط الحكومي.[1]

يستخدم الحزب عدة وسائل لنشر برنامجه وأفكاره، كالتدريس الحزبي الاجتماعات المؤتمرات الدورات المطبوعات وسائل الإعلام المظاهرات والمسيرات.[2]

1-1-هيكلة الأحـزاب:

أي حزب من الأحزاب يقوم على الهيئات التالية:

اولا _ الهيئات القياديـــة:

ويتم انتقائهم عن طريق انتخابهم وتتكون هذه الهيئات العليا من رئيس أو أمين عام ومجلس عام أو مكتب سياسي وهذه الهيئات تنظم عمل الحزب خلال الفترة ما بين مؤتمرين.

ثانيا : الهيئات الوسيطية في الحزب:

هي قناة التواصل بين القاعدة الحزبية والهيئات العليا ويتم تعينها من قبل الهيئات العليا أو تنتخب في مؤتمراتها.

ثالثا : الهيئات العليا:

و تمثل المنظمات القاعدية في الحزب وتنشأ إما على أساس مهني أو على أساس الأحياء والقرى والمدن الصغيرة وقد ينشأ الحزب لجانا متخصصة في شؤون عدة كالإعلام والثقافة والعلاقات الخارجية.[3]

1-2- أدوار الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسة في مجال التنمية السياسية بعدة أدوار:

---

[1] عامر بوصبيع، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح**، (مذكرة ماجستير,قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007_2008)، ص28.

[2] ختام العناني،**التربية الوطنية والتنشة السياسية** . الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص25.

[3] إبراهيم مشورب، المؤسسات **السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**. لبنان: دار المشعل اللبناني، 1998، ص150_151.

أولا: التنشئة السياسية:

فالأحزاب تمثل أدوات للتنشئة السياسية في الفترات الأولى للتنمية السياسة إذ هي من بين المؤسسات القليلة التي تقوم بالتأثير على الاتجاهات السياسية وتقوم إما بالمحافظة على القيم السائدة أو غرس قيم جديدة وبنفس الاتجاهات التي تحاول العائلة والمؤسسة التربوية غرسها وتتمثل أدوارها في تقديم الخدمات الاجتماعية، توفير الوظائف، تقديم الرعاية الطبية وكذا تنظيم برامج التدرب للسياسي ونشر البرامج الاقتصادية ويحدد طموحاتها الخارجية، ومن خلال عملية التنشئة تسعى الأحزاب للتأثير على القضايا بعيدة المدى كقضايا الشرعية والمشاركة والتكامل.[1]

ثانيا: وظيفة تنظيم المعارضة:

تقوم الأحزاب السياسية بهذا الدور على الأحزاب التي وصلت السلطة من خلال مراقبة البرنامج الذي أعدته من أجل الفوز أثناء الانتخابات ويكمن دور الأحزاب السياسية في سعيها للوصول للسلطة إما بتنظيم معارضة أو بدونها وكشف هفوات الحزب الحاكم ومحاولة تقديم السياسات وبدائل.

ثالثا: وظيفة الاندماج القومي:

يعيش في الإقليم أو الدولة أفراد مختلفون في الدين والعرف لذا يشهدون انقسامات ومشكلات ووظيفة الأحزاب تكمن في توحيد أفراد هذا الإقليم والانتقال من الانتماء التقليدي إلى فضاء أوسع هو الدولة.

رابعا:المشاركة السياسية:

إن المشاركة السياسية تمنح المواطن الدراية بالمشاكل التي تدور حوله وتوضح له الحلول بتقديم البرامج فتعتبر حق من حقوق المواطن فهي تسمح له بتمثيله في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبذلك تصبح مفتاح للتعاون بين المواطنين والمؤسسات الحكومية بشكل يدعم الاتجاه الديمقراطي من جهة ومن جهة أخرى، تضفي مصداقية وشرعية للنظام والهيئات الحكومية من خلال منح فرصة للمواطن بأن يعبر عن أرائه في حدود ما يسمح به القانون وعدم احتكار الحراك السياسية لفئة معينة وهذا كله من شأنه أن يبعد الحكومة عن حالة الانغلاق ويفتح المجال للعمل الجماعي الذي يشمل السلطة الثلاث والأحزاب والمجتمع المدني والرأي العام والموطن.[2]

خامسا: وظيفة التجنيد السياسي:

---

[1] حرب، **مرجع سابق**، ص167.

[2] أعجال محمد أمين، "إشكالية المشاركة السياسة وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 12، (ب ت) ، ص244.

يشار إلى التجنيد بأنه عملية بناء الأدوار السياسية لأفراد جدد ويقوم التجنيد السياسي في النظم الحزبية التقليدية على أساس الوراثة والمحسوبية في المقابل يفترض أن تكون الأحزاب واحدة من أدوات التجنيد السياسي فهي لا تؤدي وظيفة التجنيد السياسي فقط لأعضائها بل لكافة المواطنين فوظيفة تنظيم المعارضة ووظيفة التجنيد تتمثل في جمع أكبر عدد من الناخبين وجعلهم يؤمنون بالمشروع السياسي وبالتالي التصويت على مترشحين أعضاء الحزب.[1]

سادسا: وظيفة التحديث والتنمية السياسية:

تتمثل تلك الوظيفة المرتبط بالتنمية السياسية في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسة في المجتمع الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسة مسألة وجود الأحزاب وكيف أنها تلعب دورا فاعلا في عملية التداول السياسي للسلطة من خلال الانتخابات وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلا في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات خاصة.[2]

2_ المجتمع المدنـــي:

يعرفه البنك العالمي بأنه تلك المنظومة الواسعة من أبحاث العمل والمنظمات غير الحكومية والمجموعات القائمة على الأديان والمؤسسات والمنظمات، القائمة على المجتمع المدني.[3]

ويقدم الأستاذ **HelmutAnhier** أربعة أبعاد مختلفة:[4]

_ **الهيكل:** المكونات الداخلية تشمل الأشخاص والتنظيم حسب حجمه دينامكيته.

_ **المحيط:** يشمل الإطار السياسي سسيواقتصادي ثقافي قانوني.

_ **الـقـــيم:** هل يقوم المجتمع المدني في تفعيل القيم الاجتماعية الايجابية؟

---

[1] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**.الجزائر: دار الأمة، للشر والتوزيع، 2009، ص13_14.

[3] شبلي,**مرجع سابق**، ص35.

[3] ناصر الشيخ، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**.فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص25.

[4] مهدي زغرات، **دور الفواعل الغير رسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر**، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014)، ص151.

_ قدرة التأثير: هل يساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

فكلما كان تفاعل هذه المؤشرات الأربعة إيجابيا ما يسمح بالحديث عن فعالية المجتمع المدني، وتمثل تنظيمات المجتمع المدني حلقات وصل بين المواطنين والحكومة ولها ثلاثة أدوار رئيسية.

_ التمثيـــل:

تعتبر منظمات المجتمع المدني وسيلة تواصل بين الفرد والحكومة فالفرد لا يمكنه مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن أرائه إلا بانضمامها إما للأحزاب أو منظمات المجتمع المدني أو نوادي ثقافية إذ يتعين على كل مؤسسة مدنية تمثيل فئة من المواطنين حسب غاياتها وإيصال انشغالاتهم إلى السلطات.

_ التنشـئة:

تمثل منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية فهي تقدم لأعضائها المهارات والفنون التنظيمية والسياسية والديمقراطية فأعضاء هذه التنظيمات يتزودون بشيء من الثقافة السياسية بالإضافة أن المجتمع المدني يساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال زيادة وعي المجتمع وترسيخ المبادرة وغرس فكرة التطوع وبث روح المسؤولية.

الضبط:

إن مؤسسات المجتمع المدني تحمي الفرد من سطوة الدولة كما أنها تحمى الدولة من الاضطرابات الاجتماعية العنيفة فهي من يدير الصراع الاجتماعي بشكل سلمي منظم عكس الفئات الأخرى التي تعبر عن غضبها بشكل غير منظم عنيف ويأخذ صور عدة منها الشغب، النهب التدمير ومن ثمة تجنيب الدولة الاحتجاجات العشوائية العنيفة منه، تمثل مؤسسات المجتمع المدني كألية لتكريس التنمية السياسية لما يلعب هذا الأخير من أدوار لها في مجال التحديث وكعامل مهم في التحول الديمقراطي.[1]

المطلب الثالث: النخبة

عندما يشكل الأفراد جماعات وقبائل فإنهم يحتاجون إلى قائد من أجل تنظيم حياتهم وفك الخصومات بينهم

[1] شاوش أخوان جهيدة، **المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات الأحياء بسكرة نموذج** .(مذكرة ماجستير قسم علم اجتماع التنمية، كلية الأداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2003-2004)، ص20_21.

1_ مفهوم النخبة:

ينظر رائد علم الاجتماع موسكا إلى أن المجتمعات الانسانية عبر تاريخها انقسمت إلى طبقتين قليلة العدد تمثل الطبقة الحاكمة وطبقة كثيرة العدد محكومة فأعضاء النخبة تجمعهم روابط منها علاقات القرابة والمصلحة.[1]

والنخبة عند **ففريد وباريثو** تتكون من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعا من الاستعدادات البارزة في ميدانهم، أو أنشطة أخرى ذات علاقة أي أن لهم صفات خاصة، ويدخل في نطاق النخبة كل من بواسطة عمله أو مواجهة الطبيعة يحقق نجاحا بارزا لبقية أفراد المجتمع[2]، وبالنسبة لمنظري النخبة القلائل فإن الوصول إلى الحكم هو القيمة الأساسية حيث ركز على النخبة الحاكمة فهي تمثل فئة قليلة منسجمة واعية بمكانتها ومواقعها حريصة على مصالحها تمارس السلطة على جماهير مستخدمة وسائل الإقناع والقمع.[3]

ويتحدد دور النخبة من خلال الاندماج والتكامل داخل المجتمع بغية تحقيق الاستقرار ويتوقف نجاحها على مدى علاقاتها بمؤسسات وبنى المجتمع الأخر وذلك باعتماد على التعبئة الاجتماعية. ويتجسد دورها من خلال مساهمتها في التخطيط ورسم الأهداف باعتبارها المؤسسة الأكثر خبرة ودراية في المجتمع وقد ألقى مالك بن بني مسؤولية نشر الوعي وتأسيس ثقافة جديدة بين الجماهير على أنقاض خلفيات بالية وهيئات تقف أمام التغيير والتقدم[4]على النخبة ولعل أبرز هذه النخب:

1-1-النخبة السياسية:

مفهوم يمتاز بالتغير المتجسد وذلك بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تعمل على إدامة النمو والتطور في المؤسسات الاجتماعية، ولاستمرار قيام النخبة ينبغي أن تكون لها القدرة على التعبئة الجماهيرية نحو الأهداف العامة ويتحدد دور النخبة السياسية من خلال اندماجها في المجتمع إذ تسعى إلى تحقيق التكامل والاندماج بين مختلف الآراء السياسية والقوى الاجتماعية بغية تحقيق استقرار المجتمع، ويتجسد أيضا من خلال مساهمتها في التخطيط ورسم الأهداف باعتبارها أكثر المؤسسات خبرة بما تحتويه من طاقات بشرية، ويتمثل دور النخبة بأدائها وظيفة التعبئة والتخطيط والتنفيذ والرقابة والتقليل من العقبات التي تقف في

---

[1]زوبيري عبد الله، **النخبة السياسة والمجتمع المدني في الجزائر**.(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، والإعلام، جامعة الجزائر، 2012_2013)، ص36.

[2]معقافي، **مرجع سابق**، ص60.

[3]بورني زكريا، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي**، (مذكرة ماجيستر قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009-2010)، ص90.

[4]بورني، **مرجع سابق**، ص143.

طريقها وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل بالإضافة إلى ذلك فإن دورها يتحدد بناء على أوضاع المجتمع أي في خصوصياته وتقاليده، ويتوقف هذا الدور على مدى النضج السياسي للنخبة وجماهيرها ودرجة إدراكها لما تواجهه عملية التنمية السياسية من عراقيل وأزمات وما على النخبة هنا إلا تهيئة الأحوال العامة وبناء البيئة الصحية للتنمية السياسية.[1]

1-2-النخبة المثقفة:

لقد انبثق مفهوم المثقف خلال الصراعات التي شهدتها أوربا خلال القرن 19 حيث واجه المثقفون الطبقة الحاكمة والكنيسة هذا في فرنسا، أما ألمانيا فقد قال غوليز وزير الرعاية الألماني أنه كلما سمع كلمة ثقافة وضع يده على مسدسه، وبناءا على هذا فمواقف النخبة المثقفة تختلف حيال القضايا التي تواجهها.

وقد عرف جون بول سارتر المثقف في قوله هو ذلك الإنسان الذي يدرك ويعي التعارض القائم في المجتمع، الباحث عن الحقيقة العملية أما جمال الدين الأفغاني فأشار إليهم مجموعة يتمتعون بالروح الفلسفية النقدية ويستخدمونها في مراجعة ماضيهم والتأمل في حاضرهم يفسروا النبل الإنساني ويضيئوا الطريق لأبناء أمتهم ويرشدوهم إلى سواء السبيل.[2]

وبشكل عام هناك تصنيفات عدة تناولت علاقة المثقفين بالسلطة والمجتمع ومنها ما يلي:

أولا: من حيث ردة فعلهم إزاء القهر الإيديولوجي تتوزع إلى أربعة نقاط:

_ النمط المساير، النمط المقاوم، النمط المنسحب،النمط المتردد.

ثانيا: من حيث وضعهم ووعيهم الطبقي فمنهم من انضم إلى البرجوازية يخدمون مباشرة الصفوة الحاكمة وهم من كبار الأطباء والصحافة والقانون، وهناك الارستقراطية الفكرية وهي عبارة عن تعاونيات من أصحاب المؤهلات الذين يكونون مؤسسات استشفائية أو قانونية وهناك الطبقة المثقفة الأقل حظا الفاقدين للمراتب وعليه فإن هذه النخبة تتوزع بين عدة مواقع اجتماعية ويبنون مواقف غاية في التباين فضلا عن أن وظائفهم تتباين حسب كل مجتمع، ففي بعض المجتمعات تدنوا هذه النخبة من النخبة الحاكمة وفي الوقت الحالي أصبح لهذه النخبة دور عندما يكون صناعة القرار مفهوم قائم على ضوابط علمية وموضوعية إلا أنه تناقص دورها عندما

---

[1] محمد شطي عيدان ، "النخبة السياسة وأثرها في التنمية السياسية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية**، ع4، (ب ت)، ص 142_143.

[2] نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2007، ص 218_219.

وصل العسكريون إلى الحكم وهذا ما أدى إلى العمل على توسيع المشاركة السياسية وتخليص النظام من النخبة العسكرية.

ختما يمكن القول أن مدلول المثقف لا يكون بالصورة المقاومة والنظام والعدل والديمقراطية وإنما قد يعني العكس فالفئة المثقفة في دول العالم الثالث ينحازون إلى أن يصبحوا قادة حركات لا تمس بالديمقراطية بأية صلة بأن يكونوا حكاما استبدادين.[1]

[1] زمام، **مرجع سابق**، ص219.

خلاصة الفصل

لقد اعتبرت عملية التنمية السياسية عملية ديناميكية نسبية عالمية تحدث في المجتمع لأجل تطويره اقتصاديا واجتماعيا وترتبط بعدة مرادفات كالتغيير والتحديث السياسي والإصلاح ولها علاقة بالديمقراطية والعنف السياسي، وشهدت عدة تطورات إلى أن وصلت مرحلة النضج وتم تناول دراستها مختلف المداخل كالمدخل القانوني البنائي الوظيفي، مدخل علاقة الدولة بالمجتمع، وللحاق بالركب الحضاري ولتحقيق التنمية السياسية ينبغي معالجة الأزمات التالية أزمة الهوية أزمة الشرعية أزمة المشاركة أزمة الاندماج أزمة التوزيع أزمة التغلغل كما تواجهها عدة معوقات منها التخلف السياسي، التبعية السياسية، غياب المعارضة، عدم وجود إرادة سياسية حقيقية.وهناك عدة فواعل تؤثر فيها منها المؤسسات الحكومية كالهيئة التشريعية المتمثلة في البرلمان والهيئة التنفيذية والأجهزة الإدارية والمحاكم والمؤسسة العسكرية بالإضافة إلى الفواعل الغير رسمية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى فاعل النخبة.

الفصل الثاني:

التنمية السياسية في الجزائر

تمهيد :

تعتبر التنمية السياسية الطريق المعبد للديمقراطية وهو الهدف الذي تسعى معظم الدول لتحقيقه وإن اختلفت درجة الاهتمام به والجزائر كغيرها من الدول تسعى لبناء الدولة وتعزيز قدرات النظام السياسي من خلال تشكيل المؤسسات المنتخبة ومشاركة الشعب في المجال السياسي وفي الآونةالأخيرة طرحت افكار جديدة كتحرير التجارة الخارجية و الحكم الراشد التنمية البشرية، التنمية المستدامة فتكونت لدى الافراد الرغبة في المشاركة في حكم بلاده إما عن طريق لانضمام للأحزاب السياسة أو مؤسسات المجتمع المدني أو استفتاء شعب أو التصويت في الانتخابات وما كان على الدولة إلا الرضوخ لهذه المطالب والبحث عن أليات وقنوات لتنظيم و تجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع.

المبحث الأول: مواصفات بيئة التنمية السياسية في الجزائر

تم التطرق فيه إلى البيئة السياسة أي النظام السياسي تاريخ الدولة ونمط نظام الحكم والبيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية.

المطلبالأول: البيئة السياسية

تمثل المعطيات السياسية التي تتأسس بها الدولة

1_ المبـــادئ السياسية:

تتمثل مبادئ وأهداف النظام السياسي الجزائري حسب دستور 1963 فيما يلي:

1-1- **طبيعة النظام:**الجزائر جمهورية الديمقراطية الشعبية

1-2- **انتماؤها:** تنتمي الجزائر إلى المغرب العربي والعالم العربي والإفريقي

1-3- **شعارها:** الثورة من الشعب وإلى الشعب، الإسلام دين الدولة اللغة العربية لغة رسمية والعلم و العاصمة السياسية والجيش الشعبي الوطني والبنية الإداريةللدولة[1].

2_ الأهداف الأساسية:

يمكنحصرها فيه مايلي: المحافظة على الاستقلال وسلامة التراب والوحدة الوطنية، ممارسة السلطة من طرف الشعب و بناء الديمقراطية الاشتراكية ضمان حق العملومجانية التعليم القضاء على بقايا الاستعمار و الدفاع عن الحرية واحترام شرف الإنسان ومكافحة التميز العنصري السلم في العالم. وفي المادة 11 ينص الدستور على انضمام الجزائر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية للتعاون الدولي.

3_ ايدولوجية الدولـة:

أثرت طريقة حصول الدول العربية على استقلالها بشكل أو بأخر على ايدولوجياتها، فبعض الدول خاضت كفاحا مريرا الأجل انتزاع حرياتها مثل الجزائر فهي تتبنى هذهإيديولوجية ثورة أساسها مركزية الدولة على المستوى الداخلي أما المستوى الخارجي مناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر[2] وفي سنة 1962 أدرجت المحاور الكبرى لهذه الايدلوجياالتي تقوم على العودة إلى العالم العربي والنهوض بالإسلام والالتزام بالقومية

[1] أو يحي العيفا، **النظام الدستوري الجزائري**. الجزائر: دار العثمانية للنشروالتوزيع، 2004 ، ص 71.

[2] علي الدين هلال، **النظم السياسية والعربية قضايا الاستمرار والتغيير**. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010 ص65

الاقتصادية ومحاربة الامبريالية وترقية الأرياف وفي سنة 1964 أحدث ميثاق الجزائر قفزة نوعية، أصبحت تقوم الجزائر على الاشتراكية العلمية وظهور ذلك في موقفها من مسائل هامة: كمفهوم الوحدة الوطنية والإسلام والصراع الطبقي وكان أيضا برنامجا إيديولوجيا رسميا لحزب جبهة التحرير الوطني.

أما في الواقع فأطروحات الميثاق لم تلق رواجا وغالبية فئات المجتمعلم تطلع عليه حيث قصر أعضاء الحزب في مجال العقائد ذلك أن الحزب لم يوجد جميع التيارات الايدولوجية الموجودة في المجتمع والأخذ بالصالح منها في برنامج الأيديولوجية متماسك وفي هذه الظروف أصبح الحزب ينتظر وصول أيديولوجياتها خارج أجهزته والعمل على ترويجها في المجتمع.[1]

4_ تاريخ الدولة الجزائـرية:

يمتد جذور تاريخ الجزائر إلى أزمنة قديمة جدا وكانت بدايات دخولها إلى العصور التاريخية مبنى على التنظيم القبلي فكان ظهور دولة منظمة في نوميديا منذ عصرماسنيساوصيفاقس تتويجا لمحاولات تحرير الأرض من الأطماعالأجنبية وتنظيم المجتمع وحل المشاكل السياسيةوالآفات الاجتماعية،فماسينيسا سخركافة الوسائل السياسة والعسكرية والدبلوماسية لتحقيق الوحدة، واهتم بالزراعة التجارة والثقافة وبذلك أصبحت لها سمعة خارجية، إلا أنها تعرضت للاستعمار الروماني، وقد تصدى الشعب لهذا المستعمر حتى القرن الرابع ميلادي بقيادة تاكفريناس، ولم تكن المقاومة عسكرية فقط بل أخذت منحى ثقافي وعقائدي فقد وظف النوميديون ثقافتهم التيتأثرت بثقافات الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا في الحياة العامة.[2]

وبعد ظهور الإسلام تمازجت العناصر الإسلامية والعربية مع سكان نوميديامنتهجة بذلك تركيبة بشرية مندمجة حضاريا متماسكة دينيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا، وأصبح عقبة بن نافع وموسى بن نصير وطارق بن زياد أبطالاضمن الأبطال الذين قاموا بنشر الإسلام في هذه الديار وفي العهد الإسلاميتأسست الدولة الرستمية بالجزائر عاصمتها تيهرتحيث عرفت ازدهار اقتصادي واستقلالية الحكم الإداري عن الحكم المركزي الإسلامي وحققت ازدهار في المجال الثقافي والعمراني بفعل تسامحها مع المذاهب الأخرى، وفي هذا الإطار ظهرت أيضا الدولة الزيرية نسبة إلى بنى زيري وقد كانت عاصمتها بنى حماد التي كانت تربط بين الصحراء الجزائرية والبلدان الأفريقية والسواحل التي كانت لها علاقات تجارية مع أروبا. وقد عرفت هذه الدولة ازدهار اقتصادي وثقافي وعمراني وتم توحيد بلدان المغرب العربي لأول مرة على يد كل من المهدي بن تومرت وعبد المؤمن بن

[1] صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013، ص 208_209.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني. الجزائر: جبهة التحرير الوطني،1986، ص 11_12.

علي على أنقاض الدولة الزيرية الحمادية في الجزائر و الباديسية في تونس و المرابطية في المغرب الأقصى وكان لهذا التوحيد أثر في المجال الفكري ما أدى إلى ظهور فلاسفة كابن رشد وابن طفيل وابن باجه وبعد الضعف الدين ظهر في الدولة الموحدية أدى إلى قيام الدولة المرينية في المغرب والحفصية في تونس[1] والدولة الزيانية في الجزائر التي كانت تلمسان عاصمة لها وقد حققت ازدهار يشهد له المؤرخون المسلمون والغربيون وتدهورت أوضاع البلاد وازداد عدد الطامعين وهكذا وجدت الجزائر نفسها ضمن الأهداف التوسعية المسحية فضعف الدويلات لم يكن عائق لمقاومة شعبية موحدة ضمن شعائر الإسلام فقد كان عنصر تماسك اجتماعي وسرعان ما تحول إلى قوة مهيكلة بفضل الإخوة عروج وخير الدين وأصبح هناك أسطول بحري قوى للجزائر[2]،فقد استطاعالعثمانين إنقاذ المغرب الإسلامي من الاحتلال الأجنبي بالتحالف مع الجزائريين وحماية الثغور وإقامة حكم إسلامي قوى طيلة ثلاثة قرون[3] حينها يمكن القول قيام الدولة الجزائرية الحديثة بنظامها المستقل وهياكلها المحددة أي الدولة الجزائرية في العهد العثماني، إلا أن أوروبا شعرت باحتياجها إلى أسواق جديدة وموارد اقتصادية وأخذت أوربا تتدخل بشكل علني منذ أوائل ق 19 خاصة مؤتمر فينا الذي تقرر خلاله ضرب القوة البحرية الجزائرية، وقد تلقى الأسطول الجزائري ضربته كبرى في نافرين البحرية اكتوبر1827 بفضل تحالف فرنسا وبريطانيا وروسيا، في الوقت الذي كانت فرنسا تعد خططها كانت بلدان المغرب العربي غافلة ولم تنتبه إلى ضرورة التضامن في المصير المشترك،فلم يستسلم الشعب وسارع إلى حمل السلاح. وانطلقت المقاومة الشعبية في كل ربوع البلاد وقد رفض أحمد باي الاستسلام وقاد مقاومة شعبية، و أجبر السلطات الفرنسية على الانسحاب من عنابة أوت 1830 .كما تولى الأمير عبد القادر سنة 1832 مقاومة تهدف إلى إبعاد المستعمر وإعادة بناء الدولة حسب متطلباته وقد عمد الأمير عبد القادر إلى تشكيل الحكومة بإقامة مجلس الشورى وتنظيم الجيش وصك العملة ووضع نظام تعليمي وجهاز قضائي وعقد معاهدات بالإضافة إلى ثورات الانتفاضات الشعبية ثورات بوزيان، محمد بومعزة، احمد بن عبد الله ولالا فاطمة نسومر أولاد سيدي الشيخ و الشيخ الحداد و حتى سنة 1920 مع نهاية مقاومة الشيخ أمود الطاسيلي والجنوب الشرقي من البلاد.

5_ بـنـاء الدولـــة:

منذ بداية الاستقلال وحتى قبله بيان مؤتمر الصومام عمدت النخبة السياسة إلى بناء الدولة الجزائرية الحديثة لكي تقود عملية التنمية والتحديث وعلى الرغم تأخرها للصراعات السياسة بعد الاستقلال إلا أنه وفي

[1] الميثاق الوطني، **مرجع سابق**، ص 13_14

[2] أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 10.

[3] الميثاق الوطني، **مرجع سابق**، المكان نفسه.

الانقلاب الذي قام به بومدين 1965 شهدت الجزائر تحولات على جميع الأصعدة بمرور السنوات بدأت هذه الدولة تزداد قوة وقد كان حزب جبهة التحرير هو الحزب الحاكم والمسير وأصبحت الدولة مصدر القوة الوحيد في المجتمع حيث قامت ببناء المؤسسات الضرورية للحصول على الشرعية في قيادة المجتمع وخلال فترة السبعينات أكملت الدولة بناء مؤسساتها وأبعدت كل المعارضين وأصدرت بعض القرارات كقانون الخدمة الوطنية، المجلس الشعبي البلدي، المجلس الشعبي الولائي الدستور، الميثاق الوطني، المجلس الشعبي الوطني وغيرها من القرارات التي تزيد من شعبية الدولة كالطب المجاني، ميثاق الثورة الزراعية، التأمينات حيث استفادت هذه الاستراتيجية التنموية من ظروف مواتية فعلى المستوى الداخلي انعدمتالآراء المعارضة أما المستوى الخارجي ارتفعت أسعار النفط. في ظل وجود قوى للمعسكر الاشتراكي وبروز القطاع العام وتعلق شريحة اجتماعية به وحققت مكاسب مادية تحولت من خلالها إلى طبقة برجوازية.[1]

وبعد وفاة بومدين عام 1978 توقفت برامج التنمية بحجة أن الجزائر قد استثمرت كثيرا في الصناعات الثقيلة ولم تحقق الأهداف المرجوة لذا ينبغي التوجه إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الخوصصة وهكذا سرع بتطبيق سياسة تنموية جديدة تعتمد على الرأسماليةوإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية وذلك قصد زيادة شعبية الرئيس الجديد الشاذلي بن جديد بإغراق السوق المحلية والعمل على إبعاد الطبقة السياسة السابقة والقريبة من شخصية هواري بومدين.

6_ طبيعة الحكم:

يجد الدراسون لنظام الحكم في الجزائر صعوبة في مهامه نظرا القلة المعلومات التي يغلب عليها طابع السرية [2]خاصة خلال رئاسة هواري بومدين فمن خصائص النظام السياسي الجزائري عدم تقبلهالأية منافسة أو تهديد سواء من الداخل أو الخارج فقد تمكن هذا النظام من التخلص من منافسيه بطرق سليمة وفي أحيان أخرى اضطر إلى التصفية الجسدية، فالنظام السياسي الجزائري قد تراكمت عليه الأحداث التاريخية المتعاقبة لكي يكون نظاما عسكريا، فالدور الحاسم يكون دائما للجيش ففي فترة بن بلة لم تشهد الجزائر تكون الدولة الحديثة وتميز النظام السياسي بعدم التجانس، غير أن خلال هذه الفترة سمحت بتسجيل تقليد وهو تسلم الجيش لمقاليد السلطة، وفي فترة بومدين تكونت الدولة الحديثة ومعها النظام السياسي وتشكلت ميكانزمات عمله مع خصومه

[1] علي بوعناقة، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.** لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية،1999، ص208.

[2] عبد الباقي هرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي.**لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999، ص 98.

إلا أن الظروف لم تكن محفزة بل تعرض لعدة انتقادات أخطرها الانقلاب[1]" هي الذي قاده قائد الأركان ملاح1968 إلا أن بومدين استطاع أن ينجو فان مجلس الثورة الذي كان يحتمي وراءه بومدين الذي يمثل شرعية النظام لم يعرف التجانسية فقد كان عددهم يتناقص بسبب الوفاة أو المرض أو الاستقالات وفي سنة 1976 لم يتبقى منهم إلا الأوفياء، وعلى رغم هذه الأحداث تمكن النظام السياسي أن يحقق نوع من الاستقرار لسلطته ويكمل تطبيق برامجه واستمر هذا الحال إلى أن توفى بومدين وما أنجر عنه من صراع حول السلطة بين بوتفليقة ويحياوي وتدخل الجيش ليحسم الأمر بعد إقصاءهما لان كلاهما ليس لديه قاعدة سياسية يستند عليها ذلك ان خليفة بومدين ينبغي ان يخدم مصالح الطبقة العسكرية.[2]

ومع الرئيس الشاذلي بن جديد دخلت الجزائر مرحلة جديدة فقد بدأ النظام السياسي في التخلص من وجوه نظام القديم بوتفليقة، يحياوي هذا الأخير كان منافس عنيد في النظام الجديد لان التقاليد السياسية الجزائرية لا ترضى بوجود قيادة ثنائية.

مما سبق يمكننا طرح السؤال التالي ما طبيعة الحكم في الجزائر؟

يمكن وصف النظام السياسي الجزائري بأنه من النوع العسكري البيروقراطي فعلى الرغم من مساعي الرئيس الشاذلي بن جديد من توسع دائرة الحلم والسلطة فان طبقة الجيش هي المسيطرة على جهاز الحكم فالتقاليد الجزائرية منذ 1965 أبعدت الحكم المدني لصالح الحكم العسكري و كذلك الشأن بالنسبة للحزب الذي أعطته الدولة حق السير بواسطة المواثيق فأصبح تابعا فقط فرئيس الدولة هو نفسه أمين عام الحزب وفي الأخير يمكن القول: أما نظام الحكم في الجزائر مر بمرحلتين.

من عام 1965-1978 حيث عمدت الدولة إلى تكوين مؤسساتها بالارتكاز على مشروعها التنموي القائم على التصنيع السريع الذي كان له الأثر في تكون البنية الاجتماعية الجزائرية بحيث سمح للبرجوازية بأن تأخذ مكانا رياديا في جهاز الحكم.

من عام 1979-1989 حيث توجهت الجزائر نحو اتجاه اقتصاد جديد بالاعتماد على الحرية الاقتصادية والخوصصة، وفي الجانب السياسي عمدت النخبة السياسية إلى تكوين تحالفات مستبعدة الأطراف التي تسبب تهديدا للنظام الجديد ومقربة في الوقت نفسه أفراد في الفترة السابقة (فترة بومدين) وتكونت جماعة جديدة ذات توجه براءاتها لكنها تنتمي إلى طبقة الجيش.[3]

---

[1]جل فقهاء القانون الدولى يرون انه تصحيح ثورى لان كل عناصر التصحيح اثورى توفرت فيما قام به هوارى بومدين

[2] بوعناقة، **مرجع سابق**، ص 210_211.

[3]، **مرجع نفسه** ، ص 222.

7_ مؤسسات النظام السياسي:

هي مجموع المؤسسات التنفيذية، التشريعية، والقضائية.

أولا: المؤسسة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في دستور 1963 من مجلس الوطني ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لمدة 5 سنوات وأول انتخاب له بتاريخ20 سبتمبر 1960، وفي هذا الدستور حددت مهام هذا المجلس التصويت على القوانين ومراقبة النشاط الحكومي، وبعد الانقلاب على الرئيس احمد بن بلة حل مجلس الثورة في مكان المجلس الوطني وتمثلتاختصاصاته في مراقبة الحكومة وأسندت له اختصاصات الحزب وصلاحيات رئيس الجمهورية وجاء دستور 1976 بوظائف وليس السلطات، وقد حظى البرلمان في النظام السياسي بمكانة غير أساسية وغاب البرلمان 1965-1976 ليرجع المجلس الوطني سنة 1976 مقيدا الاستقلالية والفعالية وخلال الإصلاحات السياسة سنة 1989 التي تمثلت في فصل الحزب عن الدولة وفق الدور السياسي للجيش وتوزيع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية والحكومة والبرلمان واستعاد البرلمان مكانته في دستور 1989 من خلال تقدير مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وإحلال الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية إقرار ومبدأ الفصل من السلطات وتظهر مكانة البرلمان أيضا من خلال تشكيلة وسير لمجلس الوطني واختصاصاته، كما أن دستور 1989 وفر الشروط الملائمة لتحقيق استقلالية المجلس عضويا عن المؤسسة التنفيذية وخلال الفترة الممتدة من 1992-1996 ونتيجة للوضع الأمني والسياسي وبعد توقيف المسار الانتخابي وحل ازدواجية البرلمان واستقالة رئيس الجمهورية ووجود فراغ مؤسساتي تم إنشاء المجلس الأعلى للدولة الذي تركزت بيده كافة السلطات بمساعدة المجلس الاستشاري والمجلس الانتقالي[1] يتكون المجلس الاستشاري من ستين عضو يمثلون مختلف القوة الاجتماعية يعينون بمرسوم رئاسي وكان من شروط العضوية عدم الارتباط بأي حزب سياسي[2]أما المجلس الوطني الانتقالي فيتكون من مائتي عضو يمثلون الدولة والأحزاب السياسية والقوى الاقتصادية والاجتماعية يعينون بمرسوم رئاسي.[3]

---

[1] ناجي، **مرجع سابق**، ص169،170

[2] صالح بلحاج،**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص160.

[3] **مرجع نفسه**، ص 165

وتم تعديل دستور 1996 الذي أكد على الثنائية المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة هذا الأخير يساوي نصف عدد أعضاء مجلس الشعبي الوطني ينتخب لمدة ستة سنوات وتجدد تشكيلة كل ثلاث سنوات والعضو في مجلس الأمة مسؤول أمام زملائه ويستطعون تجريده من مهمته إذا اقترف عملا يخل بشرف مهمته،أماأعضاء المجلس الشعبي الوطني فينتخبون عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري لمدة 5 سنوات أما رئيس المجلس الشعبي الوطني فينتخب بعد التجديد الجزئي لتشكيلة المجلس[1].

ثانيا: المؤسسات التنفيذية:

إن المادة 39 من دستور 1963 تنص على أن السلطة التنفيذية تستند إلى الرئيس الدولة أي رئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة 5 سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد تعينه من طرف الحزب و يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ولا يكون عمره اصغر من خمسة وثلاثون سنة ومنح هذا الدستور صلاحيات واسعة للرئيس منها تحديد وتوجيه سياسة الحكومة تسيير السياسة الداخلية والخارجية تعيين الوزراء ويعين الموظفين في المناصب المدنية و العسكرية كما انه القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمكن لرئيس الجمهورية حسب المادة 58 أن يطلب من المجلس الوطني التفويض له للأجلإيجاد تدابير تشريعية عن طريق أوامر في مجلس الوزراء[2]أما دستور 1976 فقد منح السلطات واسعة لرئيس الجمهورية فهو حسب المادة 111 يقوم بتمثيل الدولة في الداخل و الخارج قائد الحزب والدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة ومقر السياسة العامة يتراس مجلس الوزراء يقوم بتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وله حق إصدار العفو إبرام المعاهدة الدولية وحسب المادة 112-113 يعين الوزير الأولوالوزراء ويعلن حالة الطوارئ والحالات الاستثنائية ويتراس المجلس الأعلىللأمن وله الحق بمبادرة تعديل الدستور[3].

وفي دستور 1989 وعلى الرغم من محاولة إنقاص من مكانة رئيس الجمهورية لصالح المجلس الشعبي الوطني و رئيس الحكومة إلا إن الرئيس بقي محافظا على مركز ونتجسد هذه المكانة من خلال علاقة رئيس الجمهورية بالشعب لأنه يتم اختياره مباشرة ويمكنه اللجوء الى الشعب لاستشارته أوإدخال تعديلات وتبدو مكانته مميزة لأنه يجسد وحدة الأمة داخليا وخارجيا، وفي دستور 1996 يمارسا رئيس الجمهورية السلطة في الدولة و ذلك لانتخابه بطريقة مباشرة وبالأغلبية المطلقة وحسب المادة 71 فهو يمثل مباشرة الشعب و يمارس السلطة

[1]أو صديق، **مرجع سابق**،ص 225،226

[2]سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**،الجزائر دار الهدى،1993،ص 54_55

[3]بلحاج ، **مرجع سابق**،ص 109_110.

السيادية و له صلاحيات تشمل قيادة القوات المسلحة ومسؤولية الدفاع و توجيه وتقرير الوزراء كما انه يقوم بالتعيين في الوظائف الهامة في الدولة.[1]

وقد جسد رئيس الجمهورية المؤسسة التنفيذية في دستور1963 و1976 أما دستور 1989 فمنح لرئيس الحكومة مركزا قانونيا يتخلف عن رئيس الجمهورية من جهة التنظيم والفعالية فرئيس الحكومة يخضع المسؤولية أمام البرلمان و كذاأمام رئيس الجمهورية و يقوم باقتراح الطاقم الوزاري على رئيس الجمهورية للموافقة عليهم أما وزارت الشؤون الخارجية والعدل والدفاع فعملية تعينيهم تقتصر على الرئيس وحده ودستور 1996 اخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية باعتبار أن رئيس الدولة وحامي الدستور يتمتع بالشرعية القانونية الانتخابية مقابل تمتعه بالشرعية الدستورية،وتعتبر الحكومة أداة تنفيذية في يد رئيس الجمهورية كما نص دستور 1996 على نفي المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية إلا في حالة الخيانة العظمى مادفع المشرع الدستور إلى إنشاء محكمة العليا للدولة وقد حدد دستور 1996 في المادة 74 مدة الرئاسة بخمس سنوات عكس دستور 1989 لم يحدد المدة وقد ذهب الدستور إلى منع وقوع الأزمات الدستورية.[2]

ثالثا: المؤسسة القضائية:

تعد المؤسسة القضائية المؤسسة الوحيدة لوضع القوانين وتفسيرها بغية تحقيق العدل وفك النزاعوالقضاء هو من يكفل احترام الشرعية كما يكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تصدر من المؤسسة التشريعية والتنفيذية وفي النظام القضائي الجزائري فان المادتين 92-238 من قانون العقوبات اللتان أعطتا للقضاء صفة السلطة لسنة 1966 في حين نجد الدستورين الاخرين1989-1996 يعتبران القضاء سلطة ثالثة مستقلة.

وإذا قمنا بدارسة الهيكل القضائي الجزائري فكانت له هيئة واحدة تقوم بجميع الصلاحيات تستمد قوانينها من القانون المدني والشريعة الإسلامية وفي التعديل الدستوري1996 انتقلت الجزائر إلى الثنائية القضائية بمثل النظام القضائي الفرنسي وتم الفصل بين القضاء العادي والقضاء الإداري[3] وتم تأسيس مايلي:

أ_ مجلس الدولة:

انشأ مجلس الدولة بموجب المادة 152 من دستور 1996 والقانون رقم 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1998 موجه للأعمال القضائية الإدارية تمتع هذه الهيئة بالاستقلالية وله اختصاصات ذات طابع قضائي واستشاري.[1]

---

[1] بوشعير، **مرجع سابق**،ص223.

[2] نادية بن احمد،**تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989**،(مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية الحقوق العلوم السياسية جامعة تلمسان، 2012 -2013)،ص91-92.

[3] **مرجع نفسه**،ص 93.

ب_**المحاكم الإدارية:**

جاء المرسوم التنفيذي رقم 98-356 المؤرخ في 30 ماي 1998والمتعلق بالمحاكم الإدارية ففي المادة الثانية بهدف إنشاء 31 محكمة إدارية و يتم تحديد الاختصاصاتالإقليميةالإدارية وفق جدول ملحق بالمرسوم[2].

ج_ **المجالس القضائية:**

وتنص المادة 5 من قانون الإجراءات المدنيةالأمر رقم 66-154 على اختصاصات المجالس القضائية بطلبات محل النزاع أي عندما يكون النزاع متعلق بجهتين قضائتين واقعتين في دائرة المجلس القضائي نفسه وكذلك طلبات الرد ضد المحاكم التابعة لدائرة اختصاصها.

د_ المحاكم:

تعتبر المحاكم الجهات القضائية المختصة بالقانون العام تفصل في القضايا المدنية والتجارية ودعاوى الشركات التي تختص بها محليا وهذا طبقا للأمر رقم154/66 و المعدل بالأمر رقم 87/71.

هـ_ المحكمة العليا:

استبدل المجلس الأعلى بالمحكمة العليا وهذا حسب المادة 41 من القانون 22/89 والمتضمن صلاحيات المحكمة العليا وتنظيمها وسيرها يختص المجلس الأعلى في الطعون في الأحكام النهائية الصادرة عن المجالس القضائية والمحاكم وتنازع الجهات القضائية التي لا تعلوها أي جهة.

رابعا: المؤسسة العسكرية:

هي إحدى مؤسسات الدولة لها إطار مؤسسي أي لها هيكل وأجهزة تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات تلتصق به صفة العسكرية أي أنها تحتكر الوسائل العسكرية تمارس العنف الشرعي الذي تستحوذ عليه بارتباطها بالدفاع عن الاستقلال الوطني[3] وعليه يمكن تحديد ثلاثة أدوار للمؤسسة العسكرية.

أ_ التدخل المباشر للجيش بان يجعل نفسه حاميا للدستور ويستلم السلطة بسبب الأزمات التي تعترض المؤسسات السياسية هذا ما يعني أن هدفها توفير مناخ ملائم لعمل المؤسسات المدنية.

ب_ الأداء الثوري من اجل الإصلاح تتمثل مسؤولياتها في خلق مؤسسات جديدة تسلم لحكومات مدنية.

---

[1]اويحي،**مرجع سابق**، ص375.

[2]**مرجع نفسه**،ص 375 -373.

[3]حساني بوعكاز،**التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر 1988 -2014**، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2014-2015)،ص116.

ج_ دور القوة الغير مباشر فلا يتدخل مباشرة في الحياة السياسية بل يبقى عنصر فعال فيها فلا يخلو التنافس على السلطة من تأثير الجيش حيث في ظل عدم وجود قواعد متينة للعمل السياسي بين الأحزاب يتم اللجوء للمؤسسة العسكرية من اجل الوصول إلى الحكم.

وفي الجزائر قد فرضت المؤسسة العسكرية مرشحها العقيد الشاذلي بن جديد زاد من تأثيرها في صنع القرار السياسي في الجزائر وكان منافسه عبد العزيز بوتفليقة ومحمد صالح الأكثركفاءة و خبرة لخلافته لكن رصيده لم يكن ليصمد أمام اختيار جهاز الأمن العسكري.

4_1_ العلاقة بين المؤسسة الرئاسة و لمؤسسة العسكرية:[1]

إن طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة تأخذطابعين.

-**الطابع التعاوني:** يؤكد الرئيس احترامه للجيش وتشكراته له بعد الدور الذي لعبه من مقاومة الإرهاب و محاولته محو الصورة السلبية التي رسمته حول النظام وتمرير حلول للازمة الجزائرية.

- **الطابع الصراعي:** حينما يصرح على انه رئيس الجمهورية وزير الدفاع والقائد الأعلى القوات المسلحة وان المؤسسة العسكرية ماهي إلا إحدى مؤسسات الجمهورية وبهذا يمكننا انه نتحدث عن وجهين الأول توظيف مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية ومن يصنع القرار هو الجيش والرئيس ماهو إلا ممر لما يقرره الجيش ويترك له بعض القضايا ومسائل ونظرا لان المؤسسة العسكرية لايهمها الشأن الخارجي إلا ما تعلق بالأمن القومي فان للرئيس هامش كبير من حرية القرارات في هذا الشأن ووجه الثاني قوة شخصية الرئيس وخبرته .

هنالك من يرى بأن الماضي سياسي للمؤسسة العسكرية لايرتبط فقط بمرحلة الاستقلال ولا بممارسة السياسية لجيش التحرير للثورة بل استمد جذوره إلى الدولة العثمانية إذ أنها كانت تفتح الباب أمام السلطة العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية[2].

8_ الأحزاب السياسية

تعتبرالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني قنوات لتعبير الأفراد عن أرائهم اتجاه القضايا السياسية.

تأسست الأحزاب السياسية في الجزائر أثناء الحركة التحريرية لمحاولة إبعاد الاستعمار وتحقيق الحرية وقد مثلت مختلف التوجيهات السياسية والإيديولوجية وقدمت برامج سياسية واجتماعية قدم خلالها تصورات

[11]طاشمة بومدين، **دراسات في تنمية السيلسية في بلدان الجنوب**. الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية، ص 120.

[2]عروس الميلود،**معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006**،(مذكرة الماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010)،ص101

دستورية بشكل الحكم ومبادئ تتدرج في نطاق الممارسة الديمقراطية، وأثناء الثورة التحريرية الكبرى1954 ثم إنشاء جبهة التحرير الوطني بعد أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبمرور سنتين على التأسيس 1956 استطاعت توحيد التيارات السياسية بشكل ائتلاف موحد للمقاومة السياسية والعسكرية وتشكيل مؤسسات الدولة الجزائرية في 19 سبتمبر1958 وكان المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمثابة برلمان مؤقت يضم مختلف التيارات السياسية تختص بالمساءلة والمراقبة وجهاز تنفيذي يتمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ تحولت سنة1958إلى الحكومة المؤقتة وبعد الاستقلال تبنت الجزائر نظام الحزب الواحد وتم إقصاء بقية الأحزاب التي كانت تعمل في السر هذا الإقصاء كان سببا في ضعف الديمقراطية و المشاركة السياسية و جاء دستور 1989 لينص على التعددية الحزبية.[1]

لقد تدعم الحكم الديمقراطي في الجزائر بقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي05 جويلية1989 فقد جاء في المادة 40 من دستور 1997 حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وفي دستور 1996 من مادته 420 التي نصت على حق إنشاءالأحزاب السياسية معترف به ومضمون.

وقد صدر القانون العضوي المتعلق بالأحزاب رقم97 -09 في 06 مارس 1997.

و بمجرد الإعلان عن التعددية:تم إنشاء العديد من الجمعيات والأحزاب تجاوز عددها 67 حزب وذلك تبعا لأحكام القانون 89-11 المؤرخ في 05 جويلية1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي إذ تنص المادة03 من قانون 89-11 على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تكون أهدافها تتناسب مع ما يأتي للمحافظة على الاستقلال الوطن وحماية نظام الجمهورية والحريات الأساسية[2] ودعم سيادة الشعب والازدهار الثقافي والاجتماعي في ظل القيم الإسلامية.

بالإضافةإلى احترام التنظيم الديمقراطي والاقتصاد الوطني وقد نصت المادة02 من أمر رقم 97-09:تنص على المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال التفاف المواطنين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف بدورها.[3]وتم تعديل هذا الامر بالقانون رقم 04_12 المؤرخ فى 12يناير 2012

و أهم الأحزاب التي عرفتها الجزائر هي كما يلي

---

[1]ناجي عبد النور، "دور المنظمات في المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة الأحزاب السياسية"**مجلةالمفكر**، العدد03،بسكرة،(ب ت)، ص 115_116.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، قانون رقم 11/89 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق ل05 يوليو 1989، يتعلق بالجمعيات ذات طابع سياسي،**الجريدة الرسمية**، العدد27،تاريخ1989/07/05، ص715.

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، أمر رقم07/97 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل06 مارس1997 يتعلق بالقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية،**الجريدة الرسمية**، العدد 12بتاريخ 06 مارس1997، ص30.

8_1_حزب جبهة التحرير الوطني:

هو امتداد لجبهة التحرير الوطني التي قاومت الاستعمار وكان الحزب الوحيد في الساحة السياسية بعد مؤتمر أفريل 1964 تم أبعاد الجبهة عن المشاركة في الحكم و بعد تولي الرئيس الشاذلي بن جديد رئاسة الجبهة 1979 زاد تأثيرها في الحياة والتوجهات العامة للبلاد و بعد إعلان التعدية 1989 أصبحت الوجهة نحو الحزب الجديد التجمع الوطني الديمقراطي.[1]

8_2_ حركة مجتمع السلم:

حركة إسلامية كانت بداية عبارة عن جمعية خيرية هي جمعية الإرشادالإصلاحتأسست 1988/11/12 إلىأن بداياتها كانت سنة 1963 سرا استمدت مرجعيتها من جماعة الأخوان المسلمين و بعد إقرار التعددية الحزبية في دستور1989 تحولت الحركة إلى حزب سياسي سنة1991 وكان محفوظ نحناح أول رئيس لها.
كان برنامجها يقوم على تطبيق الإسلام في نظام الحكم إلا انه عند صدور قانون الأحزاب 97-09 أصبح اسمه حركة مجتمع السلم، كما أنها تخلت على أي دلالة تدل على مرجعيتهاالإسلامية.

8_3_ حركة النهضة الإسلامية:

تأسست هذه الحركة 1984 بزعامة الشيخ عبد الله جاب الله في اجتماع للطلبة بجامعة قسنطينة استمدت مرجعيتها هي الأخرى من جماعة الإخوان و بعد إعلان التعددية وبعد صدور قانون العضوية المتعلق بالأحزاب تغير اسم الحزب وتجنيب أي إشارة تدل على مرجعيتها الدينية

8_4_ حركةالإصلاح الوطني:

هي الحركة المنشقة عن حركة النهضة تأسست في 29 جانفي1999 تعمل على إحياء مجد الإسلام العروبة بقيادة عبد الله جاب الله.

8_5_الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

[1] ياسين بربوح، الأحزاب**ودورها في التنمية السياسية بالجزائر(1996-2008)**، (مذكرة الماجستير قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2009 - 2010)، ص 122.

حصلت على الاعتماد في سبتمبر 1983 فهي تضم مجموعة من التيارات المتعايشة والمختلفة يمثلها التيار المتشدد على بلحاج والتيار المعتدل الذي يقوم على سياسة تدريجية سلمية بالاعتماد على الديمقراطية وهناك تيار ثالث يعرف بالجزأرة يؤمن بفكرة الدولة الإسلامية ذات الخصوصية الجزائرية وينتمي اغلب أعضائهاإلى النخبة المثقفة[1].

8_6_ حزب العمال:

يعد حزب العمال ذو اتجاه تروتسكي، كان بداية ينشط سرا يعتبر من أحزاب المعارضة للرئيس هواري بومدين يعد هذا الحزب من دعاة الديمقراطية وتم عقد مؤتمر التأسيسي للحزب يوم 28 29 جويلية 1990 بزعامة السيدة لويزة حنون وهي التي ترشحتكأولامرأة في تاريخ الجزائر تقود حزب سياسي في العالم العربي، يدعم نمط الاقتصاد الكلي وهو ضد الخوصصةأعلن تضامنه مع العمال والطبقات الاجتماعية الفقيرة.[2]

9_ مؤسسات المجتمع المدني

مر المجتمع المدني في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين:

فترةالأحادية 1962-1989:

تميزت هذه الفترة بانتكاسة حيث لعبت السلطة دورا أساسيا في تشكيل المجتمع المدني بالاعتماد على حجج واهية منها المحافظة على الوحدة الوطنية، وطغت السلطة على المجال السياسي لأنها كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية مدمجة في النظام السياسي وهمشت كل مبادرة أو مناقشة في الميدان، ويلاحظ وجود ثقافة غير منسجمة في هذه الفترة قد تشكل مجتمع مدني رسمي وهناك مجتمع مدني غير رسمي و يشكل من الفئات الاجتماعية المناهضة لسلطة المركزية فهذا التنظيم غير رسمي له مؤسساته غير رسمية تتمثل في حلقات الذكر في المساجد جمعيات الطلبة وبالرجوع إلى دستور1963 في مادة التي تنص على ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات إلا أنه ينبغي أن لا تعارض مع الحزب الواحد، تم إصدار أول تشريع جزائري ذو طابع اشتراكي منظم للقطاع الجمعوي هو الامر 79/71 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 وتضمن هذا الأمر التعريف بالجمعية و كذا إجراءات تنظيمية.

[1] بربوح، **مرجع سابق**،ص 126_127.

[2] شبلي،**مرجع سابق**،ص126.

وفي الثمانينات تم إصدار قانون رقم 15/87 المؤرخ في 21 جويلية 1987 الذي سهل عمل الجمعيات مع وجود بعض الاستثناء[1].

فترة التعددية الحزبية (بعد 1989):

ظهور منظمات المجتمع المدني بشكل واضح خلال الفترة 1988-1995 وهذا يعود للتحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر، ونتجه لهذا التحول ظهرت الأحزاب السياسي وما ضمنته من اعتراف بالتعددية السياسية والمشاركة، ودور الأزمة الاقتصادية في نشأة المجتمع المدني الجزائري، فقد تأسست اللجان لحماية ضحايا القمع لتؤسس جمعيات أخرى كجمعيات حماية البيئةالجمعيات الخيرية، الجمعيات المهنية وبالمصادقة عن القانون رقم 31/90 الصادر في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات وهذا عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا فبين 1991-1995 تأسيس حوالي 434 جمعية.[2]

المطلب الثاني: البيئة الاقتصادية

وتتضمن المبادئ العامة للاقتصاد الجزائري.

إن أول وثيقة تحدثت عن الاقتصاد الوطني هي برنامج طرابلس 1962 الذي صدر من طرف مجلس الثورة في فترة الاستقلال بعنوان من اجل تحقيق مهام اقتصادية واجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية ثم جاءت اتفاقياتإيفان 1962 المبادئ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي .ثم جاء دستور 1963 ونص على الاقتصاد الوطني في المادتين 69_70 كما حث على تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأعلى وفي ميثاق الجزائر 1964 صادق المؤتمر على لائحة اقتصادية واجتماعية نصت على كيفية بناء الاقتصاد ثم التصحيح الثوري 19 جوان 1965 الذي أتىبسياسية اقتصادية جديدة،وتم تأميم الثروات الوطنية 1971 ووضع المخططات التنموية والثورة الزراعية 1971 وتم عقد المؤتمر الرابع للحزب 1979 وخلال هذه مرحلة التنظيم الدستوري الجديد أكدت على توصيات اقتصادية منها اللائحة الاقتصادية والاجتماعية والمصادقة على المخطط الخماسي1980-1984 الأول ومن بعده المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

وتم تنظيم الاقتصاد على مبادئ الاشتراكية ومنها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

---

[1] يامنة أمينة نواري،**المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر،دراسة حالة ولاية سعيدة،** (مذكرة ماستر قسم العلوم سياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2014 - 2015)،ص38.

[2] نواري ، مرجع سابق، ص 39 .

1_المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني:

لقد نص الميثاق الوطني على أهمية التحولات التيشهدتها البلاد وتسيير الاقتصاد والقضاء على الاختلالات ولتحقيق التنمية ينبغي توفير الشروط التالية:

-ضمان التحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني

- احترام الأولويات عند انجاز الأهداف.[1]

_ضمان تعزيز المسعى لسير سياسة التنمية.[2]

وعمدت الجزائر فيالثمانينات إعادة هيكلة والشركات الوطنية الضخمة وتوزيع نشاطاتها وقد نتج عن هذا ميلاد العديد من المؤسسات الوطنية والقضاءكشركة سوناطراك التي هي المؤسسة المتكاملة التيتأسست في 1963/12/31 فأخذتعلى عاتقها كافة النشاطات والعمليات المتعلقة بالبحث والتنقيبوالإنتاج والنقل فالجزائر إقليم طاقوي هام للولايات المتحدة وأوروبا وشمال إفريقيا يبلغ إنتاجها للطاقة £ 8،26 بليون وبنسبة سكانية تتراوح 38 مليون نسمة.[3]

2_ خصائص الاقتصاد الجزائري:

إن الظروف الاقتصادية جعلت الاقتصاد الوطني يتميز بخصائص سلبية شاركت في إضعاف كفاءته بحيث أصبح الاقتصاد الجزائري:

_ اقتصاد مديونية: حيث ارتفع حجم الديون العمومية في سنة 2000 إلى حوالي 2500 مليار دينار جزائري.

_ اقتصاد ريعي:يقوم على استخراج وتصدير المحروقات فهو يقوم على استنزاف الثروة النفطية على حساب استراتيجية التصنيع والفلاحة والسياحة.

_اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:فآليات الفساد أصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي فمؤشر الرشوة صنفت الجزائر سنة 1990 في أواخر الترتيب وتحتل المراتب الأخيرة في الاستقرار ومراقبة الفساد وارتفاع نسبة البطالة والتضخم[4] ولتحقيق الأهداف المنشودة ينبغي استخدام آليات التخطيط وترقية أساليب التسيير وضمان

---

[1] عبد العزيز وظبان ،**الإقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره.** الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1992 ، ص 135.

[2] وظبان، **مرجع سابق** ، ص135.

[3]DANIELA HUBER FORE WIRD .P2

[4]جاوي سمية، **أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر.** (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014-2015، ص 98.

الفعالية وتحقيق سيولة المبادلات بين القطاعات وتوزيع المسؤوليات في مختلف المستويات على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

إلى جانب تدعيم الاختيارات الأساسيةكالتخطيط اللامركزي وينبغي مواصلة العمل في مجال سياسة القروض والجباية ونظام الأسعار وانسجامها مع النمو الاقتصادي على المدى البعيد وملائمة سياسة الاستهلاك مع الإمكانيات الحالية وينبغي تطوير المداخيل حسب تقدم الإنتاج الوطني.[1]

المطلب الثالث: البيئة الاجتماعية

سيتم التطرق إلى المبادئ العامة للمجتمع الجزائري التي يتوقع منها تحقيق العدالة والرقي الاجتماعي.

1_ المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري:[2]

1-1-**الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية:** وهي وحدة لا تتجزأ والدولة الجزائرية دولة اشتراكية فمن خلال هاتين المادتين اللتيننصتا على طبيعة نظام الحكم في الجزائر والذي يأخذ طبيعة النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي.

1-2-**الإسلام دين الدولة:** عقيدة الدولة الجزائرية تقوم على تعاليم الدين الإسلامي.

1-3- **اللغة العربية:** هي اللغة الوطنية والرسمية، فالدولة تقوم على تعميم استعمال اللغة العربية الوطنية في المجال الرسمي، فاللغة العربية هي اللغة المتداولة الرسمية وفي التعديل الدستور 2016

1-4- **عاصمة الجمهورية:** مدينة الجزائر ،النشيد الوطني و خاصيات العلم و خاتم الدولة تحددها القانون.

1-5-**السيادة الوطنية** ملك للشعب يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين ومنه أصبح للشعب الحق على سيادته الوطنية كما انه فتح المجال أمام المجالس المنتخبة.

1-6- **الميثاق الوطني:** هو المصدر الأساسي لسياسة الآمة وقوانين الدولة وهو مصدر الإيديولوجي السياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات.

الميثاق الوطني مرجع أساسيأيضالأيتأويللأحكام الدستور فالميثاق الوطني هو الوعاء الذي يحتوي سياسةالأمة وقوانين الدولة وهو المنظم لمؤسسات الحزب الواحد و يحمل تأويلاتأحكام الدستور.

---

[1] العيفة، **مرجع سابق**، ص 449_ ص450.

[2] بوبكر إدريس، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر ضد الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 83.

1-7-**المجلس الشعبي:** هو المؤسسة القاعدية للدولة والإطار الذي يتم فيه التعبير عنالإرادة الشعبية وتتحقق فيه الديمقراطية.كما انه القاعدة الأساسية للامركزية ولمساهمة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات، فالمجلس الشعبي هو إطار للامركزية فهو قناة تواصل بين المواطن والدولة يقوم على مساهمة الشعب في تسيير شؤون بلاده.وتتكون أغلبية المجالس الشعبية من العمال والفلاحين.

1_8_الاشتراكية:الاشتراكية اختيار الشعب الذي لارجعة فيه، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني وهي السبيل الوحيد الكفيل باستقلال الوطن,

مفهوم الاشتراكية: طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا وروحا هو تعميق الثورة، يسود العالم نظامان اقتصاديانالرأسمالية والاشتراكية وتبنت الجزائر نظام الاشتراكية حيث يقوم هذا النظام على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ويشارك المواطنين في تسيير شؤون بلادهم وترمي الاشتراكية إلى تحقيق الأهداف التالية:

-دعم الاستقلال الوطني.

-إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

-ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.[1]

إن المجتمع الجزائري شهد تحولات سريعة على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي تتقاذفه عدة تيارات فكرية وإقليمية وعالمية تريد إن تصقل شخصيته باستمرار في ظل استمرار الصراعات الفكرية والإيديولوجية الداخلية حول مشكلة الهوية وانقلاب القيم وتبادل الأدوار بالرغم من إن الهوية رسمها مفجري الثورة منذ أزيد من نصف قرن.[2]

فتمسك الجزائريون بأفكار مستوردة من الغرب في ظل حملة غربية استعمارية فكرية سخر لها أصحابها وسائل الإعلام والاتصال بالإضافة انه تم توجيه انتقادات شديدة لأصحاب التوجه العلمي الغربي المهيمن على العلوم والثقافة التي انتهجتها الجزائر بالاعتماد على العلوم الغربية الحديثة والتوجهات القومية والمركسيةأدتإلى خيبة أمل وفشل في حل مشاكل المجتمع والإجابة على السؤال التالي:هل نريدها دولة قومية أم شيوعية أم علمانية؟ فعلى حد قول المستشرق جب هملتون المجتمع الإسلامي سائر نحو العلمانية. ويمكن رد ذلك للأسباب التالية:

-جمود الفكر الإسلامي وحدوث اختلالات على مستوى منهجيته.

---

[1] العيفا، **مرجع سابق**، ص 143.

[2] الطيب العماري، "تحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية"،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (ب ع)،(ب ت)،(ب م)، ص343.

-الغزو الثقافي الذي أصاب مجال العلوم الإنسانية.

-انفصال الأمة عن ترثها.

-فساد نظم التعليم[1].

المبحث الثاني: مظاهر التحديث السياسي

خلال هذا المبحث ثم التطرق إلى مظاهر التحديث السياسي على المستوى السياسي أي في الاصطلاحات السياسة وعلى المستوى الاقتصادي الإصلاحات الاقتصادية وعلى المستوى الاجتماعي أي الإصلاحات الاجتماعية.

المطلب الاول: المظهر السياسي1990-2016

وتجلى هذا المظهر في عدة إصلاحات مست الدساتير دستور 1989 و دستور 1996.

لقد واجه النظام السياسي الجزائري عدة أزمات ماطرح فكرة إصطلاحات على مستوى هياكل الحزب و الحكومة إلا أن مايؤخذ عليها الارتجال والصراعات الشخصية فكانت مناقضة لطموحات الشعب وهاته الإصلاحات تتمثل فيمايلي:

- **إصلاحات دستور 1989:** لما أصبحت الديمقراطية خيارا لا مفر منه راحت الدولة تؤكد على أنه يجب الاهتمام بالمناخالسياسي، وراحت تحاول إعادة النظر في دساتيرها فإحداث 05 أكتوبر 1988 مهدت للتغير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وكان على السلطة التعامل مع الديمقراطية بحذر وعدم تجاوزها لرصيدها التاريخي و السياسي الذي اكتسبته.[2]
- وبدأت فكرة الإصلاحات بتعديل جزئي لدستور 1976 تمثلت هذه الإصلاحات فيما يلي:

_ خلق منصب رئيس الحكومة لإبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة.

[1] العماري، **مرجع سابق**، ص 335.

[2] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص 142_ ص143.

_ تعديل المادة الخامسة من دستور 1976 إذا أشارت إلى صلاحيات رئيس الجمهورية عودته مباشرة للشعب كلما استدعت الأحداث وأصبح حق الاستفتاء حق شرعي.

_ إلغاء الفقرتين التاسعة من المادة 111 اللتان تعبران عن تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية و الدولة وإبعاد الحزب عن مراكز القيادة ومنح صلاحيات لرئيس الجمهورية للقيام بالإصلاحات.

_ منح الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية عن سيطرة الحزب.

وما يمكن ملاحظته أن هذه التعديلات لم تشر إلى التعددية السياسية.

يعتبر الدستور1989 نقطة تحول في الحياة السياسية فقط انطلقت الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية فرأى رئيس الجمهورية انه لايمكن إجراءاتإصلاحات اقتصادية حقيقية دون إصلاحات سياسية وبعد معارضة القوى المحافظة حزب جبهة التحرير الوطني قد تم صياغة المشروع النهائي دستور 1989 من طرف أطراف خارج الحزب وتتمثل المحاور:[1]

- التخلي عن البديل الاشتراكي.
- الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية التنفيذية القضائية.
- الاعتراف بحق استدعاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- احترام الحقوق الإنسان الاساسية وحرياته.
- إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستور القوانين
- تأكد ضمان الملكية الخاصة.

وزيادة دور الرئاسة والحكومة في الإمساك بزمام السلطة واستقلال الحزب عن السلطة وإبعاد الجيش. وأهم ماجاء به إصلاحات دستور 1989 إدخال مفهوم الشرعية الدستورية كبديل عن مفهوم الشرعية الثورية،محاولة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وإخضاع الحكومة لرقابة برلمانية وإلغاء مصطلح الاشتراكية ودورها في تسير البلاد وإقرارمبدأ التعددية الحزبية والسياسية بعدما كانت مؤسسات النظام السياسي قائمة على احتكام من قبل الجيش والحزب.[2] بالرغم من صياغة هذه المبادئ إلا انه من ناحية الممارسة لم تتبلور بشكل واضح وهذا راجع لرغبة النظام السياسي وسلطته في الإبقاء على النمط السلطة وممارسته السياسة البيروقراطية والعسكرية.

---

[1]مصطفى بلعور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988_ 1990"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 4، جامعة ورقلة، 2009، ص 3.

[2]ناجي، **مرجع سابق**، ص 145.

ولم يتم قبول العمل بدستور 1976 إذ اثبت الواقع محدودية آليته القانونية والسياسية خاصة أزمة المؤسسة عام 1992 عندما اقترنت استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد مع حل المجلس الشعبي الوطني وفوز جبهة الإنقاذالإسلامية في الاقتراع الأول وتم إلغاء الجولة الثانية من طرف السلطة العسكرية و تعيين المجلس الأعلى للدولة.

أما الإصلاحات على مستوى جبهة التحرير الوطنيفصل الدولة عن الحزب العتيد وتم إبعاد رقابة الحزب على أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية وإلغاء القاعدة التي بمقتضاها رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة كما أن دستور 1989 افرد فصلا كاملا للحقوق والحريات كحق التنقل داخل و خارج التراب الوطني حق تولي الوظائف العامة كحق الملكية كما انه وضع الآليات الدستورية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المجلس الدستوري استقلالية القضاء, وبعد الأزمةالأمنية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد كان لابد من ايجاد حل للأزمة وهو ما كان فعلا من خلال مبادرات الدولة التي تمثلت في ندوةالوفاق الوطني الأولى لاستعادةالأمن وذلك باشتراك جميع القوى السياسة الفاعلة باستثناء جبهة الإنقاذالإسلامية، وهذا مازاد من تأزم الوضع السياسي وفي ربيع1996 تحاور الرئيس زروال مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وذلك قصد الوصول إلى النهج المناسب والعودة إلى الحياة الدستورية والانتخابات، ثم انعقدت ندوة الحوار الوطني يومي 14-15 سبتمبر 1996 التي تضمنت المبادئ الأساسيةللإصلاحاتوتنبأت الوثيقة بان يكون الاستفتاء التعديلالدستوري قبل نهاية سنة 1996 والانتخابات التشريعية في غضون النصف الأول من 1996 والانتخابات المحلية والبلدية أثناء النصف الثاني. فعيب دستور 1989 تجلى في خطر الاستيلاء على البرلمان لذا كان لابدمن إعادة النظر في تلك المسالة وإيجاد صيغة تمكن رئيس الجمهورية من التحكم في السلطة التشريعية وفي مسألة التعددية السياسية ففي دستور 1989 تحدثت المادة عن الجمعيات ذات الطابع السياسي كما أن التعديلات التي أدخلت في دستور 1996 تكلمت عن الأحزاب السياسية والشروط التي ينبغي على كل الأحزابإن يحترمها في العمل السياسي.[1]

أهم التعديلات التي جاءت في دستور 1996:[2]

[1]صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 170_ ص 171.

[2]صالح الزياني، "انفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، **دفاتر السياسة والقانون:** عدد خاص،(ب م)أفريل 2011، ص 316.

_ استحداث غرفة ثانية لتحقيق الاستقرار لأداء مجلس الأمة في حالتي المانع والاستقالة أو الوفاة وهذا ما نصت عليه المادة 96 من الدستور.

_ تعديل الدستور ينبغي عرض ثلاثة أرباعأعضاء البرلمان على رئيس الجمهورية وتنص المادة 178 على عدم جواز التعديل إذا ما مست بعض المبادئ.

_تحديد العهدة الرئاسية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

_ تقييد الحريات في حق إنشاءالأحزاب.

_ مبدأحياديةالإدارة فقد نصت المادة 23 على عدم تحيز الإدارة.

كذلك تتمثل هذه الإصلاحات في إصدار قانون للانتخابات1997 فتم مناقشة وتعديل القانون الخاص للانتخابات حيث حل مكان الاقتراع بالأغلبية الاقتراع النسبي وهذا للحيلولة دون فوز حزب سياسي بالأغلبية المطلقة،وتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس الكثافة السكانية بدلالأساس الجغرافي ثم انتخاب مجلس الأمة عن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة6 سنوات وذلك أما بالاقتراع متعدد الأسماء أو بالأغلبية النسبية وقد تضمن أيضا هذا الدستور مجموعة من الحقوق والحريات من المادة 28 إلى المادة 56.

فقد نصت المادة 29 على أن المواطنين سواسية أمام القانون لايعود التمييز إلى المولد أو العرق أو الجنسية أو الرأي، كما نصت المادة 31 علىأن مساواة المواطنين تضمنه الحقوق والواجبات وتزيل العقبات التي تكون أمام تفتح شخصية الإنسان وتحول دون المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدت المادة 92 على ضرورة تنظيم حالة الطوارئ والمادة 152 التي نصت على إنشاء محكمة عليا لها صلاحية مقاضاة رئيس الجمهورية عن الخيانة العظمى، وكذلك الشأن بالنسبة لرئيس الحكومة عن الخيانات والجنح.

علاوة على ذلك فدستور 1996 قدم ضمانات لحرية الرأي دون قيود في ظل التحول الديمقراطي وهو مانصت عليه المادة 55 وتم إنشاء المجلس الأعلىللإعلام،ومايلاحظ على دستور 1996 تأكيده على تقوية المؤسسة الحكومية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وتقييد البرلمان وجعله حبيس السلطة التنفيذية.أماتعديل2008 لم يتم عرض هذا الدستور أو التعديل الدستوري لاستفتاء الشعبي بل تم إقراره من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه وذلك من أجل فتح المجال أمام الرئيس الحالي لعهدة رئاسية ثالثة وهذا التعديل شمل 11مادة وأضاف مادة جديدة تتعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة وتعديلات لحماية رموز الثورة فقد نصت المادة 05 على أن العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة نوفمبر 1954 هما غير قابلينللتغيير هذان الرمزان هما علم الجزائر اخضر وابيض تتوسط نجمة وهلال والنشيد الوطني قسما بجميع مقاطعة.

وفي سنة 2011 أعلن رئيس الجمهورية عن تعميق الإصلاحات السياسية وبهبوب رياح التغيير التي هزت بعض الدول العربية بما فيها الجارة تونس وبهذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن الجزائر لم تسلم من موجة الغضب عندما ثار الشعب لغلاء المعيشة، إلا إن وعي الشعب عرف كيف يفوت الفرصة على من أراد الخراب لهذا الوطن في 05 جانفي 2011.[1]

وفي مساعي رئيس الجمهورية لتعميق الانجازات تم رفع حالة الطوارئ بعد 9 سنوات من إعلانها، وتم تذكير القاعدة الجماهيرية المكاسب المحققة بفعل تطبيق سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية وإعلان الرئيس عن تعديل بعض القوانين المنظمة للحياة السياسية والمعززة للممارسة الديمقراطية. كما قام رئيس الجمهورية في جوان 2011 بمشاورات سياسة مع الأحزاب والشخصيات الوطنية وأطراف المجتمع السياسي والمدني لمراجعة الدستور ليكرس الرئيس المبدأ الديمقراطي للحوار والتشاور تم إصدار قانون الأحزاب السياسة رقم 12-04 والقانون العضوي رقم 12-03 المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة والقانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام والقانون العضوي رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات.[2]

وتعديل الدستور الأخير فقد تناول في الديباجة المصالحة الوطنية كما جاء أيضا إن الشعب يعتزم على جعل الجزائر في منئا عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف من خلال ترسيخ قيمة الروحية و الحضارية التي تدعو إلى الحوار والمصالحة والأخوة في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية، كما نص الدستور على أن اللغة الامازيغية هي اللغة الثانية إلى جانب اللغة العربية ونص على حرية ممارسة العبادة مضمونة، كما تعمل الدولة على تحقيق المساواة وتشجيع على ترقية حقوق المرأة ونصت المادة 41 على ضمان حرية التظاهر السلمي وبنفس المادة تشجع حرية الصحافة و أيضا على تقديم المعلومات والوثائق.

وصرحت الدولة من خلال المادة 42 على عدم التمييز بين الأحزاب السياسية أما المادة 51 التي أثارت جدلا كبيرا حيث تتعلق بتحديد المناصب التي يتمتع بها مزدوجوا الجنسية الأمر الذي أثار حفيظة الجالية.

وقد اوجب الدستور التصريح بالممتلكات في حق كل شخص يعين في وظيفة سامية.

---

[1] صالح الزياني، "الإنفتاح السياسي في الجزائر و معضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، **دفاتر السياسية و القانون** : عدد خاص، أفريل 2011 ، ص 316.

[2] شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008_2013**، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2013-20104)، ص 66.

ومن خلال المادة 100 يتم طرد كل منتخب من البرلمان إذا كان ينتمي للحزب السياسي. وفي المادة 99 تم توسيع صلاحية المعارضة إذا تستطيع المشاركة في أشغال البرلمانوالتزمت السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات الشفافية والنزاهة فنصت المادة 170على تأسيس هيئة لمراقبة الانتخابات.[1]

المطلب الثاني: المظهر الاقتصادي

لقد شهدت الجزائر مجموعة إصلاحات ولعل أهمها التخلي عن القطاع الاشتراكي.

إن هدف المرحلة الانتقالية إنعاش الاقتصاد الوطني قصد تحسين القدراتالإنتاجية والشغل و ذلك من خلال:

1_ تقديم الإصلاحات وتعميقها وذلك باشراك الشركاء الاجتماعين.

2_ إعادة الهيكلة الصناعية قصد تشجيع المؤسسات الفعالة.

3_ تنويع الصادرات لتمويل الاقتصاد.

4_ انتهاج سياسة فلاحيه شاملة.[2]

لقد عان اقتصاد الجزائرمنذ الثمانينات من عدة مشاكل وقفت حجر أمام تقدمه منها: انخفاض معدلات النمو وزيادة التضخم وارتفاع حجم البطالة تدهور أسعار البترول والاستدانة من الخارج، وبعدما انتهجت النظام الاشتراكي عقب الاستقلال الذي له مبادئه في إدارة الاقتصاد وتسيير الشؤون المجتمع فالجزائر تعتمد في مداخلها على المحروقات لتمويل مختلف النفقات وهذا مثل اكبر تهديد للدولة والمجتمع الجزائري يحكم عدم استقرار أسعارها. وفي التسعينات تخلت الجزائر عن الاشتراكية التي أدت إلى أزمة اقتصادية حيث تزامنت مع الأزمة السياسية، ورغم القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي تدعو إلى تقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بحل تعاونية التسيير الذاتي وإقرار استقلالية المؤسسات غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة فارتفعت المديونية إلى 53% مابينسنة 1986-1994 وأدى ذلك إلىإعادة جدولة الديون الجزائرية في إطار اتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي وما تبعتها من أثار اجتماعية.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، القانون رقم 01/16، المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة في 07 مارس 2016، ص10-20-30.

[2] فوزي أو صديق، **النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 158.

[3] ناصر الدين باقي، **النخبة السياسية ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996_2014**، (مذكرة ماجيستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014 - 2015)، ص 93- ص 94.

ومع نهاية 1999 قامت منظمة اوبك بتخفيض الإنتاج وأدى ذلك إلى ارتفاعالنفط وقد تزامن هذا التحول الاقتصادي مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، في جويلية 2000 بلغت 10،6 مليار دولار بالإضافةإلى اكتشاف حقول البترول والغاز ماأنعش الخزينة العمومية حيث احتلت الجزائر المرتبة 79 عالميا من حيث التنافسية الاقتصادية لعام 2014 وقد حرص الرئيس على إصدار القوانين التي تشجع على الاستثمار لاستقطاب رؤوس أموالأجنبية وتخفيض الرسوم والضرائب الخاصة بالاستمارات ما انعكس على الاقتصاد، حيث ارتفع احتياطه من 4،4 إلى 14،5 تم 18 مليار دولار في 1999_2000_2001 حتى بلغ 22،6 في 2002 وبغرض تحسين الحكامة التي التزمت بها الجزائر فقد تبنت استراتيجية تغطى الآماد القريبة والمتوسطة و البعيدة وتبين عدة برامج لها أغلفة مالية برنامج دعم التنمية الاقتصادية (2001_2004) والبرنامج التكميلي للنمو (2004_2009) وبرنامج خاص بالهضاب العليا و الجنوب و المخطط الخماسي الثاني (2010_2014).[1]

إن المتتبع للوضع الاقتصادي في الجزائر يلاحظ أن الاقتصاد الوطني مازال قائم على الريع النفطي بالرغم من توفر الموارد المالية في ظل استراتيجية وطنية اقتصادية حقيقية والاستثمار في الفلاحة والصناعة والسياحة.[2]

وعليه يمكن القول أن الجزائر انتقلت من النموذج الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج مشاركة الأفراد في تسير النظام الاقتصادي ويقوم هذا النظام على المساواة الاجتماعية إلى الاقتصاد الحر الذي يقوم على المبادرة الفردية والحرية انتقلت ومن المؤسسات الضخمة إلى تشجيع الاستثمارات وتحرير التجارة ودخول منظمة تجارة العالمية ومن الرفاهية إلى الصرامة وسحب الدعم من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث:المظهر الاجتماعي

وهي مختلف الإصلاحات التي مست الجانب الاجتماعي كالسكن،الصحة والمجال التربوي.

فلقد شهدت الجزائر تقدما في تحسين مؤشراتها الاجتماعية ولو بشكل متواضع فخلال العقد الماضي فمنذ السبعينيات وحتى 2005 ازداد متوسط العمر من 56 إلى 71 سنة وانخفض معدل الوفيات من 120 إلى 39 وانخفض معدل الأمية الى69.9 % وانطلاقا من موقع حساس في أوائلالتسعينيات حيث انخفض سعر

[1] **باقي، مرجع سابق** ، ص 97.

[2] شعبان، **مرجع سابق**، ص77.

النفط وفوائد الديون وساد التوتر الاجتماعي لذا تواجه الجزائر تحديات كبيرة الهدف منها استعادة الاستقرار الاجتماعي فالبطالة في ارتفاع والخدمات العمومية غير ملائمة، حيث قامت الدولة بمجموعة من الإصلاحات وضمن عدة الإصلاحات مايلي[1]:

1_إصلاحات في مجال السكن: بهدف التكيف أكثر مع أنماط لطلب على السكن ولإيجاد صيغ تمويلية تخفض من ميزانية الدولة شيء من العبءتم وضع صيغ حضارية عصرية جديدة تتمثل :

1_1_برنامج المساكن التطورية التساهمية أوالمدعومة: عرف هذا النمط سنة1995 بناء على المرسوم التنفيذي رقم 308/94 في هذا النمط من السكن تقدم الدولةإعانة مالية لإنجاز السكنات وتأخذ شكلين:

أولا: المسكن التطوري الجماعي:وتوكل مهمة انجاز هذه البرامج إلى مرقي عقاري عمومي خاص يتكفل بإنجاز هذه المساكن.

ثانيا: المسكن التطوري الفردي:يقوم بإنجاز هذه المساكن الفردية التطورية أفراديملكون قطعة ارض صالحةللبناء وتسمح إمكانياتهم المادية بإنجاز هذه المساكن إضافةإلىإعانة الدولة.

1_2_ برنامج مساكن البيع عن طريق الايجار:ظهرت صيغة بيع المساكن عن طريق الانجاز بموجب المرسوم 105/01 وتعبر هذه الصيغة عن إشراك الفرد في بناء مسكنه.

1_3_ البرامج الـريفية:قامت الدولة سنة 2001 وبقرار وزاري بتقديم الكيفية التي تنجز بها المساكن الريفية في إطارإتمام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

إلى جانب البرامج التطورية هناك برامج سكنية اجتماعية أخرى بإلا انه ضعف التمويل و مردودية مختلف مؤسسات البناء العمومية و الخاصة حال دون إتمامها.[2]

<u>أهم انجازات البرامج السكنية الأخرى(1995 –2000):</u>

برنامج المساكن الحضرية و الريفية لفترة(1995–2000)

[1] وسيم حرب وآخرون، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنظمة العربية مقاربة صلاحية في حكم القانون ب م**، منشورات الحلبي الحقوقية،2010،ص342.

[2]محمد عمران، **سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسسات في حل أزمة السكن**، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011)، ص 35– ص 36.

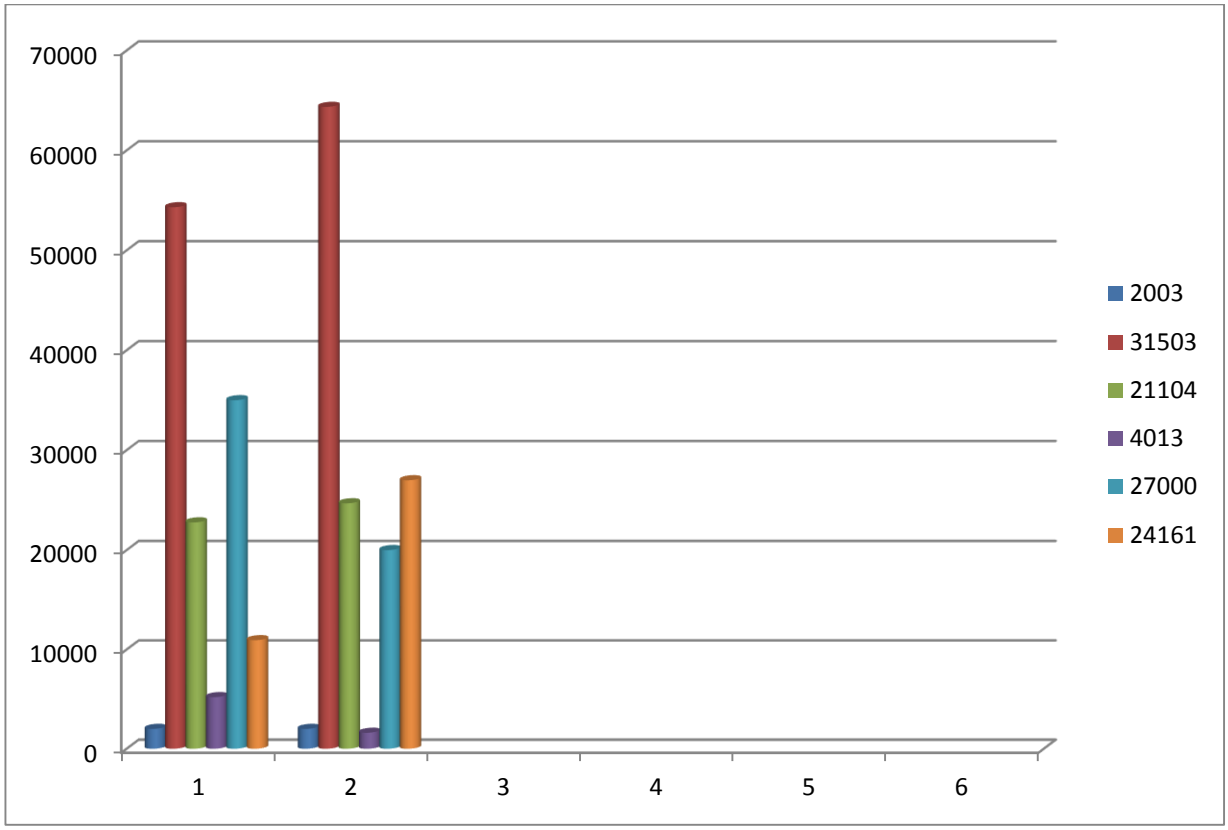

السنوات	2000	1999	1998	1997	1996	1995
المساكن الريفية	34493	39209	33946	26751	32523	48087
المساكنالترقوية	9561	7389	9299	15959	15724	26271
المساكن التساهمية	23535	32445	22366	18482	21092	9060
المساكن الاجتماعية الأخرى	1999	3181	4176	3892	3127	5896
المساكن الاجتماعية	60484	41984	51588	46513	39819	2208

المصدر: من إعداد الباحث محمد عمران

ما يمكن ملاحظته ان المساكن الاجتماعية هي المساكن الأكثر اهتماما من جانب الدولة ثم تليها اقل اهتماما المساكن الريفية والتساهمية حيث انخفضت نسبة المساكن الريفية بعد1995 إما المساكن الاجتماعية الأخرى فنسبه الانجاز بها ضئيله جدا ونكاد نتعدم.

برنامج المساكن الحضرية الريفية في طور الانجاز للفترة(2001 -2003):

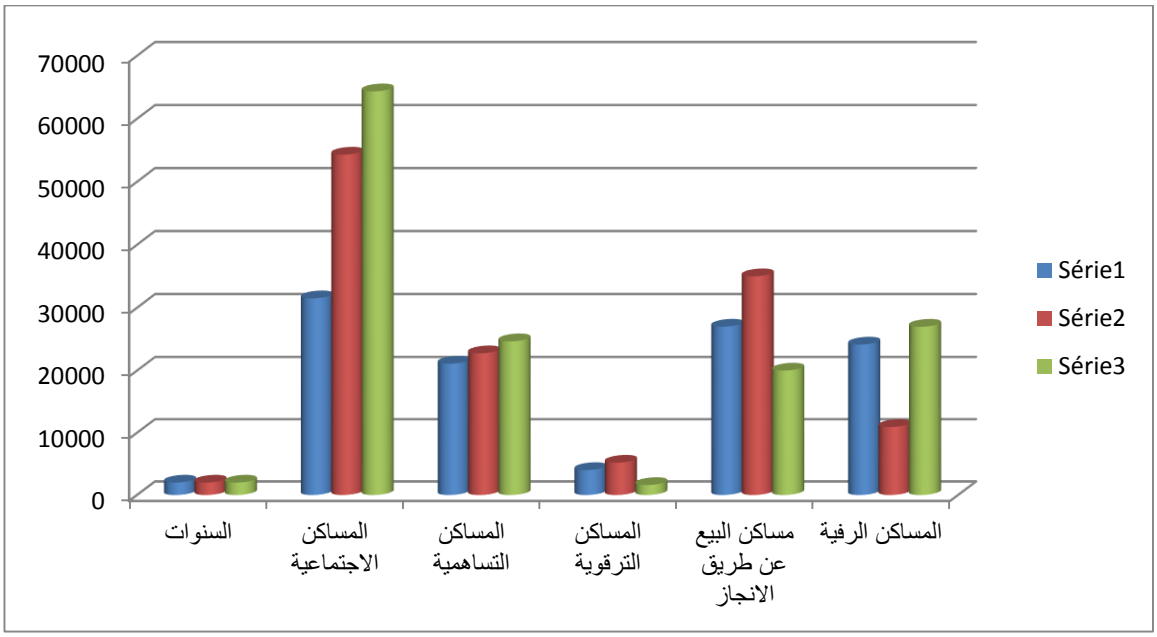

السنوات	2003	2002	2001
المساكن الاجتماعية	31503	54310	64355
المساكن التساهمية	21104	22774	24680
المساكنالترقوية	4013	5199	1610
مساكن البيع عن طريق الانجاز	27000	35000	20000
المساكن الرفية	24161	10941	26989

المصدر:محمد عمران سياسة السكن في الجزائر و دور مؤسساتها في حل أزمات السكن

ما يمكن ملاحظته الاهتمام الكبير بالمساكن الاجتماعية لأنها توجه للفئات الدنيا في المجتمع وبشكل اقل اهتمام منه تأتي المساكن التساهمية وتعثر المساكن الترقوية واحتلالها ذيل الترتيب،أما مساكن البيع عن طريق الايجار فيشهد تذبذب لتكون النسبة منخفضة في 2001 ثم تشهد ارتفاعا ثم تعود لتسجل انخفاضا نوعا ما.وكذلكالشأن بالنسبة للمساكن الريفية فارتفعت الحصيلة سنة 2001 ثم انخفضت لأقل من نصف النسبة لسنة 2002 ثم عادت مجددا ارتفع سنة 2003.

ـ في المجال الصحي: قد حققت الجزائر تقدما ملموسا إبتداءا من سنة 2002 في القطاع الصحي فقد شهد هذا المجال تغييرات جذرية وتوسع استفادة المواطنين من الخدمات الصحية نتيجة البرامج التي اتبعتها الحكومةوعلى رأسها توفير العلاج ومجانيته حيث تم اعتماد نظام صحي جديد في شهر ماي 2007 وتم فصل مؤسسات الصحة عن المؤسسات التي تضمن العلاج القاعدي وتم إستبدال قطاع الصحة المؤسستين هما: المؤسسة العمومية الإستشفائية والمؤسسة العمومية للصحة الجوارية، وقد إستفاد القطاع من 2005_2009 من 244 مليار دينار جزائري قيمة الإستثمارات العمومية لإنجاز ما يقارب 800 هيكل صحي جواري وتطبيق نظام جودة الخدمات الصحية (العلاجية، الوقائية الإستشارية).ليلائم إحتياجات المجتمع وخلال الفترة (2012_2014) شهد هذا القطاع تحسن ونوع من التطور الإيجابي وقطعت الجزائر عدة أشواط في القطاع الصحي خاصة أقسام التسيير والتجهيز وهذا لارتفاع أسعار البترول وقامت الدولة بإستثمارات ضخمة في شراء العتاد والتجهيزات الطبية خاصة في مجال التصوير الطبي.

وفي هذه الفترة لجأت الجزائر إلى فتح عدد من المراكز الإستشفائية في مناطق الجنوب الكبير في ورقلة وبشار، كما أعلن المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير الانجازات[1] وتجهيز المؤسسات الصحية لزهر بونافع عن إنجاز 3 مؤسسات إستشفائية جامعية عديدة قبل نهاية 2017 وقال أن العدد سيرتفع 24 مؤسسة وأن مجموع المؤسسات الصحية منذ الإستقلال إلى غاية 2014 من 13 مركز استشفائيا و31 مؤسسة إستشفائية متخصصة خاصة في مجال جراحة القلب وصحة الأم والطفل و224 مستشفى 1395 ومتعددة الخدمات من بينها 295 عيادة تتكفل بصحة الأم والطفل و 5545 قاعة علاج، 565 مؤسسة الجوارية و1309 وحدة للكشف المدرسي 111 مركز وسيط للصحة العقلية و21 مركز وسيط لمكافحة الإدمان على المخدرات إلى جانب 219 مركز لمراقبة مرض السل والأمراض الصدري، وسخرت الجزائر مجموع جهودها لمكافحة أمراض السرطان وفتح 50 مركز أشعة لعلاج المصابين والسعي لتطوير زراعة الأعضاء للتقليص من فاتورة العلاج بالخارج.[2]

3ـ في المجال التربوي: تم إدراجإصلاحات عديدة بتدخل أطراف عدة منها النخبة الثقافية والتي تعيش انقساما بين المطالبين بالتعريب والمفرنسون وماتلعبه هذه النخبة من إيهام المجتمع والسلطة بوجود أزمة في المنظومة والمفتشين والأساتذة التي تتميز بكفاءتها وخبرتها والمجتمع المدني ظهر دوره بعد دستور 1996 وأصبح يساهم

[1] ناصري فوزية، **تطور السياسة الصحية في الجزائر**، (ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014-2015)، ص 97-98 .

[2]، **مرجع نفسه** ، ص 99.

في العمل السياسي خاصة في صنع السياسة العامة إتحادية أولياء التلاميذ وجمعية أرباب العمل والصحافيين أما الأحزاب فهي تؤثر في صنع السياسة العامة في الجزائر عن طريق مشاركتها في المجالس المنتخبة كالمجلس الشعبي الوطني مجلس الأمة وعليه فإن الجزائر قد حققت مجموعة من الإنجازات تمثلت في:[1]

1_ بنية قاعدية تضم هياكل تربوية ضخمة حيث بلغ عدد الجامعات 36 جامعة و16 مدرسة وظنية 15 مركز جامعي وقسمان تحضيريان منهجان و 10 مراكز بحث و 05 وحدات بحثية و 03 وكلات للبحث العلمي و4584 متوسطة و1699 ثانوية.

2_ جزأرة كاملة للمشرفين على الشأن التربوي في مختلف مراحله ومستوياته.

3_ مخزون بشري ضخم ما يعادل ¼ السكان (7,661,023) في الدخول المدرسي (1999_2000) 4_ تحقيق مستوى عال من الديمقراطية ومجانية التعليم وتقليص الفوارق بين أبناء الجزائر.

5_ تطور ملحوظ للطلبة الجامعيين وزيادة التخصصات.

وتتأثر هذه المنظومة بالتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فالتغير الذي حدث سنة 1989 تطلب أن بتغير النظام التربوي ليلائم مرحلة جديدة وكذلك الظروف الدولية كسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الاتحاد الأوروبي كما أن المقاربات تبدلت فالتعليم في المدرسة الأساسية تبنى المقاربة بالأهداف غير أن هناك مقاربة أخرى تثمن إيجابيات الأولى وتهتم بالجوانب المعرفية والسلوكية والوجدان

[1] أحمد لشهب ، "صنع السياسية التربوية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد 11،(بم)، (ب ت)، ص 266_267.

المبحث الثالث: أزمات التنمية السياسية في الجزائر

خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى الأزمات التي مست النظام السياسي كأزمة الشرعية و أزمة التوزيع وأزمة التداول والأزمات التي مست المجتمع الجزائري كأزمةالهوية وأزمة الثقة والأزمات التي مست النخب في الجزائر.

المطلب الأول: أزمات على مستوى النظام السياسي ووظائفه

يعاني النظام السياسي من عدة أزمات أهمها:

1_ أزمة الشرعية:

لقد عانى النظام السياسي الجزائري من أزمة الشرعية حيث استندت النخبة العسكرية على شرعية ثورية فظل الجيش الضامن لها والممارس الفعلي للسلطة بالرغم من تأكيد دساتير الدولة ومواثيقها على أن الشعب وسيادته هي مصدر مشروعيته،فقد استطاع الجيش القيام بهذا الدور لتغلغل أفراد جيش التحرير في المناصب الحكومية.بعد الاستقلال وشكلوا النخبة السياسية التي سيطرت على الحكم بعد الانقلاب العسكري الذي قادهالهواري بومدين ضد حليفه القديم احمد بن بله[1]،إذ سعى النظام إلىإيجاد بديل أخر للشرعية الثورية هو الشرعية الديمقراطية والاعتماد على عائدات النفط فالسياسة الاقتصادية طغى عليها التبذير،الاختلاس الإهمال الانعدام المراقبة والفراغ القانوني والتنظيمي إضافةإلى مشكلة المديونية وأصبح بذلك القرار الاقتصادي في يد المؤسسات المالية العالمية كالبنك العالمي لإنشاء والتعمير وانعكس ذلك على الحياة السياسة والاجتماعية.[2]

2_أزمة التوزيـع:

تمثلت مظاهرها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على توفيق بين الاعتبارات الاقتصادية في التوزيع وبين تلك الاعتبارات الاجتماعية التي تفترض أن تقوم على أسس عادلة إذ كان بعض الباحثين يرد

[1] محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثاروالإصلاح**. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية 2010، ص128.

[2] بن ماحي، **مرجع سابق**، ص83-84.

الأسباب تلك الأزمةإلىالأعباء الاقتصادية التي واجهت النظام وفي مقدمتها انخفاض أعباء النفط والبعض يردها إلى سوء التخطيط والتسيير وغياب القيادة المناسبة للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها أموال و جهود التنمية خلال الفترة الماضية .[1]

3_أزمة الاندماج:

مايمكن ملاحظته أن المجتمع الجزائري يعيش انقساما تسيطر عليه بني قديمة تقوم على العلاقات الجهوية والعشائرية والعروشية والانقسام الثقافي والقيمي واللغوي بين مختلف النخب المسيطرة على المؤسسات الدولة إذ نجد المجتمع الجزائري يعاني اختلالات حادة في نظمه الاجتماعية وعلى مستوى سلم القيم بالإضافةإلى تزايد مظاهر عدم تكامل القطري إذ مازالت المناطق الشمالية تحظى بالاهتمام الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال كالجزائر، قسنطينة ووهران في حين يلاحظ إهمال كبير للمناطق الداخلية خاصة منطقة الجنوب البلاد فهناك فجوة واسعة بين الشمال والجنوب ومدن الشمالية في حد ذاتها ما يتعلق بالتنمية والاهتمام من طرف الحكومة.

4_أزمة التداول على السلطة:

إن احتكار السلطة يعنى البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة باختراق القوانين الدستورية، يظهر هذا السلوك السياسي في الأنظمة العربية وتبعث خطاهم السلطات الجزائرية بتعديل دستور 1996 بموجب القانون (08-19) في مادته الرابعة التي عدلت المادة 74 مدرجة مبدأ قابلية تجديد الانتخاب دون تحديد عدد العهدات الرئاسية علاوة على ذلك أصبح التنافس على رئاسة الدولة بعيد المنال فريسة الجمهورية يتم اختياره بالاستفتاء لابالانتخاب.

إن احتكار السلطة يقضي إلىإن تصبح هوية نخبة أو حزب سياسي تمثل قاعدة انتماء ومن ثمة إلى عدم الشرعية وتدخل المعارضة في صف السلطة وهذا كله يؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية[2].

المطلب الثاني: أزمات على مستوى المجتمع الجزائري و مؤسساته

هناك عدة أزمات هزت المجتمع الجزائري أهمه

:

[1] منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة الأزمة السياسية، **مرجع سابق**، ص47- 48.
[2] بكار فتحي، **مرجع سابق**، ص 168.

1_ أزمة الهوية :

تبدو أزمة الهوية من اخطر الأزماتالتي واجهت المجتمع الجزائري ذلك لانقسامه لعدة اتجاهات فالبعض منهم يتمسك بالاتجاه العربي والبعض الآخر يرى أنالإسلامأفضل بديل ليحقق التوازن المقصود في الشخصية القومية، في حين ارتبط بعضهم بالهوية البربرية الإفريقية ليستفيد التيار الإسلامي من هذا التشتت فهو يمثل قاعدة مشتركة بين العرب والبربر ليصعد من نشاطه فكان عاملا مهم في انهيار شرعية النخبات والمؤسسات الحاكمة لارتباط أزمة الهوية بأزمة الشرعية.[1]

2_ أزمة المشاركة:

في عهد الحزب الواحد غيبت المشاركة الشعبية في صنع القرار و بعد التعددية وفتح المجال السياسي لم يلبي الهدف المنشود في أية مشاركة شعبية فاعلة ومراقبة النظام السياسي في عهد الحزب الواحد ساد الاحتكار السياسي وسيطرة فكرة تسيير المركزي للشؤون السياسية، فهذا الحزب لم يكن إطار للمشاركة وأداة للرقابة وقناة لتوجيه أعضاء الحكومة بل كان مؤسسة من المؤسسات المرتبطة بالنظام السلطة، بالرغم من انه كان يظم قاعدة جماهيرية واسعة فقد كانت مجرد دوائر لتنفيذ القرارات التي يصدرها الرئيس وتوظيفها لتحقيق الاستقرار السياسي فكانت مشاركتهم تقتصر على العضوية في هذه التنظيمات والتصويت في العمليات الانتخابية مجرد إجراء شكلي لتزكية المرشح الأكثر وهذه التجربة السلبية ستترك أثارها على الانفتاح الديمقراطي وغياب اثر المشاركة حاليا بتعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال انحسار المشاركة السياسية واقتصارها على المشاركة في الانتخابات وبروز المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات.[2]

3_ أزمة ثقة:

أن تبادل الثقة بين الحاكم والمحكوم من عناصر الوعي السياسي وهذا ما يساعد في توفير مناخ سياسي كما إن ذلك يساهم في تطوير الحرية السياسية للمواطنين.

ففي الجزائر تم تشكيل لجنة تحقيق لما شهدته الانتخابات المحلية في 23 اكتوبر 1997 من تزوير ولجنة تحقيق أخرى في الاعتداء على النواب بعد قيامهم بتظاهرة ضد التزويروقد أثبتت تلك اللجنة عملية التزوير

[1] العمار، **مرجع سابق**،ص48.

[2] ليمام، **مرجع سابق**،ص 138- 139.

بتحويل أصوات بعض المواطنين من أحزاب إلى أخربوأوصت بمعاقبة المتسببين في التزوير وإعادةإجراء هذه الانتخابات فالمواطن الجزائري بدأ ينظر الانتخاب كآلية تكرار نفس النخب السياسية وتمثلت ردة فعله في النفور من الطبقة السياسية وعدم الاهتمام بالشأن السياسي وبالتالي ضعف المشاركة، وماساهم في توسيع الفجوة بين المواطن والنظام السياسي مجال الإعلام قبل صدور قانون 2012 الذي سيطرت عليه الدولة فأسلوبالإعلام لم يعكس واقع الأفراد الذين يتخبطون في مأسي يومية، إن شك الشعب في السلطة وفي المجتمع يؤديان إلى السلبية السياسية كما أن ثقافة الانسحاب وانعدام الثقة تدفعه إلى تجنب الأعمال الجماعية وتجنب الإدلاء بصوته.[1]

4_ ضعف مؤسسات المجتمع المدني:

رغم أهمية مؤسسات المجتمع المدني في دعم عملية التنمية إلا إن المهتم بنشاطها يلاحظ أن تنظيماتها تعاني الكثير من المشاكل والعراقيل أدت إلى محدودية دورها فبقي هامشيا أمامالتسلط الذي تمارسه الدولة، فشكليا تسمح بتواجد هذه الكيانات، فدستور1963 في مادته19 إذ تنص على ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات وكذلك الآمر بالنسبة لدستور 1989 ومانتصه من اعتراف للتعددية الحزبية والمشاركة السياسية والمصادقة على قانون الجمعيات31/90 الصادر 04 ديسمبر 1990 فبين سنتي 1991-1995 تم تأسيس حوالي 434 جمعية وفي مقابل ذلك تضع الدولة قواعد إجرائية تقيدها وتراقبها وتحد من حريتها وحلها إن اقتضى الآمر ذلك.[2]

المطلب الثالث: أزمات على مستوى النخب

لقد انقسمت النخبة الجزائرية إلى فئتين: فئة اقتربت من السلطة واستفادت من خدماتها وفئة همشت وتم إقصاءها.

تعاني هذه الفئة من عدة مشاكل سواء تعلق الأمر داخل النخب أو ما تعلق بعلاقتها بالسلطة، أن الوسط السياسي كمكان لتشكيل النخبة يكون أكثرأهمية من الأوساطالأخربكالأوساط الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية فهو يمثل مؤشر مادي على أهمية التراكم المادي والرمزي الذي يخدم المجتمع[3] وفي الجزائر ساهم إخفاق

---

[1] بكار، **مرجع سابق**، ص 162.

[2] يامنة أمينة نواري، **مرجع سابق**، ص 56 – 57.

[3] مصطفى حداب،**بنية النخب في الجزائر النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصدرها**. (ب م): مركز البحوث العربية والإفريقية،(ب ت)، ص23.

النخب في الجزائر إلى اتساع الفجوة بين المجتمع والدولة ووضوح ملامح القطيعة بينهماوالتيأدت في كثير من الحالات إلى غياب الثقة بالعمل السياسي، وتراجع الأمل بصلاح النخب الحاكمة فمنذ الاستقلال حتى بداية عهد التعددية الحزبية تدخل السلطة في تشكيل النخب وحشرها في معركة البناء والتشييد من اجل تعزيز السلطة أكثر من توفير الظروف الملائمة النخب للقيام بدورها.

لقد تميزت فترة الأحادية الحزبية بانتكاسة في عملية إنتاج وتشكل النخب في الجزائر، فقد أدت فكرة توحيد الدولة إلى رفض الاعتراف بالاختلافات والتناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية، بل قاومت كل من ينقد أو يعارض توجهاتهم، بل أكثر من ذلك صنعت العراقيل أمام الحركات والنخب التي تهدف إلى تحريك المجتمع وقد تم غلق العديد من قنوات التعبير المنظم والحر التي تهدف إلى الدفاع عن مصالح المجتمع وينبغي الإشارةإلى وجود ثنائية في بنية النخب رسمية والتي حازت على دعم النظام السياسي وأخرى غير رسمية لجأتإلى تعبير عن مصالحها خارج هذا النسق.[1]

وفي واقع الأمرأثرت عملية بناء الدولة في إنتاج النخب وكانت لأثار هذا البناء انعكاسات سلبية فطريقة بناء الدولة أفضتإلى طمس النخب ويمكن تأكيد هذا الطرح من خلال ثلاثة متغيرات:

1)شخصية السلطة:

أهم مايميزها هو سيطرة العقل السياسي والعسكري إذ صاحب هذه الهيمنة الرغبة في السيطرة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والأمنية تهميش معظم النخب الأحزاب السياسية والنقابات والصحافة ولا سيما أن المجتمع كتلة تخضع لتشكيل بالأوامر والقرارات والقوانين التي تشارك هذه الفئة المسيطرة في صياغتها.

2)الخيارات الاقتصادية:

أدت الخيارات الاقتصادية إلى الاعتماد على التكنوقراط للإشراف على تطبيق المشروع التنموي الذي تبنته النخبة الحاكمة إلا أن مصالح التكنوقراطية المتحالفة مع البيروقراطية،أفضت إلى قلب موازين الخيارات التنموية بمعنى إفراغ المشروع التنموي الذي يخدم الجماهير لصالح النخبة السياسية الحاكمة فقد أصبحت تتحكم

[1] مراد بن سعيد، **النخب والسلطة والايديويوجيا في الجزائر بين بناء الدولة والتغيير السياسي**، محاضرات في العلوم السياسية جامعة الجزائر،(ب ت)، ص85-86.

في الريع، مابرر هذا الوضع حرص هذه النخبة في استخدام وسائل الإكراه ضد أي حركة معارضة تطرح مشروعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي قد ينافس المصالح الاقتصادية لهذه النخبة.[1]

3)المنظومة التربوية:

لم تحوز المنظومة التربوية على أي متابعة جديد من قبل النخبة الحاكمة ففي الوقت الذي تولى الدول المتقدمة أهمية لهذا الجانب بحيث تحاول جعل المسالة الثقافية كمصدر وحدتها وتجنب تحويلها إلى مركز توتر اجتماعي وتوظيف ايدولوجي، ففي الجزائر يلاحظ غياب الإرادة السياسية وغياب الاتفاق بين أعضاء النخبة الحاكمة حول مرجعية صارمة لبناء المنظومة التربوية وهذا ما يعكس سلبا على بناء هذه المنظومة،مما أدى إلى ظهور تناقضات ثقافية واجتماعية أهمهاأبجدياتوأسس الهوية الوطنية مثل اللغة والثقافة وبعد مضى عدة عقود من الاستقلال ومنه عدم الاندماج الثقافي والاجتماعي[2] فقد أدىإخفاق النخبة الحاكمة في مهمتها المتعلقة ببناء الدولة الذي تزامن مع فشل في التعايش مع بعض النخب التي لا تقاسم السلطة توجهاتها إلى مرحلة جديدة هي مرحلة إذعان النظام للقوة النامية التي اكتسبتها بعض النخب خاصة نخب الحركة الإسلامية ومن ثمة إقرار التعددية السياسية وفتح النشاط أمام المجال الاجتماعي والسياسي للنخب التي كانت تنشط في السر.

لقد أفضى هذا المناخ الجديد إلى ظهور حركة نخبوية ما دفع بالعديد من المحللين إلى اعتبار الجزائر نموذجا ديمقراطيا،إلاأن هذا النموذج سرعان ما أصابه الضعف بفعل عدة عوامل تتعلق بسلوك السلطة الحاكمة وقصور بعض النخب من حيث تناقضها في توجهاتها وتغليب منطق المصالح والجمود الفكري الذي لازمها واعتمادها في سياسة نفي الآخر.

وإذاأخذنا علاقة المثقف بالسلطة:فيلاحظ استبعاد المثقفون من مواقع صنع القرار فلا يسمح له بأكثر من دور الموظف المنفذ للأوامر ما أدىإلى انتشار مشاعر سلبية كالإحباط،الحقد والعزوف افرز هذا الوضع مساندة بعض المثقفون السلطة ونيل رضي الطبقة الحاكمة لتجنب التهميش ما ساعد على فهم الازدواجية التي تعيشها النخبة المثقفة في الجزائر التناقض التام بين القول والعمل وبين الفكر والممارسة.

[1] مراد بن سعيد، **مرجع سابق**،ص88.

[2] **مرجع نفسه**،ص89.

خلاصة الفصل:

لقد امتدت جذور الدولة الجزائرية في القدم إلى عصر ماسينيساوصيفاقسوتاكفاريناس وفتح الجزائر عقبة بن نافع لتحط في رحابها دول عدة كالدولة الزيانيةوالرستمية ودولة الموحدين ليرسم معالمها الأمير عبد القادر، وتعرضت هذه الدولة عدة مرات للاستعمارأخرها الاستعمار الفرنسي، وبعد الاستقلال قامت النخبة ببناء الدولة على أسس منها اللغة العربية لغة رسمية والإسلام دين الدولة والاشتراكية منهجها. وتم تأسيس حزب جبهة التحرير الوطني وتأميم المحروقات وحدد دستورها السلطات الثلاث التشريعية،التنفيذية،القضائية وفي سنة 1989 تم إعلان التعددية السياسية فتأسستالأحزاب السياسية وتشكل بشكل جلي المجتمع المدني، وبهدف تحقيق مزيد من الديمقراطية ثم تبنى مجموعة من الإصلاحات وعلى رأسهاالإصلاحات السياسية أهمهاإصلاح دستور 1989، إصلاح دستور1996تعديل 2008 إصلاح قانون الانتخابات والإصلاحات الاقتصادية تمثلت في استبدال المنهج الاشتراكي بالنظام الرأسمالي والإصلاحات الاجتماعية التي شملت قطاع الصحة، قطاع السكن، قطاعالتربية والتعليم ولا يمكن الحديث عن التنميةالسياسية في الجزائر دون الحديث عن الأزمات التي مست النظام السياسي كأزمة الشرعية وأزمة التوزيع وأزمة الاندماج والأزمات التي هزت المجتمع الجزائري كأزمة الثقة، أزمة الهوية، أزمة ضعف مؤسسات المجتمع المدني والأزمات التي مست النخب منها إقصاء وتهميش هذه النخب.

الفصل الثالث:

الجامعة كفاعل في التنمية السياسية بالجزائر

تمهيـــــد:

تعتبر التربية والتعليم في مختلف دول العالم المتقدم والمتخلف منها على حدا سواء أحد أهم أسس تطوير خدمة المجتمع، الذي بدوره يتطور ويتكيف للاستجابة مع تحديات العصر. وتعلو الجامعة هرم المؤسسات التعليمية فهي منظومة ديناميكية يتم بواسطتها نشر المعرفة وإنتاج مختلف أساليب البحث العلمي في كل المجالات، فهي تمثل المنبع الذي يعمق فيه الطالب معارفه ويتاح له فرصة التخصص وفي هذا الوسط تكتمل شخصية الشباب الجامعي الذي يدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات ومسؤوليات.

وخلال هذا الفصل تم التطرق في **المبحث الأول** مفهوم ونشأة ووظائف الجامعة وأهدافها أما **المبحث الثاني** فتم تناول الجامعة الجزائرية من خلال نشأتها وتطورها والقانون الأساسي المنظم للجامعة الجزائرية (05/99) وواقع سياسة التعليم العالي في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة. وفي الأخير تم التطرق في المبحث الثالث إلى مجالات تدخل الجامعة في التنمية السياسية من خلال دورها في التنشئة السياسية و تكوين النخب السياسية وترقية الثقافة السياسية وتعزيز الديمقراطية وروح المواطنة.

المبحث الأول: الجامعة مدخل نظري

لقد حظيت الجامعة عبر العصور بأهمية بالغة بين مؤسسات المجتمع، فهي مؤسسة اجتماعية تهتم بنشر العلم والمعرفة وإعداد الطالب فيصبح فرد أكثر نضجا واستعداد لفهم الأشياء لخوض غمار الحياة العامة.

المطلب الأول: مفهوم الجامعة وأهدافها

لقد تعددت مفاهيم الجامعة ومن بينها:

ما ورد في الموسوعة البريطانية على أنها معهد خبر للدراسات العليا يتألف من كليات الآداب والعلوم ومدارس للمهنيين ومدرسة خريجي الدراسات العليا وهذا المعهد يملك حق صنع الدرجات العلمية في ميادين الدراسات المختلفة.[1]

يعرفها **هاشم فوزي** بقوله: هي مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية، والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي ولها عدة مرادفات كالكلية المعهد الأكاديمية مجمع الكليات التقنية المدرسة العليا.[2]

أما **عليبوكميش**فيرى:"أنها أحد المؤسسات التربوية الهامة في المجتمع فهي التي تقوم بتزويد المجتمع بالكفاءات واليد العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية وكذلك إمداده (المجتمع) بالقيادات التي تعمل على إدارة وتسيير شؤونه هذا بالإضافة إلى إجراء البحوث العلمية التي تعود بالنفع على المجتمع وتساهم في تنميته وتطويره.[3]

وبالنسبة**علي إبراهيم حقي:** فإنها تمثل حرم حقيقي للعلم والمعرفة تتمتع بالحماية والرعاية والمراقبة لضمان سير التعليم والبحث العلمي والخدمة الاجتماعية بصورة ناجعة ومفيدة لتطوير البلاد عمليا وفكريا.[4]

---

[1] كريمة حوامد، **دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة الأولى والثانية علوم السياسية**، دراسة ميدانية بجامعة باتنة (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة،2007-2008)، ص 70.

[2] هاشم فوزي، دباس العبادي وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي**. الأردن: الورق للنشر والتوزيع، 2009، ص 62.

[3] علي بوكميش، "رؤية حول كيفية تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية الشاملة"، **مجلةالجامعة وقضايا المجتمع**، العدد 07، أدرار، 2004، ص 149.

[4] رافع إبراهيم حقي، **واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية والطموح إلى الجودة**.الإمارات العربية المتحدة: 2006 ص 384.

وعليه يمكن القول أن الجامعة هي مؤسسة تربوية يلج إليها الطالب بعد إكمال دراسته الثانوية واجتيازه لامتحان النهائي، تعمل على تكوين الإطارات في مختلف المناصب لقيادة المجتمع.

2_ أهـداف الجامـعة:

تختلف أهداف الجامعة عن مختلف المؤسسات الأخرى فتأتي أهدافها لتلبية احتياجات المجتمع، فهي لم تعد تقتصر على الإعداد لنيل مؤهل بل أنها تعمل على ما يلي:

_ تقديم مجالات التدريب على المهن والحرف والإرشاد الزراعي والصحي والتثقيف.

_ صنع القيم والمبادئ وذلك بحسن الاستفادة من التراكم العلمي والقيمي.[1]

_ الانفتاح على العالم ومواكبة العصر.

_ تطوير التكنولوجيا لخدمة الأفراد وتطويع وسائلها لخدمة الاقتصاد والاجتماع والرفاهة وتحسين نوعية الحياة.

_ تكوين الباحثين والعلماء والإطارات من أجل قيادة المجتمع.[2]

_ تخريج الكفاءات الفنية لتغطية سوق العمل القادرة على تطوير الإنتاج.

_ إنجاز البحوث العلمية باستخدام أفضل الموارد لتحقيق أكبر من القدرات بأقل قدر من التكاليف.

_ المساهمة في الحركة الفكرية ونشر الوعي بين أفراد المجتمع.

_ رفع القدرة الانتاجية للفرد وجعل التعليم عملية مستمرة تتبع التقدم الهائل في المعرفة.[3]

المطلب الثاني: تاريخ نشأة الجامعة وتطورها

شهدت الجامعة عدة تطورات إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في وقتنا الحاضر

فقد ارتبط ظهور الجامعة بالهدف المعرفي والعلمي الذي أنشأت من أجله، وعليه فإن الجامعات مرت بمراحل ازدهار وركود فترتبط بمدى استجابة الجامعة لاحتياجات المجتمع وقدرتها على التكيف مع المتغيراتالخارجية ففي عصر النهضة والعصر الحديث انعزلت الجامعات عن مجتمعاتها، وعند ظهور الاكتشافات الجغرافية وتطور التجارة وبروز تيارات فكرية جديدة وما على الجامعة إلا التكيف مع هذه المتغيرات فبداية فقد ركزت على البحث في الأمور الفلسفية واللاهوتية أمثال وليم شكسبير، وكبلر جاليليو جاليلي جيمس

[1] سالم المعوش، "دور الجامعة في أحداث التحول الاقتصادي والتنمية"،**مجلة الحقيقة**،أدرار، 2004، ص 230.

[2] عبد الله عبد الدائم، **التربية والتنوير في تنمية المجتمع الغربي**. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005ص243 .

[3] جمال محمد أبو ألوفا، **الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم**،(ب م)، دار المعرفة الجديدة، 2008، ص89.

وات توماس جيفر سون هيجل والغريب في الأمر أن الجامعة كانت ينظر لهاباستهتار وشك وذلك ناتج لمواقف العزلة التي اتخذتهالعدة أسباب.

العامل الأول: حرص الجامعات على القيام بالدور الذي حدد لها ويتلخص في إعداد قادة وتدريبهم لتمثل الشعب والكنيسة.

العامل الثاني: تتمثل في نقل المعارف باتباع المناهج المدرسية وهذا ما جعلها غير قادرة على تنمية المعارف وتطويرها بوضعها في قالب جامد أدى إلى صد أبوابها أمام المعارف الجديدة واستمر هذا الوضع إلى أن حدثت عدة تغيرات اجتماعية وثقافية دفعت الجامعة إلى مراجعة نفسها ونظمها وتجلى ذلك فيما يلي:

أ_ تغيرات في المبادئ والمسلمات الأساسية والمنهجية في دراسة الظواهر فقد أدى ازدهار الحركة العلمية إلى طرح قضايا فكرية مختلفة مع كل من فرنسيس بيكون خلاله مشروعة التجديد العظيم الذي يحاول من خلاله إصلاح الفكر وتجديد المنطق وتغيير منهجية البحث، وبعد ديكارت من خلال مؤلفاته مقال في المنهج تأملات ميتافيزيقية أسس الفلسفة حيث حاول تأسيس النزعة العقلية ثم كتب سبينوزا إصلاح الذهن ونشر كتاب العقل.[1]

وقد أدى هذا التطور الهائل إلى بروز نظريات جديدة كأفكار جاليلو جول طبيعة الحركة في الكون ثم أفكار نيوتن ونظرية دراوين حول أصل الكائنات الحية وتطورها لتخالف الأفكار الدينية المتعلقة بشأن الكون.

ب_ تغيرات اجتماعية تخص المحيط الخارجي للجامعة تتمثل في ظهور حركة التصنيع والتي بدورها أدت إلى تكون المدن كثيرة السكان نتيجة هجرة أصحابالأرياف نحو المدن كان لهذا تأثير على السلوك الاجتماعي وظهور الطبقة المتوسطة كفاعل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هذا ما هيأ مناخ جديد لإخراج الجامعة من عزلتها. وحركت عجلة الفكر داخلها من أجل المساهمة في بناء مجتمع جديد، ومن أجل تحقيق هذا المطلب كان عليها إدخال تعديلات في بيئتها تواكب هذه التغيرات الفكرية والاجتماعية وقد كانت أولى الجامعات ظهوراجامعة **بولونيا** بإيطاليا **وجامعة أكسفورد** ببريطانيا.[2]

وفي المشرق الإسلامي يعتبر المسجد أقدم صور الجامعة، فنجد المسجد النبوي بالمدينة المنورة أول المدارس العربية، وهناك من يرجع ظهور الجامعة إلى العصر العباسي إذ يمثل المسجد مؤسسة لإنتاج المعرفة إلى جانب مهمته في أداء الشعائر الدينية، ومنه تأسست عدة مدارس عربية في ربوع الخلافة الإسلامية ومن أشهرها مسجد البصيرة تونس (635م) مسجد الكوفة (638م) مسجد الفسطاط بمصر (641م) جامع القيروان تونس (670م) مسجد الأقصى القدس (691م) جامع الأموي بدمشق (714م) مسجد قرطبة ببلاد الأندلس

[1] يوسف سيد محمود،**أزمة الجامعات العربية**، (ب م)، الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص 26_27.

[2] سيد محمود، **مرجع سابق**، ص 29.

(786م) جامع القرويين في مدينة فاس (875م)، وعليه ففي العالم الغربي لعبت الجامعة دورا رئيسيا في صناعة أفكار المجتمع وزيادة المستوى الفكري والثقافي واستطاعت هذه المؤسسة المحافظة على مكانتها في المجتمع وتوظيف المعطيات الدينية لخدمة الرأسمالية بينما تقهقر دور الجامعة في العالم الإسلامي وتخلت عن طابعها التقليدي الذي يعكس صورتها التي كانت عليها في العصر الذهبي.[1]

المطلب الثالث: وظائف الجامعة

للجامعة عدة وظائف نذكر منها:

1_ البحث العلمي:

إن الهدف الرئيسي لأية مؤسسة جامعية هو توسعة المعرفة من خلال نشاطات الأساتذة في الجامعات ومراكز البحوث، ويحتاج هذا النشاط إلى آليات وأدوات وأجهزة وتسهيلات وباحثين أكفاء فينعكس ذلك التقدم على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

2_ التـعلـيم:

يعنى التعليم الجامعي بتثقيف الطالب في مختلف مجالات المعرفة ومحاولة العمل على تطوير قدرات الطالب التفكيرية باعتماد آليات السؤال، وما يمكن ملاحظته أن التعليم الجامعي في البلدان النامية أصبح يركز على التعليم الذي يعتمد على الحفظ الأمر الذي جعل المعرفة تنحصر داخل كرسات يمتحن فيها الطالب مع نهاية الفصل الدراسي لينسى كل ما تعلمه ما إن خرج من قاعة الامتحان.

3_ الخدمة الاجتماعية:

يكمن هذا الدور في الاستفادة من المعرفة المتطورة في الجامعات بشكل مباشر دون المرور بالمؤسسات الربحية، ففي مجال تصميم المدن تقدم مراكز التصميم الموالي الجامعات خدمات لتطوير وتحسين البيئة من خلال مشاريع تقوم على نظريات حديثة.[2]

4_ إعداد القوى البشرية:

تعتبر من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم العالي منذ نشأته وتتخصص بإعداد المتخصصين في المهن التي يحتاجها المجتمع، وقد تطورت مختلف الاختصاصات الجامعية تزامنا مع تطور العلوم ففي القرن

[1] أحمد شاطرباش، **الثقافة السياسية لطلاب الجامعات دراسة ميدانية في جامعة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 171_ 172.

[2] إبراهيم حقي، **مرجع سابق**، ص 348.

التاسع عشر اهتمت الجامعة بالهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية وفي القرن العشرين أضيفت تخصصات جديدة كالصحافة والاقتصاد والسياسة والشؤون العالمية وإدارة الأعمال.

وكان الهدف الأساسي للجامعة هو تقديم مستوى عال من المعرفة يهدف تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب وإعداد قوة بشرية لسد احتياجات المجتمع فهي مؤسسة إنتاجية تعمل على تكوين الكوادر البشرية والقيادات والاستثمار في الرأسمال البشري هذا ما جعلهاتساهم بدور في تنمية المجتمع وتفعيل مؤسساته بما تخرجه من كفاءات، كل هذا جعل المسؤولية تتضاعف لجامعات الدول المتخلفة أكبر منها في الدول المتقدمة لأن عليها الإسراع بمعدل النمو.

المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية

خلال هذا المبحث تم التعرض إلى نشأة وتطور الجامعة الجزائرية منذ الفترة الاستعمارية إلى سنة 2013 ثم أهم قانون إصدار لتنظيم هذه المؤسسة قانون (05/99) ليختتم بالإصلاحات الجديدة في سياسة التعليم العالي نظام ل.م.د.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجامعة الجزائرية

تأثرت الجامعة الجزائرية بالسياسية الاستعمارية الفرنسية

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي والقارة الإفريقية وكانت طلباتها متمركزة في العاصمة وموجهة لأبناء الأوروبيين حيث كانت سياستها تقوم على أساس الفصل بين الجزائريين والأوربيين مع محاربة الثقافة العربية الإسلامية.

وأعيد تنظيمها سنة 1909 وهي الجامعة الوحيدة التي ورثتها الجزائر عن فرنسا بعد الاستقلال وتتكون من كليات هي: كلية الأدب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية العلوم والفيزياء كلية الطب والصيدلة.

وقد أنشأت الجامعة الجزائرية في الواقع لخدمة أبناء المستوطنون وظلت محافظة على روحها الفرنسية في نشاطاتها وأبحاثها وطلبتها ولم يتخرج منها الجزائريون إلا بعد الحرب العالمية الأولى حيث تخرج منها محامي فقط، ولم يؤسس بها قسم للغة العربية والثقافة العربية كنظيرتها اللغة الفرنسية ويعود ذلك أن المستعمرين كانوا ينظرون للتعليم أكبر خطر يهدد وجودهم في الجزائر وتكملة لهذه السياسة العنصرية كانت أبواب الجامعة

الجزائرية موصدة في وجه الشباب الجزائري المتعطش للعلم والمعرفة[1] ولذلك فإن أغلبية الأطباء والمحامين والصيادلة الجزائريين الذين كانوا يزاولون أعمالهم قبل الثورة قد تخرجوا من جامعة فرنسا وليس جامعة الجزائر بمصاريف باهضة وشاقة.

كان الطلبة الجزائريون يمثلون طالب واحد لكل 15342 من السكان وقد بلغ تعدادهم 10 ملايين سنة 1954، وكانت السياسة التعليمية الفرنسية تهدف إلى تعليم كل الأوربيين وتجهيل ما أمكن تجهيله من الجزائريين.

وفي 19 ماي 1956 قام الطلبة الجزائريون بمغادرة مقاعد الدراسة وإعلان الإضراب عن التعليم والالتحاق بصفوف الثورة وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام ظروف صعبة أهمها الفقر والجهل والأمية والركود الاجتماعي والاقتصادي.[2]

1_ مرحلة التسيير التلقائي من1962-1969:

لقد وجدت الجزائر بعد الاستقلال نفسها في مواجهة التخلف وتحدياته من أمية وفقر، وأمام منظومة تربوية غربية كان مفروض على الدولة تحقيق طموحات الجماهير في التنمية وإبراز مكونات الهوية والبعد الثقافي.

وقد كان أهم ما تعانيه الجزائر إعادة الاعتبار للغة العربية وإدماجها في المنظومة التربوية،بعد انتزاع حريته عبر الشعب باستمرار عن تمسكه بالقيم الوطنية المستمدة من التراث الثقافي العربي الإسلامي من خلال تأسيس المدارس الحرة والمعاهد التقليدية وإرسال البعثات الطلابية إلى المشرق وتأسيس القطاع الجامعي بجامعة واحدة وبلغ عدد الطلاب سنة 1962 حوالي 2725 غالبيتهم من أصل أوربي فكان الهدف الأساسي لجامعة الجزائر تكوين الإطارات العلمية الجزائرية الكفيلة بتحقيق التنمية.[3]

وشهدت هذه المرحلة أولى الأفكار المهتمة بإصلاح التعليم العالي مع التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية كما أحدث انقلاب 1965 الكثير من التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومع هذه التحولات انتبهت الحكومة إلى البحث العلمي إلا أنها لم تكن كافية. وقد اعترفت الحكومة الجزائرية بأهمية التربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجسد ذلك من خلال المخطط التنموي في الفترة 1967-1969.

---

[1] ماجستيرقسم سلماالإمام،**صنع السياسة العامةفي الجزائردراسةحالة السياسة التعليميةالجامعية 1999-2007**، (مذكرة العلومالسياسية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 2007-2008)،ص 104.

[2] الإمام، **مرجع سابق**، ص104.

[3] **مرجع نفسه**، ص 105_ 106.

وقد عرفت هذه المرحلة تطورا محسوسا في عدد الطلبة الذي قدر بـ 10756 ما أثار الكثير من المشاكل على مستوى الهياكل الجامعية بالإضافة إلى ضعف التأطير كما أن الجزأرة كانت ضعيفة إذ قدر عدد الطلبة خريجييهافي هذه المرحلة 20% من مجموع الطلبة المسجلين وهذا يعود إلى عدم التلاؤم بين محتوى التكوين والخصوصيات العامة التي تميز المجتمع الجزائري عن باقي المجتمعات وكذا انعكاس المنظومة التربوية الفرنسية على النظام التربوي في الجزائر.

2_ مرحلة الشروع في الإصلاحات من 1970- 1979:

شهدت هذه الفترة اتجاهات جديدة في مسيرة التعليم العالي وكان أول مشروع التعليم العالي في 1970/07/21 وفي سنة 1971 تم الشروع في الإصلاح الشامل للتعليم العالي وأتى هذا الإصلاح بحزمة من الأهداف والمبادئ، حيث منح أدوار جديدة للجامعة الجزائرية لتكون أكثر ارتباطا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد سعى المسيرون إلى الإصلاح بهدف إحداث ثورة ثقافية، وقد تزامن هذا الإصلاح مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي أكد على ضرورة السعي لتحقيق فعالية التكوين.

وفي إطار التوسع في عدد الجامعات تأسست جامعة العلوم والتكنولوجيا في كل من الجزائر ووهران وعنابة بحيث صار عدد الجامعات سنة 1976 ستة جامعات وارتفع عدد الطلبة ليصل إلى 51510 سنة 1979، ولوحظ نقص في هيئة التدريس فلجأت النخبة الحاكمة إلى الاستعانة بالأجانب وتميزت هذه المرحلة بتوسيع استخدام اللغة العربية في مختلف التخصصات بلغت 30% سنة 1978.

وفي هذه الفترة كان جل اهتمام الأساتذة منصب على حل المشاكل المتعلقة بالمدرجات والمخابر والأقسام وتحقيق حرية الجامعة في التسيير والسهر على تنمية البحث العلمي وإعادة النظر في ميزانية التعليم. وبظهور ميثاق 1975 الذي كان يحمل بين طياته فكرة القانون الأساسي الخاص بالجامعة وقد أنشأ هذا المشروع سنة 1979 لكنه تعرض للنسيان بعد وفاة الرئيس هواري بومدين واتسمت هذه المرحلة بتوجه سياسي إيديولوجي خاضع لأهداف النظام السياسي حيث كانت القيادة تابعة للحزب الواحد ذات التوجه الاشتراكي وقد تم توجيه الجامعة لإعداد الفرد المؤمن بهذه الإيديولوجية.[1]

[1] الإمام، **مرجع سابق**، ص 109.

_ مرحلة إعادة النظر واستمرار الإصلاحات من 1980 إلى 1990

:

في هذه المرحلة استمرت الإصلاحات وجاء المخطط الخماسي الأول لتدعيم إصلاح التعليم العالي تم التنسيق بين مختلف المؤسسات الممثلة للاجتماع وارتفع خلالها عدد الطلبة بالإضافة إلى تطور تعداد الأساتذة وتطورت عملية جزأرةسلك التدريس لتصل إلى 70%.

بصدور مرسوم رقم 83/ 544 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983 أول قانون أساسي نموذجي للجامعة تجسد نمط تنظيم وتسيير إداري للجامعة الجزائرية.

وبالنسبة للهياكل تم توفير 48 ألف مقعد خلال المخطط الخماسي وتم إنشاء 17 مركز جامعي فظهرت عدة مشاكل كالاكتظاظ داخل المدن الجامعية والمشاكل البيداغوجية الناتجة عن ازدواجية اللغة وما انجر عنها من مشاكل كبرى كمشكلة البطالة، وما كان على الجامعة إلا أن تحدث تغيرات على مستوى أهدافها وسياستها وبنيتها لتحقيق الثورة الصناعية والزراعية والثقافية وفي هذه الفترة ظهرت جامعة التكوين المتواصل كمؤسسة موازية للجامعة الكلاسيكية.

4_مرحلة الانفتاح 1991-1998:

اتسمت هذه الفترة بعدم الاستجابة للمطالب المطروحة خلال مدةالإصلاحات المتعاقبة نتيجة الزيادة في التوجه البرغماتي وتحت تأثير التخطيطالاستعجالي للتكفل بأعداد الطلبة المتزايدة ظهرت عدة مشاكل منها:

- نقص عدد الأساتذة وهذا يعود إلى أن الجامعة في عهد الاحتلال كانت مغلقة في وجه الجزائريين.
- تعرضت الجامعة إلى ضغوطات ومطالب اجتماعية واقتصادية جديدة.

وما ميز هذه المرحلة استمرار تطور المعطيات الكمية المتعلقة بإعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومن أبرز العقبات ضعف المردود الكلي للقطاع الجامعي.

وعليه لا تزال الجامعة تسيير نحو وتيرة إصلاحات وهذا ما نادت به الوثيقة الخاصة بتطوير المنظومة التربوية والنهوض بالبحث العلمي.[1]

وفي سنة 1998 تم تعديل المرسوم رقم 83 – 544 والقانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي.

5_ المرحلة 1999إلى 2007:

منذ 1998 عرفت الجامعة عدة تغيرات بعد تعديل 98_11 صدر القانون رقم 99–05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والذي صنف الجامعة على أنها مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وثقافية ومهنية.

وتميزت وضعية القطاع الجامعي بتراكم المشاكل البنيوية والبيداغوجية والاجتماعية وتهميش الأسرة الجامعية من طرف واضعي السياسة الجامعية كل هذا سبب أزمة الجامعة الجزائرية ما أدى إلى إضراب الأساتذة عبر محطات مختلفة وتم تسجيل ركود خلال هذه المرحلة على مستوى التكوين. ومنذ سنة 2000 لم تعد سياسة الجزأرة مطروحة كما كانت في السابق على الرغم من النقص الذي عرفته الجامعة خلال العشرية السابقة بعد هجرة الإطارات إلى الخارج ما تطلب اللجوء إلى نظام التدريس بالمشاركة حيث يتولى مهمة التدريس المعتادة مدرسون منتدبون تستند إليهم الوظائف التعليمية.وعلى نفس المنوال تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 03 – 279 المحدد لمهام الجامعة وحسب إحصائيات 2007 فيوجد 60 مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية وانتهت السنة الجامعية 2005 – 2006 بتخرج 11290.[2]

---

[1] الإمام،**مرجع سابق**، ص110–111.

[2] عباس سمير، "الثقافة التنظيمية وعلاقاتها باستراتيجيات التغير في الجامعة الجزائرية"، **مجلة المؤسسة**، العدد 04، جامعة الجزائر(ب ت)، ص 18.

[2] غياظ وافية،**سياسية إصلاح التعليم العالي في الجزائر نظام ل.م.د** (2004–2013)،(مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 2012–2013)، ص 31–32.

وحددت وزارة التعليم العالي وقطاع البحث العلمي استراتيجية من 2004 – 2013 لتطوير هذا القطاع حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تطبيق إصلاحات شاملة تعنى بوضع هيكل جديد بأطوار تكوينية ليسانس ماستر دكتوراه هذه الهيكلة تستجيب للمعايير الدولية وارتفاع بذلك قدرات الاستقبال البيداغوجي إلى حوالي 1100000 مقعد سنة 2012 واتساع مخابر البحث أغلبها في مجال العلوم الإنسانية تفوق 880 مخبر وتعميم التزويد بالأنترنت في معاهد الجامعة الوطنية.[1]

ما يمكن قوله أن هذه الإصلاحات كان هدفها ترقية الجامعة الجزائرية وجعلها في مصف جامعات الدول النامية ان لم نقل الجامعات العالمية، إلا أن الواقع يعكس حال أخرى فلقد انخفض مستوى الطالب وذلك لتكثيف البرامج والحصص دون أن يستوعب شيئا واعتماد التكوين على التلقين دون تنمية روح المبادرة والابداع فنمت لدى الطالب روح الاتكالية واقتصار مطالعته على البحوث المقدمة فأصبحت معارفه وإدراكاته محدودة.

وأصبحت غاية كل طالب هي الحصول على الشهادة كل هذا جعل الطالب يفقد المكانة المرموقة التي كان يتميز بها في السابق ويخرج للمجتمع باحث عن منصب عمل لتلبية حاجياته الاجتماعية دون أن يفكر في تنمية هذا المجتمع.

المطلب الثاني: القانون الأساسي المنظم للجامعة الجزائرية

لقد صدرت عدة قوانين تنظم الجامعة الجزائرية ومن أهمها قانون رقم 99-05.

تم إصدار هذا القانون في 18 ذي الحجة سنة 1419 الموافق لـ 04 أفريل 1999 والذي يتضمن تحديد الأحكام على المرفق العمومي الخاص بالتعليم العالي وفي المادة الثانية ادرج مفهوم التعليم العالي بأنه كل نمط للتكوين والبحث ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي ويقوم هذا المرفق بتنمية البحث العلمي والتكنولوجي ورفع المستوى العلمي والثقافي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الترقية الاجتماعية ويهدف التعليم العلمي إلى تحقيق الموضوعية في المعرفة واحترام تنوع الآراء.

يسهر التعليم العالي على ضمان :

- التعليم العالي للتدرج.
- التكوين العالي لما بعد التدرج.
- يساهم في التكوين المتواصل للمدى الطويل والقصير.

ويشترط في الالتحاق بمعاهد التعليم العالي النجاح في شهادة البكالوريا أما على مستوى ما بعد التدرج فالتكوين في الدكتوراه ينبغي أن يسبقه تكوين لنيل الماجستير فمنحت المادة 19 الدولة صلاحية إعطاء الدرجات لشهادة التعليم العالي ونصت المادة 20 تعتبر شهادة التعليم العالي دبلوما وطني بالإضافة أن يعمل التعليم العالي في مجال البحث على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينه في كل التخصصات.[1]

وتضمنت المادة 25 مساهمة التعليم العالي في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على توجيهها، يربط التعليم العالي علاقات مع جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويساهم في تطوير الثقافة ونشر المعارف ويحفز الإبداع والابتكار ودراسة التاريخ والتراث الثقافي.

ولتحقيق هذه الأهداف تضع الدولة تحت تصرفها اعتمادات التسيير والتجهيز دون المساس بمجانية التعليم لذا يمكنها استغلال براءات اختراع والمتاجرة بمنتجات نشاطاتها.وتتشكل الجامعات من كليات ويمكن أن تنشأ كلية خارج المدينة.

وتنص المادة 43 المعدل بالقانون رقم 200-04 بإنشاء هيئة استشارية تدعى "الندوة الوطنية للجامعات وهيئة جهوية للتشاور والتنسيق والتقييم".

تتشكل الأسرة الجامعية من الطلبة الذين حصلوا على شهادة البكالوريا ومسجلين لدى مؤسسات التعليم العالي ومستخدمي قطاع التعليم العالي ويستفيدوا الطلبة من منحة دراسية وإعانات غير مباشرة من الدولة ومن الضمان الاجتماعي ويخضع الطلبة المستفيدون من الخدمات الاجتماعية للقانون الداخلي للمؤسسة الذين يستفيدون منها.

يسريعلى مستخدمي قطاع التعليم العالي نفس القوانين التي تسري على المؤسسات والإدارات العمومية. ويتكون سلك التعليم من أساتذة باحثين استشفائيين جامعيين. كما تعد مؤسسة التعليم العالي فضاء لحرية التفكير والبحث والإبداع. ونصت المادة 59 يشترط في التعليم والبحث الموضوعية وتقبل احترام الآراء المخالفة.

ويتمتع الأساتذة بقدر من الحرية دون الإخلال بقواعد الأدب والأخلاق. كما أنه يمكن للطلبة الانضمام إلى الجامعات ويتمتعون بحرية الإعلام والتعبير ويتكفل رؤساء مؤسسات التعليم العالي بحفظ النظام العام في الحرم الجامعي وحمايته.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية قانون رقم 99_05 ، المؤرخ في 18 ذو الحجة 1419 الموافق لـ 7أفريل 1999 يتعلق بالقانون التوجيهي للتعليم العالي،**الجريدة الرسمية**، العدد24 بتاريخ7أفريل 1999 ص5-6.

وعدل هذا القانون بالقانون رقم 08- 06المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 وبموجب هذا القانون تم إلغاء المواد من 6 إلى 21من القانون 99-05 وتعوض بالمواد التالية من 06 إلى 21 حيث تتضمن هذه المواد ما يلي :[1]

يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي ثلاثة أطوار يهدف **الطور الأول:** تمكين الطالب من اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها. ما يمكنه من تقييم قدراته وتوجيهه حسب قدراته وينظم هذا الطور في تشكيل ميادين تحتوي شعبا موزعة في تخصصات فالطور الأول يخص حاملي شهادة البكالوريا ويتوج بشهادة الليسانس أما **الطور الثاني** يشمل تكوين أكاديميا وتمهيديا يسمح هذا التكوين لتعميق معارفهم والطور الثاني يخص طلبة الليسانس بتنظيم مسابقة ويتوج بشهادة الماستر ويتوج **الطور الثالث** شهادة الدكتوراه بعد مناقشة مذكرة وتقييم شهادات التعليم العالي، هي شهادات وطنية تملك الدولة وحدها صلاحية تسليمها والاعتراف بمعادلتها، ونصت المادة 21 مكرريستطيع الحائزين على شهادات التعليم العالي أو شهادات أجنبية معترف بمعادلتها التسجيل لمتابعة دراسات في الطور الثاني أو الثالث والمادة 04 نصت على تعديل المادتان 22 و39 يضمن التعليم العالي في مجال التكوين المتواصل لتحسين المعارف ونصت المادة 39 أن المراكز الجامعية هي مؤسسات للتعليم العالي ويمكن أن تترقى إلى جامعات وفق مقاييس بيداغوجية والمادة 40 يمكن إنشاء مؤسسة عمومية وفتح مجال التكوين العالي لمؤسسات خاصة بحيث يمكن إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي بشرط الرخصة يقدمها وزير التعليم العالي مع توفير مجموعة شروط منها تمتع المدير بالجنسية الجزائرية، وتوفير التجهيزات والأساتذة واستجابات المؤسسة لاحتياجات التنمية الاقتصادية وتوفر رأسمال الاجتماعي، تساوي الرأسمال الاجتماعي الذي يشترطه التشريع لإنشاء شركة مساهمة واحترام عناصر الهوية الوطنية والخصوصيات الدينية والثقافية بالإضافة إلى أنه لا يمكن خوصصة المؤسسات الجامعية العمومية.[2]

أما إنشاء مؤسسات أجنبية خاصة للتكوين العالي فيخضع إلى اتفاق ثنائي ويسجل لدى المؤسسات الخاصة المترشحين الحائزين على شهادة البكالوريا وينبغي على المؤسسة الخاصة تطبيق برامج التعليم وشروط الانتقال والحائزين على شهادات من المؤسسة الخاصة يمكنهم التسجيل في الطور الثاني والثالث وعلاوة على ذلك تخضع المؤسسة الخاصة للمراقبة الإدارية والبيداغوجية والمتابعة والتقييم وفي حالة عدم احترام يمكن لوزير

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية ، قانون 08_06 المؤرخ في 16 صفر 1429 الموافق لـ 23 فبراير 2008، يعدل ويتمم القانون 99_05 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419 الموافق لـ 4 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، **الجريدة الرسمية**، العدد 10، بتاريخ 20 صفر 1429 الموافق لـ 27 فبراير 2008، ص 39.

[2] قانون 08-06، **مرجعسابق**، ص39_ 40.

التعليم سحب الرخصة.ولا يمكن غلق المؤسسة الخاصة في أول أو منتصف السنة الجامعة وإذا تم غلقها في نهاية الموسم يحول الطلبة إلى الجامعات القريبة منهم ونصت المادة فيتكريس كفاءة الأساتذة الباحثين لتأطير الطلبة المترشحين لنيل شهادة الدكتوراه بتأهيل جامعي يسلم حسب الكيفيات وفي انتظار تنظيمه في شكل أطوار، أما التكوين العالي في العلوم الطبية فيبقى خاضعا للأحكام المعمول به عند تاريخ صدور هذا قانون.

وطرح المرسوم التنفيذي رقم 04_180 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1425(الموافق لـ 23 يونيو 2004 يحدد صلاحيات مجلس أداب وأخلاقيات وتشكيلته وسيره.

المادة 02: يقترح المجلس على الوزير تدابير الخاصة بقواعد أداب وأخلاق المهنة الجامعية ويكفل احترامها وتشمل المبادئ والقواعد والتقاليد التي يجب تسيير مهنة الأستاذ والمبادئ والقواعد التي تسير العلاقات بين الأساتذة ومكونات الأسرة الجامعية.

التدابير المطبقة إذ ما تم الإخلال بمبادئ أدب وأخلاق المهنة الجامعية والتدابير التي تضمن صراعات الأساتذة وكذا النشاطات التي تساهم في الترقية العلمية والثقافية.

أما الفصل الثاني تعرض لتشكيلة المجلس من 15_20 عضو يختارهم الوزير على أساس كفاءاتهم العلمية وأخلاقياتهم برتبة أستاذ التعليم العالي لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وفي حالة انقطاع عهدة أعضاء المجلس يتم تعيين عضو جديد للمدة المتبقية من العهدة.

المادة 06: ينتخب أعضاء المجلس من بينهم رئيس ونائب رئيس.

العهدة 04: سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

المادة 07: على أن للمجلس نظامه الداخلي ويصادق عليه، ويجتمع المجلس مرتين على الأقل في السنة في دورة عادية باستدعاء من رئيسيه.

وتنص على أن إعداد جدول أعمال الندوات العادية يتم من طرف الرئيس ويعرضه على الوزير الذي يمكنه إضافة أي مسألة.

المادة 10: يرى ضرورة معالجة المجلس لها.

وتنص المادة 12 على أن لا تصح اجتماعات المجلس إلا بحضور 3/2 أعضائه على الأقل.[1]

المطلب الثالث : واقع سياسة التعليم العالي في الجزائر (نظام ل.م.د)

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الحكومة، مرسوم التنفيذي رقم 04_180 المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1425 الموافق لـ 23 يونيو 2004، يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره،**الجريدةالرسمية**، 27 يونيو 2004 العدد 41، ص23.

لقد تبنت عدة دول أوروبية نظام ل.م.دوتبعتهم الجزائر لإصلاح السياسة التعليمية.

1 مفهوم النظام الجديد ل.م.د :

إن النظامل.م.د: هو مراجعة للتعليم العالي تسعى لتطبيقه الدول الحريصة على نموها الاقتصادي وهذا ما فعلته الدول الأوربية وفق برنامج بولون الذي كان تكملة لبرنامج ايسارموسموندوس الذي ظهر في 1986 يسمح بثلاث جامعات أوربية بالاتحاد من أجل تحضير شهادة الماستر المشتركة يتم اقتراحها على طلبة جامعة غير أوربية.

إذن فنظام ل.م.د هو وسيلة تعليمية جديدة في الجامعة الجزائرية مستورد من أوربا يخضع لنظام اقتصاد السوق والعولمة، فالجزائر وجدت نفسها خاضعة لهذا النظام عندماتبنت المنظومة التربوية مجموعة إصلاحات فكان نظام ل.م.د خاضع لعاملين الأول خارجي والثاني داخلي، الأول تمثل في إتباع النظام بما فيه من سلبيات وايجابيات وإسقاط لهذا النظام مثلما ما استورد والثاني الامتناع عن تطبيقه بالجزائر إلى مطبات لا يحمد عقباها.

وشرع في تطبيق هذه السياسة الجديدة منذ 2004 كخطوة أولى من جامعة باب الزوار وجامعة بجاية دون تهيئة الأرضية فقد أجبر الأستاذ بعد عطلة صيفية أن يطبق نظام لا يعرف عنه شيئا سوى ما قرأه في القوانين الإجبارية الغير خالية من الفراغات القانونية.[1]

2 أهداف نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية :[2]

– تقويم سلبيات نظام التعليم العالي لتحسين نوعية التكوين ليتأقلم مع المهن الجديدة.

– تكييف نظام التعليم العالي الجزائري مع المعايير العالمية لتتحول الجامعة الجزائرية إلى قطب للإشعاع الثقافي والعلمي.

– ترقية استقلالية الجامعة بيداغوجيا.

– تحقيق تأثير متبادل بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي وربطها بسوق الشغل.

– جعل الجامعة تتفتح على العالم الخارجي خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

---

[1] أسماء هارون، **دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلميةتحليل النقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام**(مذكرة ماجستير قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010)، ص 111.

[2] علصالحي،**نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية بين الواقع والقوانين**، يوم دراسي بعنوان إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والأفاق، يوم 22 أفريل،2013 جامعة البويرة ، الجزائر، ص13.

- تشجيع وتنويع التعاون الدولي.
- تحسين ظروف استقبال الطلبة ومراقبتهم وتسهيل حركتهم بين الجامعات الجزائرية والدولية.
- تطوير مناهج التقييم.

3 الهيكلة الجديدة للتعليم العالي :

3-1ليسانس :

يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على 6 سداسيات وينطوي على مرحلتين تتمثل الأولى في تكوين قاعدي متعدد التخصصات والثانية في تكوين متخصص لها غايتان الأولى مهني والثانية ذات طابع أكاديمي.

3-2الماستـــر :

يحتوي على وحدات تعليمية موزعة على 4 سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب تحصل على شهادة أكاديمية.

3-3 الدكتوراه:

تتكون من 6 سداسيات من أهدافه:

- تحسين المستوى عن طريق البحث.
- تعميق المعارف في تخصص موحد.

ويتوج هذا الطور بشهادة الدكتوراه بعد مناقشة الأطروحة.

ولإنجاح هذا ينبغي مرافقة الإصلاح بالإجراءات التالية:

1 في مجال الـــتـأطير:[1]

- وضع مخطط لتكوين المكونين.
- تحفيز التكوين لدى الأساتذة والباحثين والإطارات.
- تسخير كافة الإمكانات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير.

[1]أيمن يوسف،**تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية**،(مذكرة ماجستير قسم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الجزائر 2007-2008)، ص 57_58.

- اشتراك الكفاءة الجزائرية المقيمة في الخارج من خلال اتخاذ التدابير التحفيزية.
- تدعيم مساهمة الإطارات والكفاءات من خارج القطاع لتنشيط الأدوات والأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية.
- ترقية الطرق التعليمية الحديثة عبر استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- إعلام الأساتذة ومسيري البيداغوجيا وتحسيسهم بمضامين الإصلاح.

2 في مجال البيداغوجيا:[1]

- تكييف الأنظمة التالية:التقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.
- تثمين الأعمال التطبيقية مع مختلف الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج.
- تثمين التربصاتالمهنية.
- استحداث أنماط تكوين جديدة تقوم على تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- مراجعة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجح.

3 في مجال الخريطة الجامعية:

إعادة توزيع الخريطة الجامعية بشكل يجعلها تدمج سياسة الموقع والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية وترقية أقطاب الامتياز من أجل تحقيق التوازن ما بين التكوين وإمكانيات المؤسسة الجامعية والواقع الاجتماعي والاقتصادي.

4 في مجال تنظيم الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث:[2]

- وضع هياكل تقوم باستقبال الطلبة وتوجيههم.
- تنظيم التربصات في الأوساط المهنية ومتابعتها.
- تقييم التعليم.
- تكوين فرق بيداغوجية وفرق التكوين.
- العمل بنظام الوصي لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.

5 في مجال تسيير وتقييم المؤسسات الجامعية:

إدخال نمط جديد للتسيير مبنى على الحكم الراشد يهدف إلى:

---

[1] أيمن،**مرجعسابق**، ص 59.

[2]**مرجع نفسه**، ص 60.

- تحسين القدرات في مجال التسيير مسؤولي المؤسسات.
- تدعيم روح الحوار والتشاور.
- تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان الجودة.
- قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية

6على مستوى التعاون الدولي:[1]

تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين وإرساء نظم تعليمية جديدة وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على :

- خلق فضاءات جامعية وإقليمية ودولية تهدف إلى ترقية التعاون وتشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية.
- دعم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين والمردودية.
- القيام باستراتيجية تقوم باستقطاب الكفاءات الوطنية المتواجدة في الخارج.

7 في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية:

من خلال :

- وضع استراتيجية تسعى إلى إرساء مناخ جامعي يقوم على الحوار والتشاور.
- إصدار قانون أساسي خاص للأساتذة والباحثين يضع الأستاذ في خريطة النخبة الوطنية.

المبحث الثالث : مجالات تدخل الجامعة في التنمية السياسية

خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى دور الجامعة في التنشئة السياسية، وفي إعداد الإطارات السياسية وترقية الثقافة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية وروح المواطنة.

[1] أيمن، **مرجع سابق**، ص 61.

المطلب الأول: دور الجامعة في التنشئة السياسية

تبدأ التنشئة السياسية من الأسرة فالمدرسة فالرفاق فالجامعة

تكتسي التنشئة السياسية أهمية في تأسيس مجتمع قوي ومتين يؤمن بالحرية والديمقراطية والمساواة واحترام الآخر ونبذ العنف والإرهاب والتطرف وعليه ينبغي أن تغرس هذه القيم عبر المؤسسة التعليمية التي تكون مرافقة للفرد عبر مراحل تطور حياته وتعتبر الجامعة قمة المؤسسات التعليمية وبذلك من المتوقع أن يكون لها دور مهم في التنشئة السياسية وأن تكون أكثر مؤسسة قادرة على إكساب الطلبة أساليب التنشئة السياسية لأن التنشئة عملية تعليم بدرجة أولى كما أنه من المفروض أن يكون الطلبة في هذه المرحلة العمرية على درجة كبيرة من الوعي والحرية في التعبير عن آرائه.[1]

فالجامعة توفر فرص المشاركة السياسية من خلال انتخابات إتحاد الطلبة في كليات الجامعة إضافة إلى أنشطة المؤتمرات والملتقيات والندوات التي يتم فيها الحوار والمناقشة بين الطلبة والأساتذة واستضافة الوزراء والنواب والسماح للطلبة للمشاركة في مظاهرات احتجاجية على قضايا معينة. والجامعات في الماضي كانت مصدر المظاهرات والثورات لطرد المستعمرين وقد أوضحتدراسة العامري حول المشاركة السياسية للشباب أن للجامعة دور التنشئة السياسية لذلك فقد أوصت بتدعيم الدور الذي تقوم به الجامعة في هذا المجال بتدريب الشباب على ممارسة الديمقراطية.[2]

والتمهيد للدخول في الحياة السياسيةأشارت دراسة العامري إلى أن أشكال المشاركة تتعدد حيث تبدأ من الاهتمام بالأمور السياسية لتنتهي للترشح لعضوية المجالس النيابية ما يصعب على الطلبة الوصول إليها فالمشاركة تقتصر على متابعة الشأن السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية أو التصويت والانضمام للأحزاب كما يشير **كامبل Cambell**إلى أنه يوجد إتفاق واسع حول أهداف التعليم الذي ينتج مواطنين صالحين وهو الأمر الذي يهيئ ناخبي الأمة كي يتفاعلوا مع العملية السياسية فالتعليم يهيئ الطلبة لعدم التعصب واحترام آراء الآخرين والتسامح السياسي والاجتماعي.

[1] هناء حسني محمد النابلسي، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، (ب ت)، ص 144.

وكشفت دراسة سبايزو SPIEZIO التي حملت عنوان فن التدريس والعمل واللاعمل السياسي حول الاتجاهات الجامعية تجاه السياسات والخدمة العامة وهي دراسة على مستوى البلاد،[1] تتناول طلبة الكليات يجريها معهد السياسة في جامعة هارفارد، بهدف جمع البيانات حول آراء الطلبة ومواقفهم من السياسة والخدمة العامة، جرت هذه الدراسة من سنة 2000 إلى 2001 ف 80 % من الطلبة قد شعروا وبأن التجديدات المؤسسية والمنهجية يمكن أن تكون فعالة من منطلق تعزيز المشاركة السياسية.[2]

1- إذ منح وقت أطول لتدريس الأساسيات حول كيفية المشاركة الفعالة وتوفير موقع الكتروني لتزويد الطلبة بالمعلومات السياسية بما فيها طرق المشاركة.

2- أقامت الكليات شراكة مع الحكومة المحلية وقدمت استحقاقات للطلبة الذين شاركوا في الخدمة العامة.

3- كان للطلبة اتصال مباشر مع الموظفين المنتخبين والمرشحين السياسيين وأعضاء الحكومة.

4- استحداث لجنة عمل سياسي موجهة للطلبة تقوم بتدريبهم للمشاركة السياسية ومساعدة الشبان على الدخول في انتخابات المراكز الفيدرالية ومناصب الولاية.

5- توعية الطلبة أكثر وأخذ أمثلة من الواقع الحي وكيف يمكن للشباب إحداث فروقات سياسية. والجامعات يمكنها إعداد الشباب لأداء أدوار معينة وذلك باستغلال مجهوداتهم في الخدمة الوطنية، بإقامة ندوات تثقيفية وتوجيهية بشكل مستمر قد يدعم مشاركة الطلبة الجامعيين.

ودخول الطالب في حوار مع أساتذته وزملائه حيث ذلك يمكنه من عرض رأيه في عدم التعصب وتعلم لغة الحوار ليشارك في اختيار من يمثله في الاتحادات الطلابية ويرشح نفسه إذا وجد نفسه أهلا لذلك ويعرض برنامجه أمام الآخرين. وتوفر له الجامعة استخدام الوسائل المتاحة ويلتحق بعضوية التنظيمات الطلابية من خلال ذلك يتعلم فن القيادة وتحمل المسؤولية والتعاون مع الآخرين. كما أن على الشباب الجامعي أن لا يمتنع عن الاشتراك في التنظيمات الطلابية فهذه التنظيمات أصبح لها وزن ودور حيال التوجهات السياسية والقرارات التي تتخذها الدولة وما لها من أهداف كمحاربة الجهل والأمية ودراسة المشاكل الاجتماعية السائدة ووضع الحلول لهذه المشاكل ضمن تصورات[3] عملية والمساهمة في أنشطة الحفاظ على البيئة والتصدي لبعض معوقات التنمية بعد اشتراكهم في دورات تدريبية لنشر الوعي بمثل هذه القضايا وذلك للمساهمة في أنشطة مواجهة

---

[1] النابلسي، **مرجع سابق**، ص 145.

[2] **مرجع نفسه**، نفس المكان.

[3] ميلود ولد الصديق، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي دراسة حالة المجتمع الطلابي لجامعات الجنوب الجزائري** (أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2012-2013)، ص 172.

الأزمات التي أصبحت تتكرر وغالبا ما تكون هذه الأزمات مفاجئة وقد تسبب خسائر مادية وبشرية في المجتمع، فالأزمة تكون التهديد المفاجئ وضيق الوقت وعدم توفر المعلومات بشكل كاف وينبغي التحرك بسرعة وفاعلية للتقليل من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

المطلبالثاني: دور الجامعة في تكوين النخب السياسية

الجامعة مؤسسة اجتماعية تهتم بنشر العلم والمعرفة وإنتاج إطارات المستقبل.

يشهد العالم ثورة علمية وتكنولوجية لا مثيل لها من قبل وتمثل قفزةنوعية إلى الأمام وهي الموجة الثالثة بحسب تعبير إلفين توفلر، هذه الموجة التي تأتي بأسلوب حياة إنتاج جديد تماما وبمؤسسات وشركات ونقابات مستقبلية غير مألوفة كل هذا يستدعي تفاعلا جديدا من قبل مؤسسات المجتمع لصياغة تفكير وشخصية الجيل الجديد الذي يتحمل عبء مسؤولية بناء المستقبل.

وتعتبر الجامعات من المؤسسات المهمة التي تساهم في بناء المجتمعات ولها من المميزات والخصائص ما يجعلها في المقدمة لأنها تحتل منذ القدم مكانة لقيادة المجتمع وهي مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والمنبع التي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح والتطور.[1]

تعمل الجامعة على تلبية احتياجات سوق الشغل من الإطارات والكفاءات البشرية التي لديها مستوى عالي وتساهم في دفع عجلة التنمية إلىالتقدم والتطور فهي موارد بشرية نوعية قبل أن تكون كمية.وفي ظل التحولات الحاصلة على البيئة في القرن الحادي والعشرين ازداد الطلب على هذه الموارد البشرية.

إن اهتمام السلطات بالرأسمال البشري سيوفر الكمية والنوعية التي تحتاجها البلاد.وعليه فإن الجامعة هي تكوين عالي يحدث على المستوى المعرفي لتزويد الطالب بالمهارة وإعداد رأسمال البشريالذي يتمتع بالكفاءة ورفع مستوى الأداء فالجامعة تعمل على إنتاج رأسمال البشري.[2]

وتسعى مختلف الدول لاحتلال مكانة في ركب البلدان المتقدمة واضعة في الحسبان أن العلم هو السلاح الذي يدعم رأسمال في صقل وبناء القوة البشرية المؤهلة التي يكون باستطاعتها رفع التحدي ومواجهة مختلف المشكلات والعراقيل. وتنتج الجامعة نخبا سياسية، إذ تعتبر النخبة السياسية بمثابة القوة الفكرية التي عليها أن تقوم بدورها الوطني والإنساني في أية دولة كانت خاصة البلدان النامية حيث تتصف بالموضوعية والعقلانية

[1] زوبيري، **مرجع سابق**، ص 235.

[2] كاهي مبروك،**مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل**،(مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية العلوم الإنسانية والإعلام جامعة الجزائر 2010-2011)، ص 38-39.

والإنصاف ويزداد دور النخبة السياسية ويتضح دورها أكثر عند التعرض للأزمات سواء الداخلية أو الخارجية ويكون بتقديم الآراء الوطنية التي تساهم في عملية البناء والتنمية.[1]

وللنخبة السياسية عدة وظائف متميزة بهاعن باقي النخب ويعود ذلك إلى أن النخب الأخرى مثلها مثل المواطنين التي لا تبالي بالسياسية ولا يمكنها تشكيل رأي سياسي وتتلخص معظم وظائف النخبة في:

_ تحقيق التوازن السياسي والاجتماعي وذلك بإنشاء تنظيمات سياسية وتقسيم الأدوار والانتقال المنظم بين المراكز السياسية.

_ قيام العمل السياسي في شكل مؤسسات في ضوء ضوابط وأسس محدودة تكسب النسق السياسي الشرعية، فالتنظيم السياسي يبرز عدد من المزايا أهمها قانونية العملية السياسية وعقلنيتها.

_ توجيه الاقتصاد حسب إيديولوجية النخبة الحاكمة فهي التي تملك وسائل الإنتاج وتعبئة الجماهير من خلال الخطاب السياسي والعمل على إرساء الديمقراطية واستغلال وسائل الإعلام للتأثير على المجتمع من أجل إخضاع الطبقة المحكومة للمشاركة السياسية.

وعليه فالنخبة بهذا تعتبر وسيلة لتحقيق التنمية السياسية كما أن النخبة السياسية لا تقتصر على النخبة الحاكمة أو النخبة التي تسعى للوصول إلى السلطة للمساهمة في التنمية بل بتنوعها تكثر الأفكار والآراء حول النهوض بالتنمية السياسية التي تعتبر هدف أي مجتمع.

وتؤهل الجامعة نخبا سياسية إذ تم الربط بين الجامعة كمؤسسة اجتماعية والنظام السياسي القائم ويبدو جليا انه رغم هذا التحسن العام في مستوى مسارات النخب فإن الشباب الجامعي لا زال يسعى لخوض تجربة الانتخابات ودخول عالم الصفوة من خلال رصيدهم المعرفي وما يمتلكونه من شهادات.

وقد ظلت الجامعة ولفترة طويلة أبرز مجال لحضور النخب لكونه يتأسس بالضرورة على الاهتمام برأسمال بشري ويتجه نحو ترقية البحث العلمي ولا تعد الجامعة مشتلارئيسيا ومسارا لإنتاج وتكوين النخب فقط بل ممرا ضروريا لكل من يرغب في الانتماء إلى دائرة النخبة.[2]

المطلب الثالث: دور الجامعة في ترقية الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية أحد فروع الثقافة العامة للمجتمع

[1] باقي، **مرجع سابق**، ص 64_65.

[2] زبيري، **مرجع سابق**، ص236.

وتتشكل الثقافة السياسية أساسا من أنساق متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية وهي حصيلة تفاعل الخبرة التاريخية والموقع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويعتبر كل من ألموندو سيدني وفيربامن الأوائل اللذان وضعا تعريف للثقافة السياسية فعرفاها على أنها نمط الاتجاهات والتوجهات الفردية تجاه السياسة والتي يشترك فيها أفراد النظام السياسي.

وتعريف آخر للثقافة السياسية أنها عبارة عن نظام متكامل من المعتقدات الواقعية والرمزية المعبرة اتجاه الواقع السياسي كما هو قائم.[1]

ويبدو جليا من التحليل التاريخي للمجتمعات النامية أن الجامعة باعتبارها مكان للدراسة والسياسة في آن واحد ولها دور في عملية التحديث من خلال إعداد الكوادر وتكوين الذات السياسية لطلبتها سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي إذ أن دور الجامعة السياسي يكمن في التكامل السياسي والتنشئة السياسية والتجنيد السياسي وإعداد الصفوة السياسية، وامتد دور الجامعات من نطاق البحث الفردي إلى اهتمام هيئات عالمية كهيئة اليونسكو التي اهتمت بدراسة التنظيمات الطلابية و الطابع السياسي للجامعة والضغوطات السياسية على الجامعة، فالجامعات لم يقتصر دورها على مهامها التقليدية المتمثلة في الإعداد العلمي والمهني، فأصبحت الجامعات تمثل مجتمع له العديد من الخصائص السياسية مثلالمتغيرات العالمية والمحلية الداخلية، ويتضح ذلك خلال عام 1968 حيث كان يمثل الكثير من الانعكاسات السياسية الجامعية.

وتعددت الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب السياسية للجامعات الحديثة في مختلف بلدان العالم، وللتنظيمات الطلابية دور أكثر أهمية في تشكيل الثقافة السياسية للشباب، ويعد اتحاد الطلبة من أبرز أشكال التنظيمات الطلابية التي تهدف إلى تثقيف الشباب اجتماعيا على ممارسة بعض أشكال الديمقراطية من خلال الحكم الذاتي والمشاركة.[2]

وعليه تبدو أن عملية التثقيف السياسي هي أساس بناء الوعي السياسي وتنميته لدى الجامعيين ضرورة لابد منها خاصة في الوقت الحالي لذا عليها أن تحرص على مردودية التعليم ليس من حيث التحصيل العلمي فقط بل كذلك من حيث الاكتساب والإدراك وتكوين طلبة واعيين وأن تستغل الأساليب الأحسن وتوفر الظروف الملائمة لتنمية هذا الوعي دون حدوث مشاكل واضطرابات، ويكون ذلك بطريقتين الأولى تتمثل في التثقيف

---

[2]وسام صقر،**الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009**الماجستير قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة غزة 2009-2010)، ص 21.

1محمد سليم الزبون، حسام محمد سعيد أيوب، **دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهةطلابتها**، العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد 42، 2015،ص 1511.

السياسي الرسمي من خلال المقررات الدراسية التي تهدف إلى تزويد الطالب بالمعلومات الأساسية التي تساعده على بناء تصورات والقدرة على التحليل والتفسير وذلك من خلال ما يتعلمه في الأعمال البحثية حتى يستطيع التحكم في أدوات التحليل العلمية، بالإضافة إلى ما تحتويه برامج الدراسة من تعميق معارف الطلبة عن بلدهم وحكومتهم وتنمية مشاعر الحب والولاء والطريقة الثانية من خلال المناخ السائد في الحرم الجامعي[1]، فالجامعة تعتبر وحدة اجتماعية لها جوها الخاص، والذي يساعد في إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية وتحديد توجهاته ورأيه ولا يعني هذا أن الطالب يتثقف سياسيا داخل الكلية بفعل محتوى المقررات الدراسية فقط بل أيضا بالاستدلالات التي يخلص إليها نتيجة خبرته التعليمية علاوة على ذلك فإن الجامعة تمثل مصدر للخبرات خارج نطاق الأسرة وهي امتداد للمدرسة بجميع أطوارها التعليمية.ومن ثمة لا يمكن إنكار تأثيرها على شخصية الطالب واتجاهاته ويتم ذلك من خلال النظام السائد فإن كان مركزيا ينعكس ذلك على الشباب حيث يتعلمون الطاعة والخضوع ويتجلى ذلك في نظم الحزب الواحد.

أما في البلدان الغربية وغيرها من الدول التي تتبع نظما تعليمية أقل مركزية وأكثر مرونة فإن الشباب يكتسب قيم المشاركة وإبداء الرأي ويتعلم مبادئ الحوار الجماعي فالنظام الجامعي الذي يقوم على إشراك الطالب في إدارة الجامعة يشجع الطلبة على تعلم قيم المبادرة والحوار والمشاركة.[2]

أما في البلدان النامية فإن عدم إشباع الحاجيات الأساسية والمشاكل التي يتخبط فيها كل من الطلبة وهيئة التدريس من أهم العراقيل التي تعوق الجامعة عن تأدية دورها في الثقافة وتنمية الوعي السياسي حيث أن ارتفاع تكاليف المعيشة نجد أن الطلبة يواجهون واقع اقتصادي واجتماعي مرير لا يفي بطموحاتهم ولا بمتطلبات حياتهم الأساسية بعد استكمال رحلة تعليمهم ويتعرضون بعد التخرج لتحديات اقتصادية خاصة بالعمل والزواج وكل ما يتطلبه تحقيق المكانة الاجتماعية، وما يترتب عن ذلك بالشعور بعدم الاطمئنان على حاضره ومستقبله فيكون انصراف عدد من الطلبة إلى الشغل إلى جانب مزاولة دراستهم وبالتالي يكون اهتمامهم الأول التشبث بالمهنة التي توفر لهم دخلا يشبع حاجاتهم المادية وانصرافهم عن المشاركة في الحركات الطلابية وعدم الانتظام في الحضور وأحيانا غيابهم كليا ما يؤدي إلى رسوبهم وانقطاعهم عن الدراسة زيادة إلى تدني مستواهم الثقافي ووعيهم السياسي.[3]

---

[1] شاطرباش،**مرجع سابق**، ص 101.

[2] شاطرباش، **مرجع سابق**، ص 202.

[3] **مرجعنفسه**، ص 215-2016.

وعليه فإن الجامعة مؤسسة اجتماعية حالها كحال مجتمعها فإذا كانت البلاد تعيش في حال من اللاستقرار أو فاقدة للحريات الأساسية فذلك يؤثر سلبا على الحياة داخل الجامعة حيث لا يوجد سبيل لتنمية وعي طلابي في ظروف لا تتسم بالحرية والديمقراطية.

وختاما يمكن القول أن مهمة الجامعة شاقة فعلى الجامعة أن تتصدى للمشكلات التي تواجه الطلبة الوافدين إليها وأن تضع لها الحلول المناسبة ثم تعمل على تثقيفهم سياسيا وتشكيل وتنمية الوعي السياسي لديهم وتربية مواطن يهتم بقضايا وطنه ويشارك بفعاليته في الحياة العامة وترسيخ قيم معينة تتصل بالوطنية واحترام السلطة والإيثار.

المطلب الرابع: دور الجامعة في تعزيز الديمقراطية وروح المواطنة

تعتبر الديمقراطية الهدف الأسمى التي تسعى لتحقيقه مختلف الشعوب

لا شك أن الدعم السياسي للديمقراطية في المجتمعات هو ضمان توحدإرادة المجتمع والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية وبناء دولة المستقبل لذا فإننا بحاجة تكامل بين كل من التربية والإعلام والثقافة الأمر الذي يتطلب مسؤوليات ومهام تربوية لتنمية الوعي بثقافة الديمقراطية ومسؤوليات المواطنة.

وعلى ضوء هذا فإن فهم الحياة الديمقراطية تعني شعور الفرد بالمسؤولية وغاية مسؤوليته هي أمن الوطن وبناء مستقبله وحدود هذه المسؤولية تعنى بتظافر الجهود المجتمعية لدعم دور الدولة ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي[1] وإذا عدنا لنظريات التحديث فإنها تفترض أن التعليم يساهم في تمكين المواطن من ممارسة المواطنة الفاعلة وتكوين آراء والمشاركة في مداولات عقلانية وهذا يكرس قابلية المجتمعات للديمقراطية.

لقد كان الطلاب سادة الجامعة فهي الرابطة التي تربط الطلبة بغرض التعلم ومع تحول الجامعة إلى نوع من الحرم الجامعي الذي يفرض على السلطة أن تحترمه وتكمن أهمية الجامعة في درجة استقلالها، ومع تعميم التعليم في أوربا وانضمام فئات كثيرة من المجتمع. تمكنت هذه الجامعات من تحويل هذه الفئات إلى قوة دافعة تسمح بزيادة النخبة العلمية وبتفاعل مع الاقتصاد الوطني من صناعة وتجارة وخدمات، كان تعميم التعليم في الغرب وديمقراطية العملية التعليمية عاملين مهمين في تطوير العلم والمعرفة، وقد نشأت في الجامعات نظريات

[1] عبد الودود مكروم،**مصر في عيون شبابها**. مصر: مركزدراسات القيم والانتماء الوطن (ب ت)، ص 01.

اقتصادية واجتماعية محافظة وطردت النظريات النقدية خارج الجامعة ثم عادت إليها بعد عدة تغيرات سياسية وفكرية.[1]

حتى أصبح النقد جزء من الممارسات الجامعية وساهمت الجامعة في تطوير تقاليد وتبادل الرأي وفي إثبات أو نفي وجه النظر بشكل عقلاني وشاركت في تأهيل المثقف في الحياة العمومية وفي جميع الحالات ساهمت في تخريج متخصصين.

وبعد الحرب العالمية الثانية طرأت على الجامعة تحولات عدة فأصبحت لا تستبعد النزعات النقدية بل تحفزها.في الدول العربية تأسست جامعات واعدة وشهدت انطلاقة جيدة بين الحربين العالميتين إلى الستينات من ناحية مستوى التعليم والأهداف وتوفير حد أدنى من استقلالية الجامعة لكنها كانت مقصورة على نخبة معينة من أبناء العائلات الميسورة الحال. وأنشأت الأنظمة الجمهورية وأقيمت جامعات كثيرة وتم تعميم التعليم لتلبية حاجيات القطاع العام من كوادر إدارية وتقنية، وتمكن أبناء الفلاحين والفئات المحرومة من التعلم ومن هنا أصبح التعليم الوسيلة الرئيسية للانتقال من الطبقات الفقيرة إلى الطبقات الوسطى وكسر حلقة توريث التعاسة والفقر عبر الأجيال ليتمكن هؤلاء من أن يكونوا موظفين وضباط وأطباء ومهندسين إلا أن تعميم التعليم في نهاية الأمر كان على حساب المستوى العلمي، واستمرت نخبة مابين الحربين وتلاميذها في العمل والتدريس في الجامعات وفي الوقت نفسه تفاعلت الدولة السلطوية في الجامعة ولم تحترم استقلاليتها وحرمها وتدخلت أجهزة الأمن فقيدت حرية التعبير إضافة إلى أن التعيينات أصبحت تقوم على أساس الولاء ولا على أساس الكفاءة لكن الجامعة العربية تقوم بمهمات كبرى بالإمكانيات المتوفرة.[2]

فهي تكون مفتوحة أمام كافة المواطنين بغض النظر عن مكان ولاء ويتم دمج الطلبة مع بعضهم وينمو فيهم الانتماء الوطني لأنه بقدر الابتعاد عن محل إقامتهم بقدر ما يبتعدون عن الإحساس الجهوي. إن التشكل الوطني وتشكل الأمة وإنشاء المواطن من شروط الديمقراطية[3] ويعتقد أن الجامعة ما زالت قادرة على القيام بذلك حتى في ظروفها الحالية لكن إذا دخل الطالب إليها وخرج منها أكثر تعصبا وأقل انفتاحا فهذا إخفاق لا يفسر بالميزانيات وإهمال الدولة بل تتشارك فيه جميع الأطراف.

فمن المتوقع من الطلاب في هذه المرحلة تجاوز التوجيه النقد إلى مؤسسات الدولة فطلاب الجامعات الألمانية والحركات الطلابية العربية أثرت من أجل الاستقلال في جيل بأكمله.

---

[2]عزمي بشارة، "جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية"، **مجلة عمران** العدد 15، 2016،ص 143.

[2]بشارة، **مرجع سابق**، ص 145.

[2]أبو القاسم سعد الله ، **تأملات وأفكار**، بيروت دار الغرب الإسلامي، 2005، ص166.

شهد مفهوم المواطنة تطور كبير منذ النصف الثاني من القرن الماضي وارتبط بالعديد من الأبعاد العالمية والإقليمية، ونتيجة توجه العالم نحو الديمقراطية واتخذ الصراع بين الدول طابعا آخر فبينما كان الصراع صراع مسلحا أصبح الصراع صراعا حضاريا وثقافيا وعليه فالمواطنة في الموسوعة السياسية هي صفة المواطن الذي يخضع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى الوطن[1]ومنه فالمواطنة تشير إلى علاقة الفرد بالأرض والوطن يعبر عنها بدخول الفرد في علاقات تعاقدية مع أفراد آخرين والفرد كونه مواطن له حقوق وعليه مسؤوليات وهذه المسؤوليات تنظمها قوانين هذه مفهوم المواطن بمعناه الحديث الذي أضحت فيه الجماعة هي الجماعة المشكلة للدولة وأصبح الانتماء للجماعة هو الانتماء للوطن.

والجامعة تنشئ بيئة طبيعية لهذا النوع من المواطنة إذ يلتقي طلبة العلم من انتماءات مختلفة يجلسون أمام أستاذ محاضر واحد ليتلقوا منهجا تعليميا واحد ويدربهم هذا الأستاذ على التفكير التحليلي النقدي. فالجامعة تمثل فرصة لصقل شخصية المواطن القادر على المشاركة في المجال العمومي منتمي إلى جماعة المواطنين ثم كفرد قادر على التفكير بطريقة عقلانية في الشأن العمومي ومهتم به.[2]

[3]سارة بخوش، **الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المجتمع الطلابي**،(مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية وجامعة الجزائر 2015/2014)، ص 31.

[2] بشارة، **مرجع سابق**، ص 142.

خـاتـمة:

الجامعة هي مؤسسة اجتماعية تقوم بإعداد الأفراد معرفيا واجتماعيا وسياسيا وأخلاقيا وتزويد المجتمع بالكفاءات والإطارات لتنميته وتطويره لها، أهداف عدة منها صنع القيم والمبادئ وتطوير التكنولوجيا وتكوين الباحثين، والمساهمة في الحركة الفكرية وكانت أولى الجامعات ظهور كجامعة بولونيا وجامعة أكسفورد وفي الدول الإسلامية كان المسجد يمثل أقدم صور الجامعة كمسجد البصيرة ومسجد الأقصى، كما أنها لها عدة وظائف تتمثل في البحث العلمي، التعليم، الخدمة الاجتماعية، إعداد القوى البشرية وتعتبر الجامعة الجزائرية أقدم الجامعات العربية وأنشأت في العاصمة وأعيد تنظيمها سنة 1909 وأنشأت هذه الجامعة لخدمة المستوطنون في حين كانت مغلقة في وجه الجزائريين أما الطلبة الجزائريين فقد تركوا صفوف الدراسة سنة 1956 وتوجهوا للجبال والالتحاق بالثورة وبعد الاستقلال تم تأسيس جامعة واحدة وكان معظم الطلاب ينحدرون من أصل أوروبي وفي هذه الفترة كان البحث عن إعادة الاعتبار للغة العربية وفي سنة 1965 تراوح عدد الطلبة إلى 10756 وفي سنة 1971 تم الشروع في الإصلاح الشامل للتعليم العالي ومنحت أدوار جديدة للجامعة الجزائرية وارتبطت بالتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية وظهر ميثاق 1975 كفكرة للقانون الأساس الخاص بالجامعة وبعد 1980 ارتفع عدد الطلبة ليصل إلى 80% وصدر مرسوم رقم 83_ 544 أول قانون أساسي للجامعة وفي سنة 1995 تم تعديل المرسوم رقم 83_ 544 وصدر قانون (99_09) وفي هذا القانون تم تحديد مفهوم التعليم العالي وكذا الأحكام الخاصة بهذا المرفق وتعرض لتعديل بناء على قانون رقم 08_06 وأهم إصلاح شمل سياسة التعليم العالي هو إصلاح ل.م.د بهدف تقويم نظام التعليم العالي وتكييفه مع المعايير العالمية وشمل هذا الإصلاح هيكلة التعليم العالي والتأطير والبيداغوجيا وتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية وأخيرا يتم

التعرف على مجالات تدخل الجامعة في التنمية السياسية من خلال دور الجامعة في التنشئة السياسية وذلك لأن عملية التنشئة هي عملية تعليم وتلقين والجامعة هي مؤسسة تعليمية يكون الطلبة خلالها أكثر نضجا ووعيا ولها دور في إعداد الكوادر السياسية في الوسط الذي تجتمع فيه أراء المفكرين والعلماء والباحثين ولها دور في ترقية الثقافة السياسية من خلال المقررات الدراسية والتنظيمات الطلابية ولها مكانتها في تعزيز الديمقراطية وروح المواطنة من خلال تعميم التعليم وتعد مؤسسات النظام وتطوير تقاليد الحوار وتبادل الرؤيا وتعزز الجامعة الانتماء للوطن من خلال إلتقاء الطلبة من كافة جهة الوطن يتلقون منهجا موحدا ويبتعدون بذلك عن النعرات الجهوية والقبلية.

الخاتمة

خـاتـمــة:

تعتبر الجامعة من أهم مصادر إنتاج المعرفة وتعول عليها كثيرا الدول من أجل تحقيق التنمية السياسية فهي مؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية من خلال ما يتم من داخلها من انتخابات اتحاد الطلبة إضافة إلى عقد المؤتمرات والملتقيات والندوات وما يتم من حوار ومناقشة بين الطلبة والوزراء والنواب والمسؤولين والأساتذة وتدعيم الدور الذي تقوم به الجامعة بتدريب الشباب على المشاركة السياسية تبدأ هذه المشاركة السياسية لتنتهي بالدخول في معترك الحياة السياسية، فالجامعة هي الإطار الذي يتعلم فيه الطالب فنون الحوار ونبذ التعصب وفنون القيادة وتحمل المسؤولية، وتمثل الجامعة مصدر الموارد البشرية وتأهيل النخب فيغدون إطارات في المناصب السياسية والاجتماعية والثقافية وتؤهل نخب سياسيا إذ توفر التفاعل بين النظام السياسي والجامعة، وتساهم في ترقية الثقافية السياسية عندما يعي الطالب ويفهم ما يجري حوله في الواقع ويقوم بتحليلهوالحكم عليه فيحدد موقفه ما يدفعه إلى تطويرها وتغيرها استنادا على المقررات الدراسية التي تساعد الطالب على بناء التصورات والقدرة على التحليل والتفسير ومن خلال مناخ الجامعة الذي يعطي للشباب الجامعي الثقة في نفسه والتعبير عن توجهاته وأرائه كما أن لها دور في تحقيق الديمقراطية وترسيخ المواطنة من خلال إلتقاء الطلبة من مختلف نواحي البلاد وابتعادهم عن أثارة النعرات الجهوية والقبلية.

وعليه فإن الجامعة تقوم بأداء أدوارها في المجتمع إذا كانت الظروف الاجتماعية والسياسية مساعدة على ذلك وإذ كانت الجامعة أيضا مستقلة محررة من المفاهيم والميول التسلطية، أما الطلبة الذين يدرسون في جامعات تعاني بلدانهم التخلف والبطالة والفقر وغيرها من المشاكل فإن تأثيرات التنشئة السلبية تلقي بضلالها على الطلبة الذين لديهم فكرة أن النظام قائم على الفساد والتسلط فإن عزوفهم عن المشاركة السياسية أمر وارد ظنا منهم أن أصواتهم لن تغير شيئا، أما الشعور بالانتماء للوطن فلا مجال للحديث عنه لأنهم يفضلون الغربة فيهاجرون إلى البلدان التي تحفظ حقوقهم فلا يجد النظام السياسي سبلا لإعادة كسب ثقتهم واستثمار طاقاتهم.

الاستنتاجات:

- الارتباط الوثيق بين التنشئة والمواطنة وبين الثقافة السياسية والوعي السياسي هناك تفاعل وتأثير متبادلة بين هذه عناصر التنمية السياسية.
- يتم نشر القيم الديمقراطية عن طريق التنشئة السياسية إذ تعتبر الديمقراطية عناصر فعال لايجاد الثقافة السياسية وضمانا لتحرير الجامعة من تسلط النخبة الحاكمة.
- لن تقوم الجامعة بأداء أدوراها في تحقيق التنمية السياسية ما لم يتم تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع.

توصـــيـات:

- العمل على التخطيط للتنمية السياسية على الأمد البعيد وإزالة المفاهيم الخاطئة للمراحل السابقة.
- ترشيد السياسة التعليمية بوضع استراتيجيةتشارك فيها النخبة والفواعل الاجتماعية والطلبة بدل الحلول الجزئية الترقيعية.
- العمل على إرساء أبعاد النهوض بالجامعة لإتاحة الظروف الملائمة للقيام بأدوارها على أكمل وجه في دعم مسارات التنمية.
- العمل على فتح المجال السياسية من المدرسة إلى الجامعة وفق عملية تسلسلية مبنية على دراسات نفسية واجتماعية.
- لفت انتباه الجامعة إلى ضرورة التوعية السياسية للطلبة والاستماع لآرائهم ومقترحاتهم ومحاولة لإقناع الطلبة للمشاركة السياسية.
- العمل على إجبارية تدريس الثقافة السياسية في النسق التربوي الجامعي.
- ضرورة قيام الجامعات بعقد الندوات السياسية والثقافية في الجامعة بشكل دوري واسناد تحضيرها للطلبة.
- السعي لتنمية الإحساس بالهوية والانتماء لدى الشباب الجامعي ومواجهة مخاطر العولمة.
- توسيع مجال انفتاح الجامعة من خلال الاستعانة بخبرات الجامعات الأجنبية وتعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي.
- اشراك الجامعة في التنمية واللجوء إليها في حل الأزمات التنموية لتوفرها على المعلومات والدراسات الميدانية والحلول.

قائمة المصادر والمراجع

1_ قائمةالمراجـع:

أ/ الكتــب:

1. أو صديق فوزي، **النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
2. بلحاج صالح، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
3. (____،____)، النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978. الجزائر: دار الكتاب الحديث 2013.
4. بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر دار الهدى، 1993.
5. بوعناقة علي، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999.
6. بوكرة إدريس، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر ضد الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
7. بيرتراند بادى، **التنمية السياسية**، (ترجمة محمد نوري المهدوي). لبنان: تالة للطباعة والنشر 2001.
8. حاروش نور الدين، **الأحزاب السياسية في الجزائر**. الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2009.
9. حافظ سالم رعد، **التنشئة الاجتماعية السياسية العربية**. الأردن: زمزم للنشر والتوزيع 2012.
10. حداب مصطفى، **بنية النخب في الجزائر النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر. (ب م)**: مركز البحوث العربية والإفريقية.
11. حرب وسيم، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنظمة العربية مقاربة صلاحية في حكم القانون (ب م)**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
12. حسني محمد النابلسي هناء، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، (ب ت).
13. حقي ابراهيم رافع، **واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية والطموح إلى الجودة**. الإمارات العربية المتحدة: 2006
14. حليم اليمام محمد، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح**. لبنان: مركزالدراسات الوحدة العربية 2010.

15.الحمداني قحطاب أحمد، **مدخل العلوم السياسية**. (ب م): دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

16.خليفة الفهداويفهمي، **السياسة العامة**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

17.داوسن ريتشارد، **التنشئة السياسية**،(ترجمة مصطفى عبد الله، أبو القاسم بنغازي).(ب م): دار الكتب الوطنية للنشر 1998.

18.ذيب الزعبي غازي محمود، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن** 1989_2003 بيروت: عالم الكتب الحديث، 2010.

19.زايد الطيب مولود، **التنشئة السياسية دورها في التنمية المجتمع**. الأردن: العربية للنشر والتوزيع 2001.

20.زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2007.

21.الزيات عبد الحليم، **التنمية السياسية الجزء الأول،الإسكندرية**،دار المعرفة الجامعية، 2002.

22.(____،_____)، **التنمية السياسية الجزء الثالث.الإسكندرية**: دار المعرفة الجامعية، 2002.

23.السعدون حميد، **التنمية السياسية والتحديث**، بغداد الذاكرة للنشر والتوزيع(ب ت).

24.سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

25.(_____،_____)، **تأملات وأفكار**، بيروت دار الغرب الإسلامي، 2005.

26.سيد محمود يوسف، **أزمة الجامعات العربية**،(ب م)، الدار المصرية اللبنانية، 2008.

27.الشريفي صادق نداء، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**. الأردن: جهنية للنشر والتوزيع 2007 .

28.شلبى محمد، **المنهجية في التحليل السياسي** .الجزائر:،(ب د) 1997.

29.طاشمة بومدين، **دراسات في تنمية السياسية في بلدان الجنوب**. الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية، 2011.

30.الطيب أبشر حسن، **الدولة المعاصرة ودولة المؤسسات**،**(ب م)**،**(ب د)**،**(ب ت)**.

31.عبد الدائم عبد الله، **التربية والتنوير في تنمية المجتمع الغربي**. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.

32.عليوة السيد ، منى محمود، **المشاركة السياسية**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية تاريخ النشر 2008.

33.العناتي ختام، **التربية الوطنية والتنشئة السياسية**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع 2007.

34.العيفا أو يحي، **النظام الدستور الجزائري**. الجزائر: دار العثمانية للنشر والتوزيع، 2004.

35.الغزالي حرب أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.

36.فوزي دباس العبادي هاشم، **إدارة التعليم الجامعي**. الأردن: الورق للنشر والتوزيع، 2009.

37.فيصل حسين غازي، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014.

38.قزداري حياة، **الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسية الحماية الإعلامية في الجزائر**. الجزائر: طاكسيج كوم للنشر 2008.

39.كامل محمد الخزوجثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. الأردن: دار مخذلاوي للنشر، 2012.

40.الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية المؤسسة العربية**.(ب م): الدراسات والنشر،(ب ت).

41.محمد أبو ألوفا جمال، **الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم**.(ب م): دار المعرفة الجديدة 2008.

42.محمد عارف نصر،**الإتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة**، المركز العالمي للدراسات السياسية، الأردن، 2006.

43.محمد هلال رضا، **التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربينماذج البحرين**. الأردن: الكويت، العراق، مصر، البحرين ب م بمعهد البحرين للتنمية السياسية، 2015.

44.مشورب إبراهيم، المؤسسات **السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**. لبنان: دار المتنعل اللبناني، 1998.

45.(____،____)، **التخلف والتنمية**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

46.مصالحه هيا، سليم القيسي، **المحددات البنائية للتنمية السياسية في المجتمع الأردني**، دراسة ميدانية، 2013.

47.ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

48.ناصر الشيخ، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010.

49.نصر مهنا محمد، **الإدارة العامة الحديثة**: القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

50.هرماسي عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية 1999.

51.هلال علي الدين، **النظم السياسية والعربية قضايا الاستمرار والتغيير**. لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010.

52.هيجوت ريتشارد، **نظريةالتنمية السياسية ترجمة د حمدي عبد الرحمان**. الأردن: المركز العالمي للدراسات السياسية، 2006.

53.وظبان عبد العزيز ،**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره**. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1992

54.وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. الإسكندرية: (ب د)،2011.

ب/ المجلات:

1. أعجال محمد أمين، "إشكالية المشاركة السياسة وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الانسانية**، ب ت العدد 12.
2. برقوق عبد الرحمان، "التنمية السياسية"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**.
3. بلعور مصطفى، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988_ 1990"، جامعة ورقلة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 4، 2009.
4. رمضان عبد السلام حيدر، "الجوانب المعرفية لدراسة التنمية السياسية"، **مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية**، العدد الثالث، 2014.
5. الزياني صالح، "انفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية" **دفاتر السياسة والقانون**: عدد خاص، أفريل 2011.
6. سالم المعوش، "دور الجامعة في أحداث التحول الاقتصادي والتنمية"، **مجلة الحقيقة**، أدرار 2004.
7. شطي عيدان محمد، "النخبة السياسة وأثرها في التنمية السياسية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية**، ع4.
8. لشهب أحمد، "صنع السياسية التربوية في الجزائر"، **مجلة المفكر**، العدد 11، ص 266_267.
9. عباس سمير، "الثقافة التنظيمية وعلاقاتها بإستراتيجيات التغير في الجامعة الجزائرية" **مجلة المؤسسة**، العدد 04، جامعة الجزائر.
10. عزمي بشارة، (جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية)، **مجلة عمران** العدد 15، 2016.

11.علي بوكميش، "رؤية حول كيفية تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية الشاملة"، **مجلةالجامعة وقضايا المجتمع**، العدد 07، أدرار، 2004.

12.العماري الطيب، "تحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ب ع.

13.غربي محمد، "من أجل مفهوم جديد النظرية الدفاع والأمن حالة البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع1، 2009.

14.محمد سليم الزبون، حسام محمد سعيد أيوب، **دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة طلابتها**، العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد 42، 2015.

15.مهدي كاظم على، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"**مجلة دراسات دولية**،(ب ع)،(ب م)، (ب ت).

16.ناجي عبد النور، "دور المنظمات في المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة الأحزاب السياسية" مجلة **المفكر**، العدد03، بسكرة.

ج/ التقارير والنصوص القانونية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، القانون رقم 01/16، المؤرخ في 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 07 مارس 2016.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني. الجزائر: جبهة التحرير الوطني.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/89 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق ل05 يوليو 1989، يتعلق بالجمعيات ذات طابع سياسي، الجريدة الرسمية، العدد27، تاريخ1989/07/05.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 99_05 المؤرخ في 18 ذو الحجة 1419 الموافق لـ 4 أفريل 1999 يتعلق بالقانون التوجيهي التعليم العالي الجريدة الرسمية، العدد بتاريخ 4 أفريل 1999.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 08_06 المؤرخ في 16 صفر 1429 الموافق لـ 23 فبراير 2008، يعدل ويتمم القانون 99_05 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419 الموافق لـ 4

أفريل1999، المتضمون القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1، بتاريخ 20 صفر 1429 الموافق لـ 27 فبراير 2008.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،أمر رقم09/97 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل06 مارس1997 يتعلق بالقانون العضوي المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية العدد 12بتاريخ 06 مارس1997.

7.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم التنفيذي رقم 04_180 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 يونيو 2004، يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره، العدد 41.

د/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بن هنية مختاري، **إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية**،(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2007_2008).
2. زوبيري عبد الله، **النخبة السياسة والمجتمع المدني في الجزائر**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، والإعلام جامعة الجزائر، 2012-2013).
3. عمران محمد ،**سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسسات في حل أزمة السكن**، (رسالة دكتوراه قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010-2011).
4. شاطرباشأحمد ، **الثقافة السياسية لطلاب الجامعات دراسة ميدانية في جامعة الجزائر**، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010-2011).
5. ولدالصديقميلود ، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي دراسة حالة المجتمع الطلابي لجامعات الجنوب الجزائري** (أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2012-2013).
6. طاشمةبومدين ، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر** (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006_2007).

7. الإمام سلمى، **صنع السياسة العامة في الجزائردراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 2007/1999**، (مذكرة ماجستير في قسم العلوم السياسية والخلافات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2007-2008).
8. باقي ناصر الدين، **النخبة السياسية ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996_2014**، (مذكرة ماجيستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014-2015).
9. بختيزكرياء، **دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة**، 2002_2007، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008 _2009).
10. بخوش سارة، **الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المجتمع الطلابي**، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية وجامعة الجزائر2014_ 2015).
11. بربوح ياسين، الأحزاب **ودورها في التنمية السياسية بالجزائر(1996-2008)**، (مذكرة الماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008_2009).
12. بلهوشات عبد الجليل ، **التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2014_ 2015).
13. بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية، دراسة حالة الجزائر 1989_2012**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012_2013).
14. بن احمد نادية، **تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989**، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية الحقوق العلوم السياسية جامعة تلمسان، 2013/2012).
15. بن سليمان بن سعيد الدركمي علي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان**، 1981_2012، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2011-2012).
16. بن ماحي محمد، **واقع التنمية السياسية والحكم الراشد في الوطن العربي**، الجزائر، (كنموذج ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية سعيدة، 2014-2015).

17. بورني زكريا، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطية**، (مذكرة ماجيستر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فسيطينة، 2009-2010).

18. بوصبيع عامر ، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008).

19. بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، (مذكرة تخرج لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011_2012).

20. حوامد كريمة، **دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة الأولى والثانية علوم السياسية**، دراسة ميدانية بجامعة باتنة مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2007_2008)

21. شاوش أخوان جهيدة، **المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات الأحياء بسكرة نموذج** (مذكرة ماجستير قسم علم إجتماع التنمية، كلية الأداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة 2004).

22. شبلي محمد، **الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب الفترة ما بين 1989_2012**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012-2013).

23. صقر وسام، **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009** لماجستير قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة غزة 2009-2010).

24. عباش عائشة، **إشكاليةالتنمية السياسية ودول الديمقراطية في دول المغرب العربي تونس**، (مذكرة ماجستير في العلم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007_ 2008).

25. عروس الميلود، **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006**، (مذكرة الماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2009-2010).

26. غياظ وافية، **سياسية إصلاح التعليم العالي في الجزائر نظام ل.م.د** (2004-2013)، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 2012-2013).

27. كاهيمبروك، **مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل**، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والإعلام جامعة الجزائر 2010-2011).

28. كمال فتاح، **التنمية السياسية في التنمية السياسية المحلية دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2011_2012).

29. محمد أبو هريد نيفين ، **دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، 2009-2010).

30. معبود مريم، **المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية**، (مذكرة ماجستير في قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2013_ 2014).

31. معقاقي أسامة، **النخبةالحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987_2010)**، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011).

32. نواري يامنة أمينة، **المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية سعيدة**، (مذكرة ماجيستير قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014-2015).

33. هارون أسماء ، **دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلميةتحليل النقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام** (مذكرة ماجستير قسم العلم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2009-2010).

34. هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989_1999**، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005-2006).

35. هياق إبراهيم، **إتجاهات التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي فالجزائر أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا**، (مذكرة ماجستير قسم علم إجتماع كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010-2011).

36. يوسف أيمن، **تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية**، (مذكرة ماجستير قسم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الجزائر 2007-2008).

37. بن ماحي محمد، **واقع التنمية السياسية والحكم الراشد الوطن العربي الجزائر كنموذج** ، (مذكرة ماستر قسم علوم سياسية وعلاقات دولة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2014-2015).

38. جاوي سمية، **أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014_2015).

39. الجنبدي علاوة، **دور البرلمان في رسم السياسية العامة في الجزائر**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012-2013).

40. حساني بوعكاز، **التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر 1988 -2014** (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2014-2015).

41. سماحي حنان، **الفواعل الرسمية وأليات تقييم السياسة العامة في الجزائر**، (مذكرة لنيل الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة 2014-2015).

42. شيخ فاطيمة، **دور آليات التنمية السياسية في ترشيد السياسات العامة دراسة حالة الجزائر 1989_2012**، (مذكرة لنيل الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014-2015).

43. عمارة ليلي، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، (مذكرة ماستر في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013).

44. العيد شعبان، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008_2013**، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2013-2014).

45. مهداوي غزيل، **تقييم أداء المؤسسة التشريعية في الجزائر**، 1997_ 2014، (مذكرة ماستر في العلوم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة ، 2014-2015).

46. مهدي زغرات، **دور الفواعل الغير رسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر**، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة 2013-2014).

47. ناصري فوزية، **تطور السياسة الصحية في الجزائر**، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014-2015).

48. نواري يامنة أمينة، **المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر**، دراسة حالة ولاية سعيدة، (مذكرة ماستر قسم علوم سياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2014-2015).

هـ/ الملتقيات العلمية والدراسات:

1.على صالحي، **نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية بين الواقع والقوانين**، يوم دراسي بعنوان إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والأفاق، يوم 22 أفريل،2013 جامعة البويرة الجزائر.

2. بن سعيد مراد، **النخب والسلطة والايديويوجيا في الجزائر بين بناء الدولة والتغيير السياسي** محاضرات علوم السياسية جامعة الجزائر، 2013.

4. مكرومعبد الودود، **مصر في عيون شبابها**. مصر: مركز دراسات القيم والانتماء الوطن ب س.

قائمة الملاحق

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
ميزانية الدولة العامة	503,95	613,7	734,87	848,6	946,17	1022,69	1098,57	1176,09	1452,36
ميزانية التسيير للقطاع	13,76	15,32	17,93	19,6	22,46	25,77	35,06	37,71	47,12
ميزانية التجهيز للقطاع	3,12	2,48	2,48	4,12	4,78	10,97	11,27	10,88	18,23
الميزانية العامة للقطاع	16,88	17,81	20,41	23,73	28,24	36,74	46,34	48,46	65,65

المصدر: قورين حاج قويدر واقع ومتطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر، مجلة علوم إنسانية السنة الخامسة، عدد 36 شتاء 2008.

الموقع الإلكتروني:. http25 htm// www.ulum .nl / d

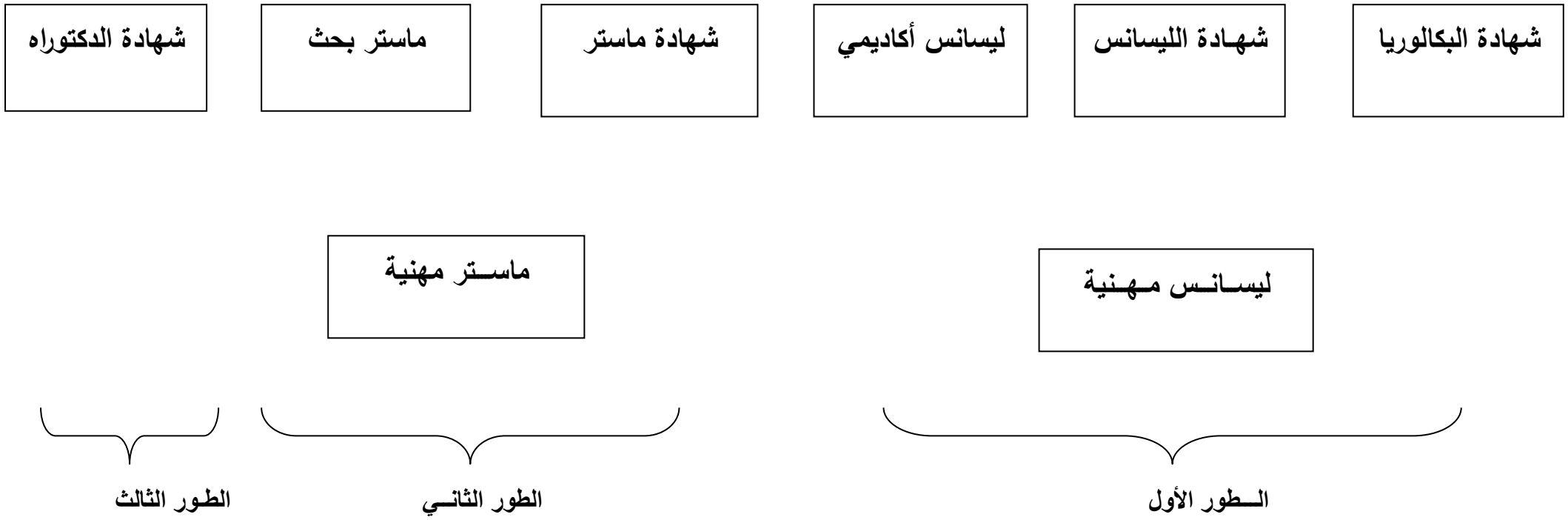

المخطــط التوضيحي لنظام (ل .م . د)

الحـــزب	التسمية	تاريخ التأسيس	الخط الفكري
حزب جبهة التحرير الوطني	FLN	01 نوفمبر 1954	حزب وطني
حزب التجديد الجزائري	TRA	فيفري 1989	حزب ليبرالي
التحالف الوطني الجمهوري	ANR	08 ماي 1995	ديمقراطي
التجمع الوطني الجمهوري	APP	08 اكتوبر 1990	ديمقراطي
حزب عهد 54	_	27 مارس 1991	وطني
الجبهة الوطنية الجزائرية	FNA	12 نوفمبر 1998	وطني
الحزب الجمهوري التقدمى	PAP	05 ماي 1990	حزب وطني
الحركة الوطنية الامل	MNE	20 اوت 1997	ديمقراطي
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	PNSD	جويلية 1989	وطني
الحزب الجمهوري		26 نوفمبر 1989	وطني
حركة مجتمع السلم	MSP	06 ديسمبر 1990	إسلامي
حركة النهضة	MN	اكتوبر 1990	إسلامي
حركة الاصلاح الوطني	MRN	29 جانفي 1999	ديمقراطي
التجمع الوطني الديمقراطية	RND	11فيفري 1997	ديمقراطي
جبهة القوى الاشتراكية	FFS	29 سبتمبر 1963	ديمقراطي
التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية	RCD	10 فيفري 1989	ديمقراطي
حزب العمال	PT	جوان 1990	ديمقراطي
الاتحاد من اجل الديمقراطية و الحريات	UDL	ديسمبر 1990	ديمقراطي

الحركة الديمقراطية الاجتماعية	MDS	26 جانفي 1966	ديمقراطي
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	PSD	02 مارس 1989	ديمقراطي
الحزب الاشتراكي العمال	PST	اكتوبر 1989	ديمقراطي

الفهـــرس

الفهـــــــــــرس	الصـــفـــحة
بســملة	
دعـاء	
تشـــكرات	
إهـــــداء	
المقـــــــــــدمة	
تمـــهيد	
الفصل الأول: تأصيل الإبيستمولوجي للتنمية السياسية	
المبحـــث الأول: الإطار النظري لمدلول التنمية السياسية	8
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها ببعض لمفاهيم	8
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية السياسية ومداخلها	15
المطلب الثالث: آليات التنمية السياسية	20
المبحث الثاني: أهداف ومعيقات وأزمات التنمية السياسية	23
المطلب الأول: أهداف التنمية السياسية	23
المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية	24
المطلب الثالث: معيقات التنمية السياسية	27
المبحث الثالث: الفواعل المؤثرة في التنمية السياسية	28
المطلب الأول: المؤسسات الحكومة خاصة العسكرية	28
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني	32
المطلب الثالث: النـخـبة	36
خاتمة الفصل	39
الفصل الثاني: التنمية السياسية في الجزائر	
تـمهيد	42
المبحث الأول: مواصفات بيئة التنمية السياسية في الجزائر	43

المطلب الأول: البيئة السياسية	43
المطلب الثاني: البيئة الاقتصادية.	56
المطلب الثالث: البيئة الاجتماعية.	58
المبحث الثاني: مظاهر التحديث في الجزائر	60
المطلب الأول: المظهر السياسي	60
المطلب الثاني: المظهر الإقتصادي	65
المطلب الثالث: المظهر الاجتماعي.	66
المبحث الثالث: أزمات التنمية السياسية	72
المطلب الأول: أزمات على مستوى النظام السياسي ووظائفه	72
المطلب الثاني: أزمات على مستوى الجزائري ومؤسساته.	74
المطلب الثالث: أزمات على مستوى النخب.	75
خاتمة الفصل	78
الفصل الثالث: الجامعة كفاعل في التنمية السياسية في الجزائر	
تمهيد	80
المبحث الأول: الجامعة مدخل نظري.	81
المطلب الأول: مفهوم الجامعة وأهدافها.	81
المطلب الثاني: تاريخ نشأة الجامعة وتطورها.	82
المطلب الثالث: وظائف الجامعة	84
المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية	85
المطلب الأول: نشأة وتطور الجامعة الجزائرية	85
المطلب الثاني: القانون الأساسي المنظم للجامعة الجزائرية.	90
المطلب الثالث: واقع سياسية التعليم العالي في الجزائر	93
المبحث الثالث: مجالات تدخل الجامعة في التنمية السياسية	97
المطلب الأول: دور الجامعة في التنشأ السياسية	97

المطلب الثاني: تكوين النخب السياسية	99
المطلب الثالث: ترقية الثقافة السياسية	101
المطلب الرابع: تعزيز الديمقراطية وترسيخ المواطنة	104
خاتمة الفصل.	107
الخـــــاتـــــمة	110_109
قائـــــمة المصـــــادر والمراجـــــع	
قائمة الملاحـق	
الفـــــهـــــرس	

ملخص:

يتضح دور الجامعة في التنمية السياسية إذا ما هيأت لها الظروف السياسية والاجتماعية فحققت استقلالية وتخلصت من تسلط النخبة الحاكمة فهي مؤسسة للتنشئة السياسية من خلال ما يتم على مستواها من انتخابات اتحاد الطلبة وعقد المؤتمرات والملتقيات وحوار الوزراء والنواب والمسئولين والأساتذة ويتدعم دورها من خلال تدريب الشباب على المشاركة السياسية كما أنها الوسط الذي يؤهل الشباب الجامعي فيصبحون إيطارات ونخب سياسية يتقنون فنون القيادة والحوار وتحمل المسؤولية، كما أنها تساهم في ترقية الثقافة السياسية عندما يعي الطالب ما يجري حوله من قضايا فيقوم بتحليلها وتفسيرها والحكم عليها ويسعى لتطويرها وتغيرها بالإضافة إلى دورها في تحقيق الديمقراطية وترسيخ المواطنة من خلال إلتقاء الشباب الجامعي من مختلف نواحي البلاد وتوحيدهم بمنهاج واحد وأستاذ واحد وبالتالي انصرافهم عن إثارة النعرات الجهوية والقبلية.

الكلمات المفتاحية: سياسة التعليم العالي، التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الديمقراطية، والنخبة والمواطنة.

Abstract

the role of university become clear when it find all the social and political condition ,when it realize its independence and them throw away the oppression of government because the university is an establishment of a solitical raising through selection of students union, conference, meeting, conversation of minister, deputys responsibles and professers.

the university support it role in training the youths in political, participation and it represent the place where the youth become resposibles, selected one's where they can be proficients in leadership dialogue, and responsibility.

In addition to this the university participate in the political cultur whene the students know what happened around him in the world and start to analyse the events and explain it when make a judjement about it when tray to develop it…the university can realize the democracy, fixe the patriotism e by the meeting of youth frome diffrents countries and unit them with one programme and one professor, in addition to this they must less all the disputes of tribals and region.

the key words: higher education police, politic raising, The democracy , Nationalism, political culture. selected policians.